



التقرير السنوي 2012

رؤيتنا

أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة، ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

رسالتنا

بناء علاقات حميمة مع عملائنا، وتعظيم العوائد للمساهمين، والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة، وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

قائمة المحتويات

مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة 2012

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2012

شبكة فروع بنك الأردن

بنك الأردن

شركة مساهمة عامة محدودة تأسست سنة 1960 ، سجل تجاري رقم 13 ، رأس المال المكتتب به

155,100,000 دينار أردني

صندوق بريد 2140، عمان 11181 الأردن، هاتف: 5696277 فاكس: 5696291

البريد الإلكتروني: boj@bankofjordan.com.jo

الموقع الإلكتروني: www.bankofjordan.com



حضرة صاحب الجلالة
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم



صاحب السمو الملكي
الأمير حسين بن عبدالله ولي العهد

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

نائب رئيس مجلس الإدارة
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان

الأعضاء

السيد وليد توفيق شاكر فاخوري

السيد يحيى زكريا محمد القضماني

الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير

الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج

السيد جان جوزيف عيسى شمعون

السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطالله المجالي

السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي/ ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة

السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقل العامة

السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس/ ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية

المدير العام

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

مدققو الحسابات

السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

كلمة رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة مساهمي
بنك الأردن الكرام،،،

شهدت سنة 2012 امتداداً للظروف الاقتصادية وحالة عدم الاستقرار التي سادت في سنة 2011، متأثرةً بتداعيات الربيع العربي، التي حدّت من قدرة الحكومات على التعامل مع التّحديات البنّوية المالية والاقتصادية. فتقدم مشروع الإصلاح السياسي على الأجندة الوطنية دون غيره، حيث تم تشريع حزمة من القوانين تمثّل بتعديل ثلث مواد الدستور بهدف تعزيز الفصل ما بين السلطات، والارتقاء بالحريات العامة، كذلك إقامة محكمة دستورية وهيئةً مستقلة للانتخابات، وتم تعديل قانوني الأحزاب والانتخاب والدعوة لإجراء انتخابات نيابية مبكرة.

وبتأخر الإصلاحات السياسية تفاقمّت التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني، فتباطأ النشاط الاقتصادي وارتفع عجز الموازنة ورصيد المديونية. كما تراجعت مجمل المؤشرات الاقتصادية الكلية بما فيها احتياطات البنك المركزي الأردني من العملات الأجنبية، الأمر الذي استوجب من الحكومات تبني برنامج إصلاح اقتصادي يحفّز الإنتاج ويعيد التوازن المالية العامة. كذلك التعامل مع تحديات الطاقة والحسابات الخارجية. وجاء توقيع اتفاقية استعداد ائتماني مع صندوق النقد الدولي لتضمن توفير التمويل اللازم للمالية العامة في السنوات الثلاث القادمة ولتدعم تنفيذ برنامج الإصلاح.

وعلى صعيد القطاع المصرفي فقد استمر البنك المركزي الأردني في تعزيز أركان الاستقرار النقدي والمحافظة على استقرار الأسعار، وعمل على تطوير الإطار التشغيلي للسياسة النقدية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. حيث قام البنك المركزي بزيادة أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية ثلاث مرات خلال سنة 2012 بهدف زيادة جاذبية الأدوات المالية المحرّرة بالدينار الأردني. كما تم تطوير عدد من الإجراءات / الأدوات لتعزيز مستوى السيولة في السوق النقدي وسوق إقراض ما بين البنوك، وتمكين البنوك من إدارة سيولتها بشكل أفضل وتزويد السوق بالسيولة اللازمة لتلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة والمالية العامة.

أما على الصعيد العالمي فإن التوقعات الصادرة عن البنك الدولي أشارت إلى أن النمو الاقتصادي العالمي من المتوقع أن يسجل 3.5% في سنة 2013 مقابل 3.2% لسنة 2012، حيث من المتوقع أن يستمر تباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة مع بقائه قوياً نسبياً في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية. حيث أضعفت أزمة الديون السيادية الأوروبية احتمال حدوث انتعاش على المستوى العالمي بالإضافة إلى الإجراءات التقشفية للحكومات الأوروبية، وعدم استقرار السياسة المالية الأمريكية، والشعور العام بعدم اليقين من قبل المستثمرين.

السادة المساهمين الكرام،،،

تنفيذاً لاستراتيجية البنك للسنوات 2011 - 2013 فقد استهدفت خطة عمل سنة 2012 تنفيذ مجموعة من المشاريع والبرامج لتطوير إجراءات العمل والبيئة التنظيمية، إضافة إلى الارتقاء بالسياسات التي تُعنى بالموارد البشرية وتطبيق المبادرات الخاصة بها في فروع البنك وشركاته التابعة. كما تم إجراء مراجعة شاملة للحلول المالية والمصرفية التي يقدمها البنك وإعادة صياغتها بما يلبي احتياجات العملاء لتحقيق النمو المستهدف، بالإضافة إلى تطبيق المشاريع الخاصة بالأنظمة الآلية بما يسهم في مواكبة أحدث المستجدات في أنظمة وأساليب العمل والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للعملاء.

وباستعراض نتائج البنك المالية لسنة 2012 فقد ارتفع إجمالي الدخل إلى 117.3 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 4.2%. كما بلغ صافي الربح العائد لمساهمي البنك 36.3 مليون دينار لسنة 2012 محافظاً على نفس مستوياته التي حقّقها في سنة 2011، وذلك على الرغم من تجنب مخصصات بمبلغ 27 مليون دينار لمواجهة محفظة تسهيلات بنك الأردن – سورية، نظراً للأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة. إضافةً إلى أثر تبويب فروقات تقييم رأسمال بنك الأردن – سورية الدائنة والبالغة 5.7 مليون دينار ضمن حقوق الملكية بدلاً من قائمة الدخل بخلاف العام السابق. فارتفعت حقوق الملكية لمساهمي البنك لتصل إلى 276.5 مليون دينار وبنسبة نمو 6.7%.

وعلى صعيد مصادر واستخدامات الأموال فقد ارتفعت ودائع العملاء بمبلغ 54.6 مليون دينار وبنسبة 3.6% مقارنة بنهاية سنة 2011 لتصل إلى 1,552.6 مليون دينار. فيما بلغت محفظة التسهيلات الائتمانية بالصافي 930.6 مليون دينار منخفضة بنسبة 11.1% إذا ما قورنت بسنة 2011، والتي جاءت متوافقةً وسياسة البنك المحافظة في منح الائتمان في ظل المعطيات الاقتصادية المحلية والظروف غير المواتية التي شهدتها المنطقة وخاصةً تواجداً الخارجي في السوق السوري.

السادة المساهمين الكرام،،،

إننا نتابع باهتمام وحرص الظروف المؤلّة التي تعصف بالجمهورية العربية السورية والآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها وانعكاساتها على الجهاز المصرفي السوري عامةً وشركتنا التابعة بنك الأردن – سورية خاصةً. ومع تفاقم الأزمة فقد عمل البنك على تفعيل خطة طوارئ تكفل استمرارية تقديم الخدمات الأساسية لعملائنا واستمرارية عمل معظم فروعنا. وعلى صعيد أداء البنك المالي، فقد واصلت الإدارة جهدها من أجل تقنين المصاريف وتحصيل حقوق البنك، وتم تجنب مخصصات في مواجهة الديون غير العاملة وبما يفوق متطلبات كافة الجهات الرقابية النازمة لأعمال البنك. ومن المؤمل ردّ هذه المخصصات مع عودة الاستقرار الذي ندعو الله أن يكون في القريب العاجل. وعلى الرغم من الظروف السائدة فإن البنك يحتفظ بنسب سيولة مريحة بلغت 47% لكافة العملات مقارنةً بالحد الأدنى البالغ 30%، كما حافظ البنك على نسب ملاءة مالية تفوق متطلبات السلطات الرقابية وبازل حيث بلغت 29.35%.

وواصل البنك العمل على تطوير منظومة إدارة المخاطر وتلبية متطلبات البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية الأخرى التي تحكم أعمالنا في الأردن والدول التي نتواجد فيها. ففي هذا السياق تم الانتهاء من تقييم متطلبات مقررات بازل III استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني، حيث أظهرت النتائج قدرة البنك على إدارة المخاطر المختلفة وتلبية مقررات بازل III وفق سيناريوهات مختلفة، كذلك تم تلبية متطلبات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وفقاً لخطة تطبيق الدعامة الثانية لمعيار بازل II. وفي إطار تطوير منظومة قياس وإدارة المخاطر فقد تم إنجاز متطلبات الانتقال إلى الطريقة المعيارية في احتساب كفاية رأس المال للمخاطر التشغيلية وإقرارها من البنك المركزي الأردني. والعمل جارٍ على مراجعة السياسة الائتمانية، حيث باشر البنك بتطبيق مشروع نظام التقييم الائتماني Credit Scoring بهدف تمكين إدارة المخاطر من الارتقاء بآليات تقييم ومَنح الائتمان لعملاء الأفراد. ومن الجدير بالذكر فإن بنك الأردن ينتهج سياسات استثمارية حصيفة ومحافظّة ويحتفظ بنسب سيولة مرتفعة.

السادة المساهمين الكرام،،،

نأمل أن تشهد سنة 2013 بداية الانعراج في المشهد السياسي الإقليمي. ونتطلع إلى أن يتكلل برنامج التصحيح الاقتصادي الذي تنغذه الحكومة بدعم من صندوق النقد الدولي بالنجاح وأن يحقق الأهداف المرجوة منه.

وتأسيساً على برامج العمل القائمة، وعلى ما تحقق من إنجاز في السنوات الأخيرة، سنواصل سعيينا لتكون بنكاً رائداً يتفوّق في تقديم الخدمات ويوفّر حلولاً مالية شاملة تلبي تطلعات ومتطلبات عملائنا من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة، وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوّحاً من العاملين، معتمدين الممارسات الفضلى من أجل تمكين إدارات تنمية الأعمال من مواجهة تحديات السوق وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة.

واستناداً إلى النتائج المتحققة لسنة 2012 واستمراراً لسياسة البنك في توزيع الأرباح النقدية على المساهمين، فإن مجلس الإدارة قرر أن يرفع توصيته إلى الهيئة العامة لتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 15% من القيمة الاسمية للسهم وبمبلغ 23.3 مليون دينار، وتدوير باقي الأرباح.

وفي الختام أتوجه بالشكر باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة إلى عملائنا ومساهميننا على ثقتهم ودعمهم المتواصل لنا. ومع نهاية فترة ولاية مجلس الإدارة أقدم باسمكم بجزيل الشكر إلى أعضاء مجلس الإدارة على دعمهم ومساندتهم للإدارة وعلى ما بذلوه من جهود من أجل رفعة وتقدّم البنك، وأسجّل الشكر والتقدير إلى مدراء وموظفي بنك الأردن على تقانيهم في أداء الواجب، وسنواصل وإياهم الجهود ليبقى بنك الأردن في مقدمة المؤسسات المالية والمصرفية. كما أقدم بالشكر إلى كافة المؤسسات الرسمية وعلى رأسها البنك المركزي الأردني على دعمهم المتواصل للجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق

شاكر توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام

تقرير مجلس الإدارة 2012

الأداء الاقتصادي 2012

الأنشطة والإنجازات 2012

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2012

أهداف خطتنا المستقبلية 2013

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2012

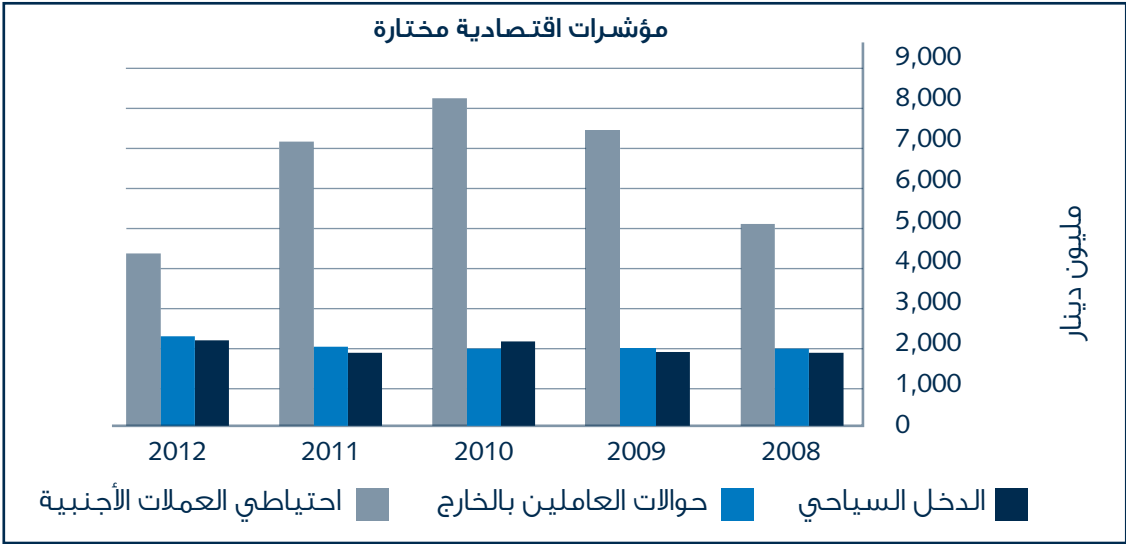


الأداء الاقتصادي 2012

فرضت التطورات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الأردني خلال سنة 2012 عدداً من التحديات الإضافية والتي شكلت ضغوطات على مؤشرات أداء الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها النمو الاقتصادي والتنافسية وحجم التجارة الخارجية والموازنة العامة للدولة والمديونية والاحتياطيات الأجنبية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والحوالات والمساعدات الخارجية وأسعار الطاقة المستوردة، وذلك بفعل استمرار الأوضاع الإقليمية والدولية غير المواتية وتأثر علاقات الأردن ومصالحه الاقتصادية مع دول المنطقة وخاصة تلك التي تشهد اضطرابات سياسية وترتبط مع الأردن بعلاقات تجارية واستثمارية هامة مثل مصر وسورية على وجه التحديد، إضافة إلى انتقال وامتداد موجة الحراك الشعبي إلى الشارع الأردني في شكل اعتصامات وإضرابات ومسيرات ومطالبات شعبية تتعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإصلاحات السياسية.

وترتيباً على ذلك فقد جاء أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي متفاوتاً بين التقدم والتراجع ووفقاً للتالي:

- حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 2.8% خلال الثلاثة أرباع الأولى من سنة 2012 مقارنةً مع نمو نسبته 2.4% خلال نفس الفترة من سنة 2011.
- سجل معدل التضخم خلال عام 2012 ما نسبته 4.8% مقارنةً مع معدل بلغ 4.4% في سنة 2011 وبارتفاع بلغ 0.4%.
- تراجع حجم التداول في قطاع العقار بنسبة 12.5% خلال سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 ليصل إلى حوالي 5.6 مليار دينار.
- ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال سنة 2012 بنسبة 12.4% مقارنة مع نهاية سنة 2011 لتصل إلى 17.8 مليار دينار، كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 2.4% لتصل إلى 25 مليار دينار تقريباً في نهاية سنة 2012.
- حققت الصادرات الوطنية انخفاضاً بنسبة 0.7% خلال فترة التسعة شهور الأولى من سنة 2012 لتصل إلى حوالي 3.6 مليار دينار.
- شهد الدخل السياحي مقاساً بمقبوضات السفر ارتفاعاً بنسبة 15.3% خلال سنة 2012 ليسجل حوالي 2.5 مليار دينار.

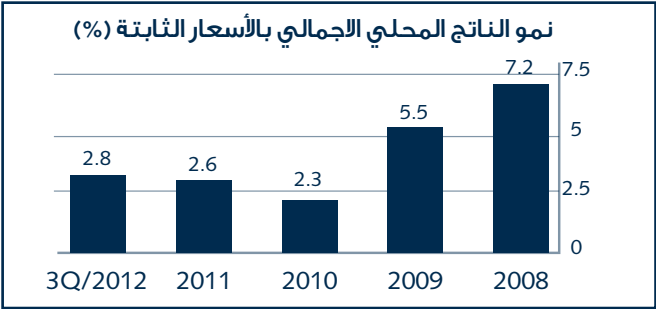
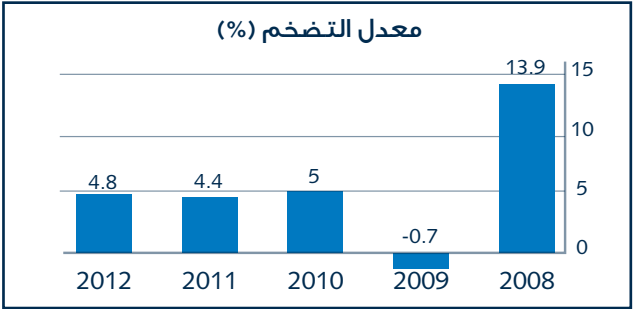


- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الرابع من سنة 2012 ليسجل 12.5% بالمقارنة بمعدل بلغ 12.1% في الفترة ذاتها من سنة 2011.
- ارتفعت حوالات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 3.5% خلال سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 لتصل إلى حوالي 2.5 مليار دينار.
- تراجع رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني إلى 6.6 مليار دولار في نهاية سنة 2012 وبنسبة 37% عن مستواه المسجل في نهاية سنة 2011.
- سجل الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 781.2 مليون دينار خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2012 مقارنة بمبلغ 784.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2011.
- انخفض حجم التداول بنسبة 31% خلال سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، كما انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية بنسبة 1.4%.
- ارتفع صافي رصيد الدين العام (الداخلي والخارجي) إلى حوالي 16.3 مليار دينار خلال فترة العشرة شهور الأولى من سنة 2012 مشكلاً 73.3% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لسنة 2012 مقارنةً بما نسبته 65.4% في نهاية عام 2011.
- انخفض العجز المالي قبل المساعدات إلى حوالي 1.26 مليار دينار خلال فترة العشرة شهور الأولى من سنة 2012 مقابل 1.51 مليار دينار خلال نفس الفترة من سنة 2011 وبنسبة 16.8%.

وفي ظل موجة الاضطرابات والظروف الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الأردني، ومن أهمها، عدم انتظام تدفق إمدادات الغاز المصري للأردن مما دفع بالملكة إلى شراء الوقود الثقيل بالأسعار المرتفعة في السوق المفتوح لتوليد الطاقة الكهربائية، إضافة إلى دخول ما يقرب من 350 ألف لاجئ سوري إلى الأردن مما فرض تكاليف باهظة وعيبتاً على موارد الدولة، وهو ما أدى إلى زيادة تقادم الضغوطات والأعباء على الاقتصاد الأردني. ولواجهة هذه التحديات فقد أعلنت الحكومة الأردنية عن برنامج وطني شامل للإصلاح الاقتصادي لمدة خمس سنوات، وقد تم التشاور مع الصندوق والبنك الدوليين بهدف إنجاح أهداف وسياسات هذا البرنامج وتحسين مستوى الجدارة الائتمانية للأردن لدى المؤسسات المالية الدولية حيث تم توقيع اتفاقية استعداد ائتماني مع صندوق النقد الدولي لمدة ثلاث سنوات. ويستهدف البرنامج على المدى القصير والمتوسط تحسين الإدارة الضريبية وإجراء تعديلات على السياسات التعليمية وسياسات العمل، فيما يستهدف على المدى الطويل بشكل رئيسي المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، من خلال تبني سياسات كلية وقطاعية من أجل تخفيف آثار الصدمات الخارجية، إضافة إلى دعم النمو الاقتصادي والقطاع الخارجي من خلال تحسين بيئة الاستثمار، حيث تضمن برنامج الإصلاح عدة محاور وأهداف تمثلت في:

الناتج المحلي الإجمالي:

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الثلاثة أرباع الأولى من سنة 2012 نمواً بنسبة 2.8% مقارنة بنمو نسبته 2.4% خلال نفس الفترة من سنة 2011 وبقارق مقداره 0.4 نقطة مئوية، وجاء هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محصلةً لنمو عدد من القطاعات الاقتصادية، حيث سجلت بعض القطاعات الاقتصادية نمواً بوتيرة متسارعة. أهمها قطاع "الكهرباء والمياه" الذي نما بنسبة 7.2%، و"التجارة والمطاعم والفنادق" نما بنسبة 7.1%، وقطاع "خدمات المال والتأمين والعقارات" بنسبة 5%، وقطاع "النقل والتخزين والاتصالات" بنسبة 4.9%، وذلك مقابل نموها بنسبة 1.4%، 3.9%، و3.7% و3.1% على التوالي في الفترة ذاتها من سنة 2011، كما شهدت بعض القطاعات تباطؤاً في نموها، أبرزها قطاع "الصناعات التحويلية" والذي نما بنسبة 2.4% مقابل نمو بنسبة 4.1% خلال الفترة ذاتها من العام السابق، و"منتجو الخدمات الحكومية" بنسبة 2.0% بالمقارنة مع نمو بلغت نسبته 3.2% خلال الفترة ذاتها من العام السابق، فيما سجلت القطاعات التالية تراجعاً في نسب نموها، قطاع الصناعات الاستخراجية تراجع بنسبة 14.1% مقابل نمو بنسبة 21.5% في الفترة المقابلة من سنة 2011، وقطاع الزراعة تراجع بنسبة 9.6% مقابل نموه بنسبة 4.7% خلال نفس الفترة من سنة 2011، وفيما يتعلق بمعدل التضخم فقد ارتفع خلال سنة 2012 ليسجل ما نسبته 4.8% مقارنةً مع معدل بلغ 4.4% في سنة 2011 وبارتفاع بلغ 0.4%.



المالية العامة:

أظهرت مؤشرات قطاع المالية العامة للشهور العشرة الأولى من سنة 2012 انخفاضاً في الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية بما مقداره 824 مليون دينار وبنسبة بلغت 17.6% لتصل إلى 3,864.8 مليون دينار، حيث سجلت المساعدات الخارجية تراجعاً بمبلغ 957.2 مليون دينار لتصل إلى ما قيمته 96.6 مليون دينار، فيما ارتفعت الإيرادات المحلية بمبلغ 115.2 مليون دينار وبنسبة 3.2% لتصل إلى 3,768.2 مليون دينار. وجاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الأخرى بحوالي 134.3 مليون دينار وحصيلة الاقتعاعات التقاعدية بحوالي 2.5 مليون دينار، وانخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية بحوالي 3.6 مليون دينار. فيما انخفض إجمالي الإنفاق خلال الفترة ذاتها بمقدار 120.4 مليون دينار وبنسبة 2.3% مسجلاً 5,025.9 مليون دينار، وجاء هذا الانخفاض محصلة لارتفاع النفقات التجارية بمبلغ 14.2 مليون دينار أو ما نسبته 0.3%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 136.6 مليون دينار أو ما نسبته 22.4% من جهة أخرى. ونتيجة التطورات السابقة فقد سجلت الموازنة العامة عجزاً مالياً بعد المساعدات بلغ 1,161.1 مليون دينار مقابل 457.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2011. وفيما يتعلق بحجم المديونية فقد ارتفع صافي الدين العام الداخلي والخارجي بمقدار 2,875 مليون دينار وبنسبة 21.5% عن مستواه في نهاية سنة 2011 ليصل إلى 16,276.8 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 73.3% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لسنة 2012.

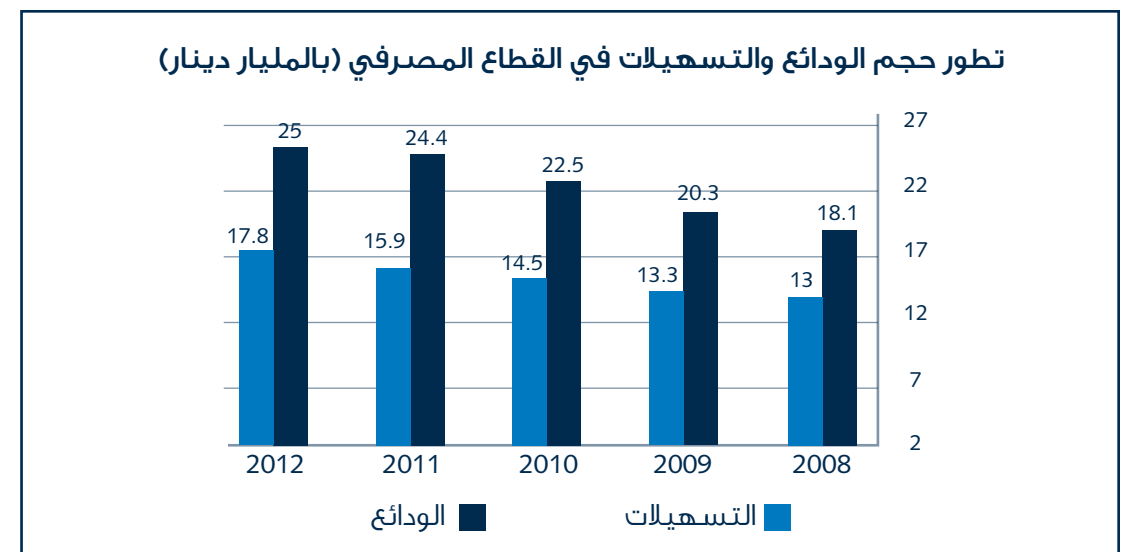
هذا ويذكر أن إجمالي رصيد الدين الداخلي للحكومة (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) سجل في نهاية العشرة شهور الأولى من سنة 2012 ارتفاعاً بمبلغ 2,618.2 مليون دينار ليصل إلى 11,533 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة الدين العام الداخلي ضمن الموازنة العامة بحوالي 1,642.6 مليون دينار، وارتفاع صافي الدين العام الداخلي ضمن المؤسسات المستقلة بحوالي 975.6 مليون دينار، ويعزى ارتفاع المديونية بشكل رئيسي إلى ارتفاع حجم مديونية شركة الكهرباء الوطنية (شركة مملوكة بالكامل للحكومة) نتيجة انقطاع إمدادات الغاز الطبيعي من مصر مما اضطرها إلى توليد الكهرباء بالنفط الخام المرتفعة أسعاره.

القطاع النقدي والمصرفي:

جاء أداء القطاع المصرفي الأردني خلال سنة 2012 متوازناً بفعل استمرار البنك المركزي الأردني بانتهاج سياسات رقابية حصيفة على البنوك المرخصة أسهمت في المحافظة على جهاز مصرفي سليم ومتين يتمتع بمستوى جيد من الملاءة والربحية قادر على توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية، حيث قام البنك المركزي الأردني خلال سنة 2012 بمراجعة السياسات والتعليمات المتعلقة بالحاكمية المؤسسية ووضع المعايير الملائمة لمجالس الإدارة وإدارات البنوك، ولتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وتخفيض مخاطر السمعة وحماية عملاء التجزئة فقد عمل البنك المركزي على وضع ضوابط شاملة لمعاملة العملاء بعدالة وتعكس الممارسات الدولية الفضلى في هذا المجال، من خلال قيامه بإصدار تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، ولتشجيع سوق الائتمان وتشجيع الاستثمار فقد قام البنك المركزي الأردني باتخاذ عدد من الإجراءات وتطوير عدد من الأدوات بهذا المجال، تمثلت بقيامه بتطوير مجموعة من الأدوات الجديدة بهدف تمكينه من التأثير على مستوى السيولة في السوق النقدي وعلى سوق إقراض ما بين البنوك وتمكين البنوك من استغلال سيولتها بصورة أفضل، حيث تم استحداث أداة جديدة تمثلت باتفاقيات إعادة الشراء وقد تمتد لأجل مختلفة، تطرح من خلال مزادات يجريها البنك المركزي، تستهدف توفير السيولة اللازمة والمطلوبة للبنوك، ولتقليل التذبذب في أسعار الفائدة في سوق الاقراض ما بين البنوك، بما يمكن البنوك التي تعاني من نقص في سيولتها من الحصول على السيولة اللازمة عند أسعار فائدة معتدلة تضمن تلبية حاجاتها التمويلية ودعم توسعها في أنشطتها الاستثمارية والائتمانية، كما استكمل البنك المركزي تطوير الإطار التشغيلي الجديد للسياسة النقدية، وذلك باستحداث أدوات جديدة أخرى تتمثل في إمكانية تدخل البنك المركزي في السوق النقدي من خلال شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية حسب متطلبات النشاط الاقتصادي وبما يتلاءم مع أهداف سياسته النقدية، مما يوفر سيولة للبنوك ويعمل على تفعيل سوق السندات الثانوية، وكذلك قيام البنك المركزي بتفعيل عمليات المقايضة بين الدينار والدولار الأمريكي والتي يتم من خلالها حصول البنوك على السيولة اللازمة من الدينار الاردني مقابل مبالغ بالدولار الأمريكي وذلك حسب اسعار الصرف التي يضعها البنك المركزي الاردني لهذه الغاية. كما قام البنك المركزي بتوفير التمويل للقطاعات الأكثر تأثراً بالظروف الاقتصادية السائدة والتي لها دور مهم في النمو الاقتصادي، من خلال قيامه بتجديد المبادرات المتعلقة بتسهيلات القطاع الصناعي وتخفيض الفائدة عليها لتوفير السيولة الملائمة له بأسعار مناسبة، إضافة إلى تقديمه حوافز لتوفير التمويل اللازم لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك إعادة توجيه نشاط الشركة الأردنية لضمان القروض نحو ضمان القروض المقدمة لهذا القطاع ودعم إنشاء شركة للمعلومات الائتمانية. واستمراراً لنهج البنك المركزي الأردني في تعزيز اركان الاستقرار النقدي وزيادة جاذبية الأدوات المالية المحررة بالدينار الأردني باعتباره وعاء ادخاري ملائم، فقد قام البنك المركزي بتعديل أسعار الفائدة على ادوات السياسة النقدية ثلاث مرات خلال سنة.

وعلى صعيد أداء مؤشرات القطاع النقدي والمصرفي الأردني فقد سجل رصيد احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية حوالي 6.6 مليار دولار (4.69 مليار دينار أردني) حتى نهاية سنة 2012، كما سجلت السيولة المحلية حتى نهاية سنة 2012 ارتفاعاً بنسبة 3.4% مقارنة مع مستواها المتحقق في نهاية سنة 2011 لتصل إلى حوالي 25 مليار دينار.

وارتفع رصيد ودائع القطاع المصرفي بمبلغ 591.8 مليون دينار وبنسبة 2.4% مقارنةً مع نهاية سنة 2011 لتصل إلى 24,969.7 مليون دينار، حيث تراجعت ودائع الدينار بنسبة 7.4% ولتبلغ قيمتها 17,711.1 مليون دينار، في حين ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة 38% لنفس الفترة ولتبلغ قيمتها 7,258.6 مليون دينار، أما التسهيلات الائتمانية فقد سجلت نمواً بلغت نسبته 12.4% لتصل إلى 17,817.0 مليون دينار، ومن حيث توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي، فقد تركز الارتفاع في التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بحوالي 76.6%، ولقطاع الزراعة بنسبة 15.4%، كما ارتفعت التسهيلات ضمن بند (أخرى) وهي معظمها موجهة لقطاع الأفراد بحوالي 15.7%، والتسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات المالية بحوالي 14%. هذا وواصلت موجودات القطاع المصرفي ارتفاعها لتصل إلى 39,257.3 مليون دينار وبنسبة زيادة بلغت 4.2% مقارنة برصيدها في نهاية سنة 2011.



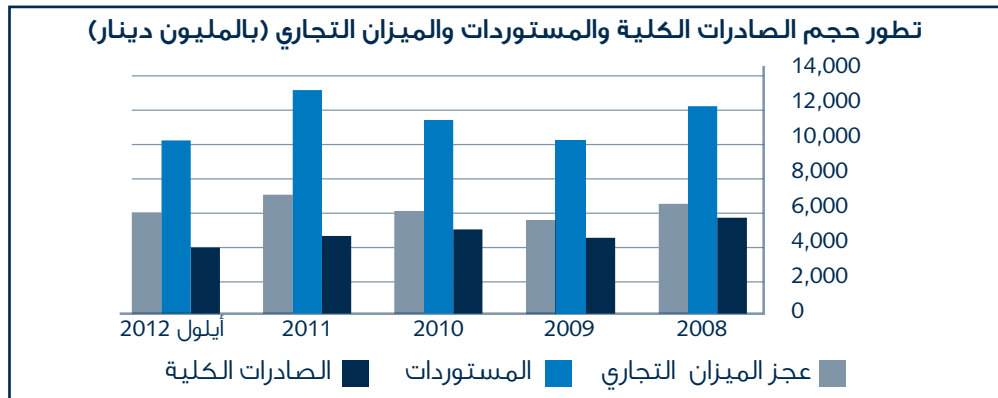
وفيما يتعلق بأسعار الفوائد على الودائع في السوق المصرفي، فقد شهدت أسعار الفوائد ارتفاعاً خلال سنة 2012، باستثناء ودائع الطلب، حيث بلغ معدل الوسط المرجح لأسعار الفوائد على ودائع الطلب 0.42% والتوفير 0.76% ولأجل 4.19% بارتفاع بلغ 6 نقاط أساس لودائع التوفير و73 نقطة أساس لودائع الأجل، فيما انخفضت على ودائع الطلب بمقدار نقطة أساس واحدة مقارنة بمستواها في نهاية سنة 2011. وفيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات خلال سنة 2012 فقد بلغ 9.28% للجاري مدين بارتفاع 48 نقطة أساس، وللقرض والسلف بارتفاع مقداره 28 نقطة أساس ليصل إلى 8.95%، وعلى الكمبيالات المخصومة فقد ارتفع بمقدار 25 نقطة أساس ليسجل 9.59%، مقارنة بمستواه في نهاية سنة 2011.

نشاط السوق المالي:

سجلت بورصة عمان تراجعاً في أداؤها خلال سنة 2012، حيث تراجعت القيمة السوقية الرأسمالية حتى نهاية سنة 2012 بما نسبته 1% مقارنة مع نهاية سنة 2011 لتتخفض إلى ما قيمته 19.1 مليار دينار، وانخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية إلى 4,593.9 نقطة مقارنة بـ 4,648.4 نقطة في نهاية سنة 2011 وبنسبة بلغت 1.2%، وتراجعت نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي لتسجل 93.5% في نهاية سنة 2012 مقارنة بنسبة بلغت 102.7% في نهاية سنة 2011، كما بلغ حجم التداول خلال سنة 2012 ما مقداره 1.98 مليار دينار وبانخفاض مقداره حوالي 871.4 مليون دينار وبنسبة 30.5%، وسجل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة حتى نهاية سنة 2012 تدفقاً موجباً بمقدار 37.6 مليون دينار خلال سنة 2012 مقارنة مع تدفق موجب بلغ 78.6 مليون دينار خلال سنة 2011. وعليه فإن مساهمة غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة شكلت حتى نهاية سنة 2012 ما نسبته 51.7% من إجمالي القيمة السوقية مقابل 51.3% في نهاية سنة 2011.

التجارة الخارجية:

سجلت معظم مؤشرات التجارة الخارجية للمملكة تراجعاً في الأداء خلال سنة 2012، فارتفع إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية والمستوردات) خلال فترة التسعة شهور الأولى من سنة 2012 بمقدار 1,013.2 مليون دينار وبما نسبته 7.5% مقارنة مع الفترة ذاتها من السنة السابقة ليصل حجمها إلى 14,477.8 مليون دينار، في حين تراجعت الصادرات الوطنية بحوالي 25.6 مليون دينار وبنسبة 0.7% لتصل إلى ما قيمته 3,581.9 مليون دينار. وقد استحوذت السوق الأمريكية على المرتبة الأولى من بين الدول المصدر لها وبنسبة 16.6% من إجمالي الصادرات الوطنية، تلاها السوق العراقية في المرتبة الثانية وبنسبة 14%. فيما ارتفعت مستوردات المملكة خلال فترة التسعة شهور الأولى من سنة 2012 بمبلغ 1,038.8 مليون دينار وبما نسبته 10.5% لتصل إلى 10,896 مليون دينار، وقد استحوذ السوق السعودي على المرتبة الأولى من بين الدول المستورد منها وبنسبة 23.8% من إجمالي المستوردات، يليه سوق الصين الشعبية بنسبة 9.4%. وفيما يتعلق بالتركيب السلمي للمستوردات فقد استحوذ النفط الخام والمشتقات النفطية على ما نسبته 32% من إجمالي المستوردات وبمبلغ 3.5 مليار دينار تقريباً، ونتيجة التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية فقد ارتفع عجز الميزان التجاري إلى 6,671.5 مليون دينار وبنسبة 19.5% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2011.



الأداء الاقتصادي 2013:

تشير التوقعات العالمية الصادرة عن البنك الدولي إلى أن النمو الاقتصادي العالمي سيكون عند مستوى 3.5% في سنة 2013 مقابل 3.2% في سنة 2012، وذلك في ظل استمرار ضعف التعالي الاقتصادي العالمي، حيث تصاعدت ضغوط الأسواق المالية العالمية والاضغوط السيادية في بلدان منطقة اليورو. أما بالنسبة للاقتصاد الأردني فإنه من المتوقع أن يحقق خلال سنة 2012 معدل نمو نسبته 3% و3.5% خلال سنة 2013، وبما يزيد عن النمو المتحقق خلال سنة 2011 والذي بلغ 2.6%، كما يتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 3.9% خلال سنة 2013. وأن يصل عجز الحساب الجاري إلى نحو 9.9% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2013.

ووفقاً لمشروع قانون الموازنة العامة لسنة 2013 فمن المتوقع أن يبلغ حجم موازنة الدولة (الحكومة المركزية) لسنة 2013 مبلغ 7.5 مليار دينار، تتوزع بمبلغ 1.2 مليار دينار للنفقات الرأسمالية، والنفقات الجارية ستصل إلى 6.2 مليار دينار، وبمعجز في الموازنة متوقع أن يبلغ 1.3 مليار دينار بعد المنح والمقدرة بنحو 850 مليون دينار. أما موازنة المؤسسات الحكومية المستقلة من المتوقع أن تبلغ 1.9 مليار دينار تتوزع بمبلغ 1.1 مليار دينار للنفقات الجارية و742 مليون دينار للنفقات الرأسمالية، وبمعجز مالي يبلغ 1.1 مليار دينار.

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي فمن المتوقع أن يستمر أداءه متوازناً وبأفضل من وتيرة سنة 2012، بتوقع نمو الاقتصاد الوطني واستمرار الطلب على السلع والخدمات محلياً وفي الأسواق الإقليمية والعالمية، كما يستند القطاع المصرفي الأردني على عدد من المؤشرات القوية والتي تتمثل في كفاية رأس المال التي بلغت 18.6% للنصف الأول من سنة 2012 مقابل ما نسبته 19.3% لسنة 2011، ونسبة الديون غير العاملة التي بلغت 8.4% مقابل ما نسبته 8.5% في سنة 2011، ونسبة السيولة القانونية التي بلغت 148.4% مقابل 152.9% في سنة 2011، مما يؤكد متانة وسلامة مؤشرات القطاع المصرفي الأردني.

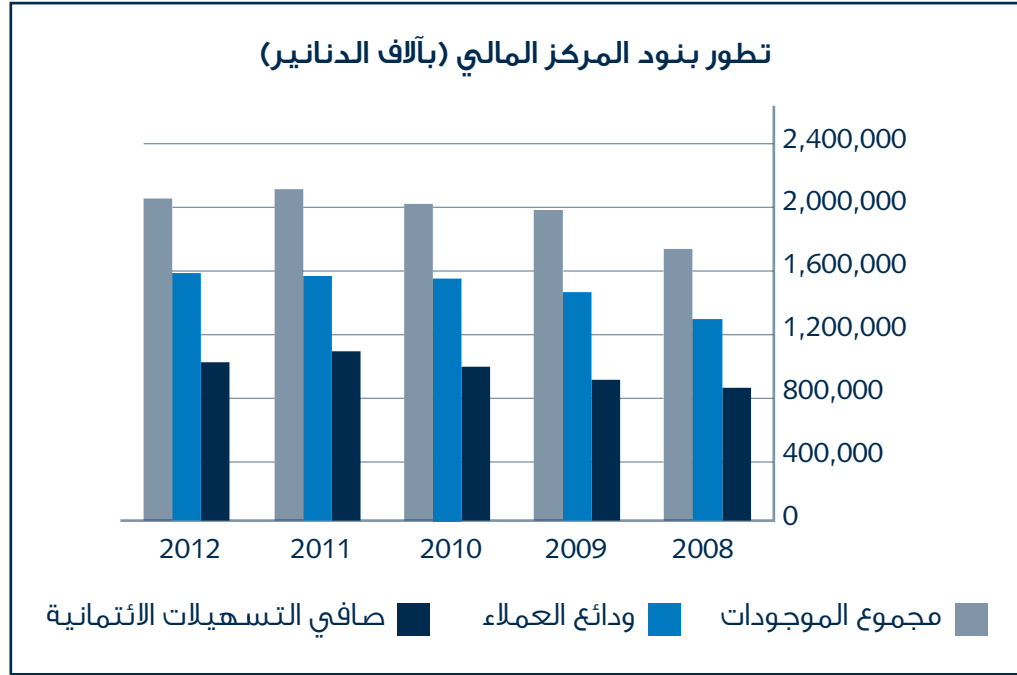
وعلى صعيد المالية العامة والاقتصاد الكلي، سيشهد العام 2013 بدء تطبيق البرنامج الوطني للتصحيح الاقتصادي الذي وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي عليه في 3 آب 2012، وعلى عقد اتفاقية للاستعداد الائتماني (SBA) Stand-By Arrangement مع الأردن مدتها 36 شهراً (3 سنوات) بقيمة 2 مليار دولار لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي للأردن خلال الفترة 2012 – 2015، بهدف معالجة التحديات أمام المالية العامة والحسابات الخارجية وتشجيع النمو.

الأنشطة والإنجازات 2012

لقد كان العام 2012 عاماً آخر يضاف إلى أعوام من النجاح والأداء الإيجابي لبنك الأردن، فقد أثمرت جهود البنك في الحفاظ على إنجازاته والسير قدماً في تعزيز دوره على الساحة المصرفية مواصلاً العمل على تحقيق أهدافه النوعية والكمية المنتبذة عن خطته الاستراتيجية للسنوات 2011 – 2013 من خلال تركيز جهود إدارته ودوائره على تنفيذ مجموعة من المشاريع وبرامج العمل والتي أثمرت عن تحقيق نتائج ومعدلات نمو إيجابية في مختلف الأنشطة ومجالات العمل وفقاً للأهداف المرسومة، وذلك على الرغم من التغيرات المتسارعة في المشهد السياسي إقليمياً، والتي أثرت بشكل مباشر على المناخ الاستثماري والنمو الاقتصادي وساهمت في تركيز البحث في الشأن الاقتصادي والتمويّ وتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتموية في المملكة الأردنية الهاشمية، وبما يعزز المخرجات المرجوة للتحويلات السياسية الحاصلة في المنطقة بشكل عام. إن نتائج البنك لسنة 2012 هي ثمرة جهود بذلها عدد كبير من المتفانين والعاملين بجدّ، وقد جاء الدعم الكامل والتوجيهات الحكيمة والتحليل السليم للإدارة العليا معززاً لقدرة البنك على تلبية متطلبات مختلف فئات العملاء، واغتنام الفرص لتحقيق النمو المستهدف والتكيف مع الظروف المحيطة والتعامل مع مختلف المستجدات في الأسواق التي يعمل بها البنك، بفعل التخطيط المتوازن والتوظيف الأمثل للموارد الداخلية والذاتية للبنك وتبني أحدث السياسات والأساليب والأنظمة المصرفية الحديثة بهدف تعزيز وتحسين مستوى عملياته وخدماته لتلبية الاحتياجات المتجددة لمختلف قطاعات وفئات العملاء.

النتائج المالية:

تأتي النتائج المالية لبنك الأردن في سنة 2012 كمحصلة للتقدم المتواصل في الأداء إلى جانب تطبيق أفضل الممارسات المحاسبية العالمية وأحدث النماذج والأنظمة المالية في إدارة الأصول والمطلوبات والاستفادة من التحديات والعمل على تحويلها إلى فرص لتطوير الأعمال، وتحقيق أعلى معدلات الإنجاز النوعية والكمية في بيئة تتميز بالتحدي والمثابرة على التنفيذ، وقد انعكست النتائج المالية في المحافظة على النسب المالية الرئيسية ضمن متطلبات الجهات الرقابية، فبلغت نسبة كفاية رأس المال 16.46% ووصلت نسبة السيولة القانونية إلى 162%، كما لم تتجاوز نسبة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة إلى إجمالي تسهيلات البنك 9.88% مقارنة بالنسبة المعيارية العالمية البالغة 10% كما ارتفعت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة الى 84.4% لسنة 2012 مقابل 68% لسنة 2011. لقد استلحاق بنك الأردن في ظل حالة عدم التأكد التي تعيشها المنطقة والتي تأثر بها السوق الأردني والأسواق الخارجية التي يعمل بها البنك من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى مساهمي البنك، حيث بلغ صافي الربح العائد لمساهمي البنك 36.3 مليون دينار محافظاً على نفس مستوياته التي حققها في سنة 2011، وذلك على الرغم من استدراك المزيد من المخصصات تمثل حصة البنك في مواجهة محفظة تسهيلات بنك الأردن – سورية، نظراً للأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة. وسجل صافي الأرباح للبنك قبل الضريبة ما قيمته 46.2 مليون دينار مقارنة بمبلغ 49.7 مليون دينار في السنة السابقة وبنسبة انخفاض 6.9%. كما بلغت موجودات البنك 2,016.6 مليون دينار مقابل 2,052.9 مليون دينار في نهاية السنة السابقة 2011، وارتفعت حقوق الملكية لمساهمي البنك إلى حوالي 276.5 مليون دينار وبنسبة 6.7%.

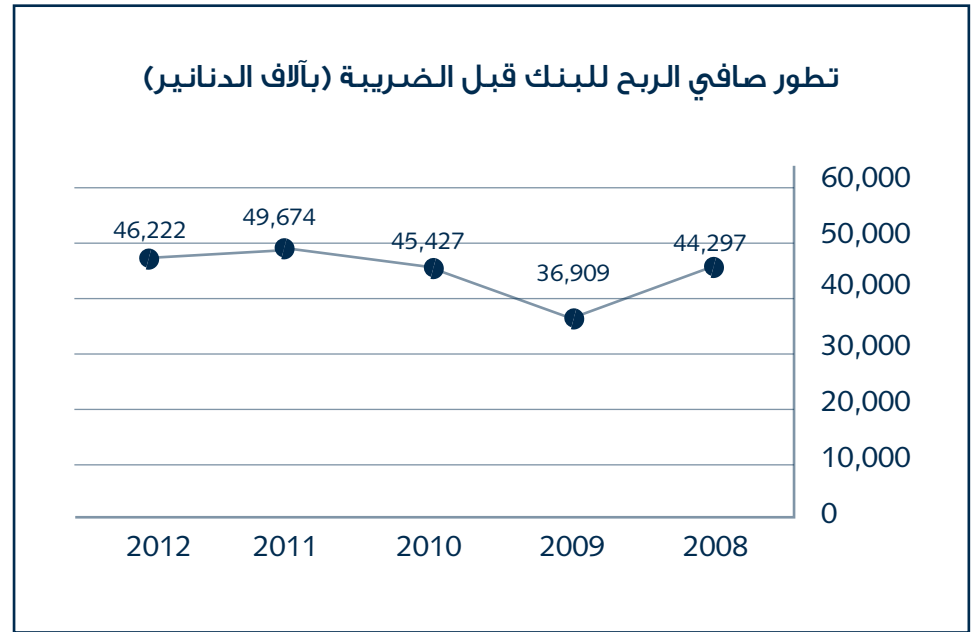


وعن أبرز بنود قائمة الدخل الموحد، فقد ارتفع إجمالي الدخل ليصل إلى 117.3 مليون دينار وبنسبة 4.2% مقارنةً بسنة 2011، كما ارتفع صافي إيرادات الفوائد والعمولات بنسبة 7.7% مقارنةً بسنة 2011 ليسجل 104.6 مليون دينار. وارتفعت التوزيعات النقدية من الاستثمار في الموجودات المالية بمبلغ 1.4 مليون دينار وبنسبة 78.2% لتصل إلى 3.1 مليون دينار، فيما تراجعت أرباح العملات الأجنبية بنسبة 48.8% لتصل إلى 3.2 مليون دينار. أما إجمالي المصروفات فقد ارتفعت بمبلغ 8.2 مليون دينار وبنسبة زيادة 13% مقارنةً بسنة 2011 لتصل 71 مليون دينار، وذلك لمقابلة متطلبات التوسع والنمو في حجم أعمال البنك وتنفيذ مجموعة المشاريع وبرامج العمل.

المركز التنافسي:

حافظ بنك الأردن على مركزه المتقدم في السوق المصرفي الأردني على مستوى الموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية ونسب الملاءة والعوائد، فبلغت الحصة السوقية لودائع العملاء وإجمالي التسهيلات الائتمانية لفروع الأردن 4.5% و 4.7% على التوالي، وعلى مستوى المركز التنافسي في السوق الفلسطيني فقد سجل بنك الأردن حصة سوقية لودائع العملاء بلغت 10.8% وللتسهيلات بنسبة 7.3%. من إجمالي ودائع وتسهيّلات البنوك الأردنية العاملة في فلسطين.

أما فيما يتعلق ببنك الأردن – سورية، وعلى الرغم من الظروف السائدة في السوق السوري فقد بلغت الحصة السوقية لودائع العملاء حوالي 4.1% وللتسهيلات 5% من إجمالي ودائع وتسهيّلات المصارف الخاصة في السوق السوري، وفقاً لأحدث بيانات متاحة.



وعلى صعيد مصادر الأموال فقد ارتفعت ودائع العملاء بمبلغ 54.6 مليون دينار وبنسبة 3.6% مقارنةً بسنة 2011 لتصل إلى 1,552.6 مليون دينار، وجاء هذا الارتفاع مدعوماً بنمو ودائع التوفير بمبلغ 47.7 مليون دينار وبنسبة 9.9% لتصل إلى 531.3 مليون دينار، ونمو شهادات الإيداع بمبلغ 47.2 مليون دينار وبنسبة 77.4% لتصل إلى 108.2 مليون دينار، ونمو ودائع الطلب بمبلغ 14.2 مليون دينار وبنسبة 3.9%، فيما انخفضت ودائع الأجل بحوالي 54.5 مليون دينار وبنسبة 9.3%.

الحاكمية المؤسسية:

يولي مجلس الإدارة وانطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية، كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية ودليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، إضافةً لتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها . كما ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصري في الأردنّي والأطر التشريعية والقانونية الناعمة لأعمال البنك.

هذا ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة، وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصريّ. وعليه فقد قام البنك بنشر نسخة محدثة من الدليل على (CD) مرفق بالتقرير السنوي، بالإضافة إلى تضمين التقرير السنوي تقريراً للجمهور عن مدى التزام إدارة البنك ببند الدليل حسب المحاور التي تضمنها .

المحور الأول (مجلس الإدارة)

– رئيس مجلس الإدارة

بخصوص منصب الرئيس فقد نصت تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية على ما يلي:

- الفصل بين مناصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.
- أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة دون الدرجة الثالثة.
- الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام بموجب تعليمات كتابية مقرّرة في المجلس على أن يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك.
- إذا كان الرئيس تنفيذياً فيقوم البنك بتعيين عضو مستقل كنائب لرئيس المجلس بهدف ضمان توفر مصدر مستقل ناطق باسم المساهمين، ويكون رئيس المجلس تنفيذياً (إذا كان متفرغاً ويشغل وظيفة بالبنك).
- يتم الإفصاح عن وضع رئيس المجلس سواءً أكان تنفيذياً أم غير تنفيذي.
- يضطلع الرئيس بما يلي:

- إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك وبين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين.
- خلق ثقافة– خلال اجتماعات المجلس– تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
- التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
- التأكد من توفير معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.

استمراراً لسياسات البنك الهادفة لتلبية وتطبيق متطلبات دليل الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن الذي تم إعداده استنادا لتعليمات البنك المركزي، يسعى البنك بالعمل على تلبية هذه المتطلبات بما يخدم مصلحة البنك وبما يتوافق مع بيئة العمل المصريّ الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناعمة لأعمال البنك، وبهذا الخصوص فإن رئيس مجلس الإدارة يشغل وظيفة تنفيذية (المدير العام) بما لا ينسجم مع البند (1) أعلاه إلا أن نائب رئيس مجلس الإدارة مستقل وفقاً للبند (4) أعلاه من متطلبات دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

– مجلس الإدارة

بالرغم من أن مسؤوليّة إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن من 11 عضواً ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات، يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة، كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة خلال سنة 2012 (8) مرات. ويكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية، يتولى أمين سر المجلس إعدادها .

أسماء أعضاء مجلس الإدارة تظهر على الصفحة (8) من هذا التقرير.

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن بموجب دليل الحاكمية المؤسسية خمس لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته، وهي لجنة التدقيق، لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة إدارة المخاطر واللجنة التنفيذية.

– لجنة التدقيق

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين، وقد تم تحديد مهام ومسؤوليات اللجنة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية بالإضافة إلى منح اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها .

تتألف لجنة التدقيق من السادة:

السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عملاًلله المجالي

السيد جان جوزيف عيسى شمعون

السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي

السيد صالح رجب عليان حماد

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال سنة 2012 (10) مرات.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

- مراجعة التعديلات في السياسات المحاسبية والعمل على تنفيذ الالتزام بمعايير المبادئ المحاسبية الدولية.
 - مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
 - مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.
 - مراقبة نشاط التدقيق الداخلي للبنك.
 - مراقبة مدى شمولية وموضوعية المدقق الخارجي لأعمال البنك.
 - التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها .
 - مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها .
 - مراجعة التقارير والبيانات المالية التي ترفع لمجلس الإدارة وخصوصاً المتعلقة بتعليمات البنك المركزي (كفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها، إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة، أو المقترح اعتبارها هالكة).
 - دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التفتيش ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها .
 - دراسة واعتماد أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها أو إبداء الرأي بشأنها .
 - الاجتماع مع المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال وبدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.
 - التأكد من وجود سياسات عامة تضمن الالتزام بالقوانين والتعليمات الرسمية.
 - التأكد من وجود إطار عام من السلوك المهني في البنك.
 - التأكد من وجود إطار عام متكامل للرقابة الداخلية والعمل على تطويره أولاً بأول وكلما دعت الحاجة لذلك.
 - مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات (عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، إساءة الأمانة) والعمل على وضع الإجراءات الكفيلة بتلافيها .
 - التوصية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين، إنهاء عمل، مكافآت، وتقييم موضوعية المدقق الخارجي.
 - التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
 - مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها .
- وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

– لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية

تم انتخاب لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة ويرأس هذه اللجنة رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام.

تتألف لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من السادة :

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير

السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس

السيد جان جوزيف عيسى شمعون

السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عملاًلله المجالي

السيد صالح رجب عليان حماد

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال سنة 2012 (3) مرات.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

- إعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات الناعمة لأعمال البنك.
- وضع الإجراءات الكفيلة للتحقق من التقيد بالبندود الواردة بالدليل.
- مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشره على أوسع نطاق.
- إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحاكمية المؤسسية وتقديمه إلى مجلس الإدارة والجهات المعنية.
- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص.
- المراجعة والإشراف على جميع العناصر ذات العلاقة باستراتيجية البنك والتوصية بإقرارها .
- التأكد من وجود سياسات عامة لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات بفاعلية.
- إقرار الاستراتيجيات وخطةط العمل والأداء لجميع القطاعات والدوائر والتعديلات التي قد تطرأ عليها.

– لجنة إدارة المخاطر

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تتألف لجنة إدارة المخاطر من السادة:

السيد شاكِر توفيق شاكِر فاخوري

الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير

السيد جان جوزيف عيسى شمعون

السيد صالح رجب عليان حماد

هذا واجتمعت اللجنة خلال سنة 2012 (6) مرات.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة.... الخ) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

2- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.

3- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر.

4- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

5- تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطلراً على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.

6- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.

– اللجنة التنفيذية

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من ستة أعضاء من مجلس الإدارة.

تتألف اللجنة التنفيذية من السادة:

الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان

السيد وليد توفيق شاكِر فاخوري

الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير

الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج

السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات

السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس

السيد محمد أحمد موسى عودة

هذا واجتمعت اللجنة خلال سنة 2012 (45) مرة.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

– إجازة معاملات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.

– الاطلاع على قرارات جدولة المستحقات والتسويات وإعادة الجدولة والإعفاءات الموافق عليها من قبل رأس الهرم التنفيذي.

– إجازة معاملات الاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.

– لجنة الترشيحات والمكافآت

تم انتخاب لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة وأغلبيتهم بما فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.

تتألف اللجنة من السادة:

الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير

السيد يحيى زكريا محمد القضماني

الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج

السيد صالح رجب عليان حماد

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال سنة 2012 (7) مرات.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

يناط بهذه اللجنة المهام التالية وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

1- توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب والتأكد من اطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

2- التقييم الموضوعي والدوري (سنوي) لفاعلية مجلس الإدارة ضمن أسس محددة ومعتمدة وتتضمن مقارنة بالبنوك الأخرى والمؤسسات المالية المشابهة بالإضافة إلى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية.

3- التأكد من استقلالية العضو المستقل حسب التعليمات الواردة ضمن هذا الدليل.

4- التوصية بالمكافآت (الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام في البنك ومراجعة المكافآت (بما في ذلك الرواتب) الممنوحة لباقي الإدارة التنفيذية.

5- التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك تتضمن أن تكون المكافآت/ الرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع المكافآت/ الرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة في السوق.

6- التأكد من الإفصاح عن ملخص سياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك وتحديداً مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للمدراء التنفيذيين من غير أعضاء المجلس.

7- تسمية أعضاء المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين وفي حالات إعادة الترشيح يؤخذ بعين الاعتبار عدد مرات حضورهم ونوعية وفاعلية مشاركتهم في اجتماعات المجلس.

8- التأكد من تلبية احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة العليا.

9- اعتماد أسس اختيار الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا.

أمانة سر المجلس

تتبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك والمساهمين والسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك.

وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، فقد تم تعيين السيد صالح رجب عليان حماد المدير التنفيذي/ لدائرة الامتثال والمخاطر أميناً لسر مجلس الإدارة وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

تعارض المصالح

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك بأنه على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعته وعلاقته وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص. والإفصاح خطياً بشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يضعّل مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الاستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يضعّل مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:

- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصادقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس بوجود إطار عام للرقابة الداخلية يتمتع بمواصفات تمكنه من متابعة مهامه واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها وضمن الإطار التالي:

1- التدقيق الداخلي:

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة، تمارس

إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

أ– إعداد ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة بحيث يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.

ب– إعداد إجراءات للتدقيق الداخلي تتماشى مع التنظيم الجديد للبنك.

ج– تحرص إدارة التدقيق الداخلي على إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، وعلى أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.

د– إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.

هـ– تسعى إدارة التدقيق الداخلي لرفد الدائرة بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات، وعلى أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

و- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.

ز- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.

ح- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن، وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.

ط- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.

ي- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

لك- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

2- التدقيق الخارجي:

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك الحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3- إدارة المخاطر:

لقد أولت إدارة بنك الأردن أهمية خاصة لمتطلبات بازل II وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر، وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها، ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان، تشغيل، سوق) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال تأسيس دوائرها المختلفة (دائرة ائتمان الشركات/ دائرة ائتمان SME ودائرة ائتمان الأفراد، ودائرة ائتمان فروع فلسطين) بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها، هذا بالإضافة إلى تطبيق نظام آلي لاحتساب نسبة كفاية رأس المال (Reveleus System).

أما بخصوص مخاطر التشغيل يتولى البنك ومنذ سنة 2003 تطبيق نظام CARE لإدارة المخاطر التشغيلية وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكل وحدة من وحدات البنك المختلفة، هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية.

أما فيما يتعلق بمخاطر السوق فقد تم تأسيس وحدة تُعنى بإدارة كافة أنواع مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة.

هذا وشكل البنك لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية تتولى مراجعة وتقييم أعمال كافة دوائر المخاطر المختلفة وترفع تقارير دورية عن نتائج أعمالها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:

أ- ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية بشكل دوري أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.

ب- تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:

– إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.

– تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.

– تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.

– التوصية للجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.

– تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.

– اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:

• التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.

• إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.

• توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

ج- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

د- تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

هـ- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4- الامتثال (Compliance)

وفي إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات بازل II، فقد تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين

والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وعلى صعيد إدارة الامتثال فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة لأعمال البنك، وتنقيف وتوعية كافة الموظفين بمفهوم الامتثال من خلال

النشرات والدورات التدريبية، كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتتوافق مع قانون مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل

الإرهاب رقم (46) لسنة 2007.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

1- إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.

2- تطبيق سياسة الامتثال في البنك.

3- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة.

4- رفع التقارير الدورية (نصف سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية التي ستتولى بدورها رفعها إلى لجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة.

5- تقييم ومتابعة تطبيق الحاكمية المؤسسية في البنك.

5- التقارير المالية:

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

1- إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.

2- رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعات المجلس الدورية.

3- نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.

4- إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني:

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة وتم تعميمه على كافة موظفي البنك، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم وتتولى

دائرة الامتثال التحقق من مدى الالتزام بها.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية. إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية شرط أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم المسجلة في الاجتماع وتعزيزاً لهذه العلاقة يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم. ويعمل المجلس كذلك على تزويد المساهمين بما يلي:

– نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.

– دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.

– جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

هذا بالإضافة لأحقية كل مساهم الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته، وكذلك يحرص على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تتطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع. والبنك معني بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناءً عليه فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لختلف الجهات الرقابية بالإضافة لنشر دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى الالتزام به.

منتجات وخدمات البنك:

استمر بنك الأردن في تطبيق استراتيجيته الهادفة إلى توسيع قاعدة عملائه واستهداف فئات وشرائح جديدة، وخلال سنة 2012 واصل البنك تطوير مجموعة منتجاته وخدماته بما يلبي احتياجات العملاء ويواكب التطورات والتغيرات الحاصلة في السوق المصرفية والوضع الاقتصادي المحلي والإقليمي. بالإضافة إلى تطوير وتحديث قنوات إيصال الخدمة للعملاء بهدف زيادة مستوى الخدمة المقدمة، وتعزيز رضئ العملاء الأفراد والشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

خدمات الأفراد:

استمر البنك في تعزيز توجهه لقطاع التجزئة وتوسيع قاعدة العملاء، حيث باشر البنك بإدخال الخطة الاستراتيجية لقطاع خدمات الأفراد حيز التنفيذ ليتم البدء في تطوير تصنيف شرائح العملاء والعمل على تطوير منتجات وخدمات مصرفية تلبي احتياجاتهم. وواصل البنك طرح وتطوير البرامج الخاصة بقطاع الأفراد حيث تم العمل على إعداد عدة عروض خاصة للسلف الشخصية لبعض الشركات المعتمدة، كما قام البنك باعتماد عدد جديد من الشركات في الأردن وفلسطين لغايات تمكينها من الحصول على منتجات وخدمات البنك بسهولة ويسر، إضافة إلى ذلك فقد تم طرح حملة لتأجيل أقساط السلف الشخصية وذلك بمناسبة شهر رمضان المبارك والأعياد الدينية، واعتماد سياسة جديدة لآلية تصنيف الجهات على قائمة الشركات المعتمدة TML في الأردن وفلسطين. وفي جانب تطوير منتجات البطاقات قام البنك بطرح برنامج البطاقات مقابل الودائع لشريحة معدل الحسابات من 20 ألف دينار فما فوق، وعقد اتفاقيات جديدة لبرنامج النقاط والخصومات على البطاقات مع متاجر عديدة ومميزة، كما تم طرح منتج بطاقة فيزا البلاتينية في فروع الأردن والتي تمنح حاملها مجموعة من المزايا تتيح له إمكانية الدخول إلى صالات الأعمال في المطارات الدولية، وسقفاً ائتمانياً أعلى، بالإضافة إلى برنامج مكافآت وخصومات منافس. هذا وتم إعداد وطرح حملة خاصة (استرجاع نقدي بنسبة 5%) لتشجيع العملاء حاملي البطاقات البلاتينية على استخدام بطاقاتهم الائتمانية في المشتريات، كما استمر البنك بتطبيق برنامج يقيّم مستوى الخدمة المقدمة في الفروع، مما كان له أثر إيجابي في تعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء. هذا بالإضافة إلى التواصل مع العملاء للتأكد من مستوى رضاهم عن منتجات وخدمات البنك وتعامل الموظفين معهم.

خدمات الشركات:

واصلت مجموعة الخدمات البنكية للشركات الكبرى تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية مع المحافظة على نوعية المحفظة الائتمانية ضمن مخاطر مقبولة وذلك في ظل استمرار تباطؤ الأنشطة الاقتصادية في الأسواق المحلية والإقليمية التي يعمل فيها البنك، وساهم البنك خلال سنة 2012 في تمويل عدد من القطاعات الحيوية من أبرزها قطاعات الطاقة، الأغذية، الأدوية، المستشفيات والإسكان، كما واصل تنفيذ مجموعة من قروض التجمع البنكي والتي بلغ رصيدها 20.1 مليون دينار خلال سنة 2012، تم تنفيذها لتمويل مجموعة من المشاريع الاقتصادية المنتجة شملت قطاعات المياه والطاقة والعقارات.

خدمات المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

واصل البنك تقديم خدماته لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة خلال سنة 2012 من خلال مراكزه الأحد عشر المتخصصة المنتشرة في محافظات المملكة، حيث استمر البنك في توفير التمويل الطويل والقصير الأجل للأنشطة التجارية والصناعية والخدمية. وفي سياق التوجه للقطاعات الاقتصادية المنتجة فقد تم الانتهاء من الدراسة التسويقية والتي شملت دراسة شركات استيراد المواد الغذائية والسلع الاستراتيجية. وتم إعداد دراسات لقطاعي التعدين والعقارات، واستمر العمل على تطوير وبناء العلاقات مع المؤسسات الداعمة لقطاع المنشآت المتوسطة والصغيرة في الأردن، للاستفادة من الخدمات المقدمة من قبلهم لعملاء بنك الأردن، حيث تم زيادة مبلغ القروض المضمونة من قبل شركة ضمان القروض وبرنامج USAID، مما ساهم في تخفيض المخاطر وزيادة التمويل المقدم لهذا القطاع. وفي سياق حرص البنك على الارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة لعملاء قطاع SME فقد تم إصدار نتائج دراسة رضا العملاء عن خدمات دائرة تنمية الأعمال التجارية حيث تم إعداد استبيان لعملاء قطاع SMEs في البنك وتوجيهه لعينة ممثلة، وقد أظهرت الدراسة نسبة رضا عالية عن مستوى الخدمات والمنتجات في البنك، كما تم البدء بإعداد قاعدة بيانات للشركات في الأردن حيث تحتوي هذه القاعدة على معلومات تفصيلية عن الشركات من خلال الاستفادة من بيانات غرف التجارة في المملكة. إضافة إلى ذلك فقد تم إعادة تصنيف القطاعات الاقتصادية للعملاء في المحفظة الائتمانية حسب التصنيف الدولي ISIC4 مما يساعد في معرفة القطاعات الاقتصادية التفصيلية ومقارنتها مع بيانات دائرة الإحصاءات العامة.

خدمات التأجير التمويلي:

استكمل بنك الأردن إطلاق أعمال شركة "الأردن للتأجير التمويلي" في سنة 2012، بما يسهم في تنويع الخيارات التمويلية للعملاء الأفراد والشركات والمؤسسات ولكافة القطاعات الاقتصادية، حيث تم اعتماد النظام الآلي لشركة الأردن للتأجير التمويلي، وإعداد سياسات وإجراءات العمل والهيكل التنظيمي للشركة، إضافة إلى ذلك فقد تم إعداد برامج تمويل شركات الإسكان، حيث تم تقديم منتج تمويل العقار لشركات الإسكان واستقطاب عدد منهم، إضافة إلى إعداد برنامج خدمة التأجير الشامل (Go & Gas)، وتم استكمال الكادر الوظيفي للشركة. كما استمر البنك في تقديم خدمات التأجير التمويلي لعملائه لتشمل شراء أنواع مختلفة من الأصول مما ساهم في زيادة قاعدة عملاء التأجير التمويلي.

شبكة الفروع ومنافذ التوزيع:

في مجال تعزيز شبكة الفروع ومنافذ التوزيع وتطوير بيئة الخدمة في الفروع بما يتوافق مع الهوية المؤسسية الموحدة للبنك وتحسين مستوى الخدمة المقدمة للعملاء، وضمن تنفيذ البنك لخطة العمل الخمسية التي تشمل تحديث الفروع والتوسع بالفروع الجديدة اعتماداً على تحديد فئات وشرائح العملاء المستهدفين، فقد تم خلال سنة 2012 افتتاح فرع الهاشمي الشمالي وكذلك افتتاح فرع شارع الثلاثين – إربد، وتم تحديث كل من فرع المحطة وفرع الحصن وفرع الزرقاء وفرع المفرق وفرع خلدا وفرع وادي السير. وعلى مستوى فروعنا في فلسطين فقد تم افتتاح فرع رفيديا في محافظة نابلس. وعلى صعيد بنك الأردن – سورية فقد تم افتتاح فرع واحد في ريف دمشق في منطقة جرمانا.

منافذ التوزيع الإلكترونية:

واصل البنك خلال سنة 2012 تطوير وتنويع الخدمات المقدمة من خلال منافذ التوزيع الإلكترونية، حيث تم تمديد حملة تسديد الفواتير من خلال بنك الإنترنت والبنك الناطق لنهاية العام، واستمر البنك في تنفيذ ومتابعة طلبات العملاء من خلال القنوات الإلكترونية. وفي مجال تطوير بيئة الخدمة في الفروع فقد تم زيادة عدد الفروع التي تطبق نظام إدارة الدور (Queueing Management System) إلى سبعة فروع. وعلى صعيد توسيع شبكة الصراف الآلي، فقد استمر البنك في توسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي في كل من الأردن وفلسطين وسورية، حيث بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (110) في الأردن، (21) منها مزود بخدمة الإيداع النقدي الفوري، و(28) جهازاً في فلسطين، بالإضافة إلى (12) جهازاً في سورية. وسيتم خلال سنة 2013 تطوير نظام بنك الإنترنت وتحديثه بأنظمة متطورة تلبي تطلعات العملاء، إضافة إلى إطلاق خدمة بنك الموبايل للعملاء حيث تم اعتماد شركة رائدة في هذا المجال.

الأساليب التنظيمية والموارد التقنية:

انطلاقاً من استراتيجية البنك الهادفة إلى الارتقاء بالبنية التحتية وتوفير بيئة عمليات ومنظومة إجراءات وقواعد بيانات وسياسات وأنظمة صلاحيات قادرة على مواكبة متطلبات البنك الحالية والمستقبلية، وتختصر الفترة الزمنية لتنفيذ الخدمات لإتمام المعاملات وبما يسهم في تقليل التكاليف والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للعملاء باعتبارها الميزة التنافسية الرئيسية للبنك، فقد واصل البنك في سنة 2012 استكمال مشاريع وبرامج العمل على مستوى التنظيم والعمليات والتشغيل، بهدف تعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء، وفي هذا المجال تم إعادة دراسة العمليات لبعض دوائر ووحدات البنك. كما تم مراجعة مجموعة من إجراءات العمل ويذكر منها إجراءات بطاقات (Revolving)، إجراءات فتح الحسابات، إجراءات عمل مركز الاتصال، كما تم إعادة تقييم مسار بعض العمليات واستحداث هياكل تنظيمية لبعض الوحدات الإدارية، إضافة إلى مراجعة الأوصاف الوظيفية لدوائر الأنظمة، المالية، الخدمات التجارية المركزية وإعادة تنظيم دائرة العمليات المركزية بغضل مهام فحص البرامج عن استحداث وتطوير البرامج. كما تم استكمال إعادة تنظيم دوائر الدعم في الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين وإعادة تصميم بعض العمليات لرفع مستوى الإنجاز وتقليل التكاليف. وتم البدء في تحديث بيانات العملاء في فروع فلسطين امتثالاً لمتطلبات سلطة النقد الفلسطينية. وفي جانب استكمال متطلبات تأسيس شركة الأردن للتأجير التمويلي فقد تم إنجاز نظام الصلاحيات الخاص بالشركة إضافة إلى الهيكل التنظيمي والأوصاف الوظيفية. وفي جانب تطوير نماذج الشيكات فقد تم تصميم نماذج شيكات مقبولة الدفع جديدة بحيث يتم طباعتها من خلال النظام الآلي مما يرفع من مستوى الدقة والرقابة، وقام البنك بتطبيق نظام احتساب المخصصات والتصنيف الآلي للحسابات في الأردن وفلسطين وسورية. وفيما يتعلق بالنظام الآلي للموارد البشرية فقد تم تطبيق المرحلة الأولى من نظام (HR-Core) ونظام الرواتب.

وفي إطار تطوير وتعزيز القاعدة التكنولوجية والتقنية في البنك، فقد تمت المباشرة بمشروع استبدال أو تطوير نظام بنك الإنترنت واختيار شركة رائدة للتطبيق من قبل اللجنة المكلفة. وكذلك مشروع النظام الآلي للتخصيلات: حيث تم التعاقد مع شركة رائدة لتنفيذ المشروع. وفي مجال تطوير نظام تقييم الائتمان (Credit Scoring) تم اختيار شركة FICO لتطبيق المشروع الذي يعمل على تحسين وزيادة قدرة البنك للتعامل مع مخاطر عملاء الأفراد بالإضافة إلى أتمته عملية اتخاذ القرار الائتماني استناداً إلى مجموعة من المعايير تعتمد على درجات المخاطر. كما تم التعاقد على شراء 12 جهاز صراف آلي جديد نوع Diebold، ويجري العمل على تركيبها. وفي فلسطين تم استبدال 21 جهاز صراف بأخرى جديدة متطورة تتيح خيارات السحب بعملات مختلفة، إضافة إلى تعديل كافة خطوط الاتصال بين الفروع والصرافات والإدارة الإقليمية إلى MPLS وذلك لزيادة سرعة الاتصال وتخفيض التكاليف. وبهدف تعزيز الأمان وتسريع الأعمال وتنفيذها بدقة تم تنفيذ مشروع فحوصات الاختراق penetration test، وتطوير نظام SWIFT إلى V7 Alliance. ويجري العمل على تطبيق نظام (E-Application) الخاص بالحصول على الموافقات الإدارية لعملاء الأفراد. كما تم تطوير نظام إجراءات العمل Igrafx بإعادة تنظيم عرض تنظيم إجراءات العمل بما يسهم في سرعة وصول الموظف إلى الجزئية المطلوبة من الإجراء. وعلى صعيد بنك الأردن – سورية فقد تم استكمال وإنشاء مركز الحاسوب الرديف في مبنى الإدارة العامة في شارع بغداد لإدارة الأزمات، إضافة إلى تطبيق نظام إجراءات العمل Igrafx.

وفي مجال إدارة المخاطر والامتثال للتشريعات والقوانين المصرفية وتعزيز أسس الحاكمية المؤسسية في البنك فقد قام البنك بإعداد واعتماد آلية لإدارة تعارض المصالح بهدف تعزيز وترسيخ مفاهيم الحاكمية المؤسسية والحد قدر الإمكان من هذا النوع من المخاطر، كما تم الانتهاء من عملية دراسة وتقييم متطلبات مقررات بازل III استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني، واحتساب نتائج عملية التقييم ومدى تأثيرها على البنك وتزويد البنك المركزي الأردني بهذه النتائج التي أظهرت قدرة البنك على تلبية مقررات بازل III وقدرته على إدارة المخاطر المختلفة التي يواجهها في ظل كافة الظروف والمعطيات التي من الممكن أن تحدث.

كما تم الانتهاء من تجهيز متطلبات الانتقال إلى الطريقة المعيارية في احتساب كفاية رأس المال للمخاطر التشغيلية ومناقشتها وإقرارها من البنك المركزي الأردني، بالإضافة إلى تلبية متطلبات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وفقاً لخطة تطبيق الدعامة الثانية لمعيار بازل II. واستمر البنك في إعادة تقييم ملفات مخاطر العمليات لكافة وحدات البنك ومراجعة وتصنيف قاعدة الأخطاء التشغيلية وربطها مع المخاطر ذات العلاقة وكذلك تطبيق مؤشرات المخاطر (KRI) آلياً.

واستمر البنك في إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة المقررة من البنك المركزي الأردني بالإضافة إلى مراجعة وتعديل سيناريوهات هذه الاختبارات بما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها البنك، وتطبيق سيناريوهات متقدمة لمراقبة كافة العمليات التي تتم بالبنك من خلال النظام الآلي الذي يطبقه البنك لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

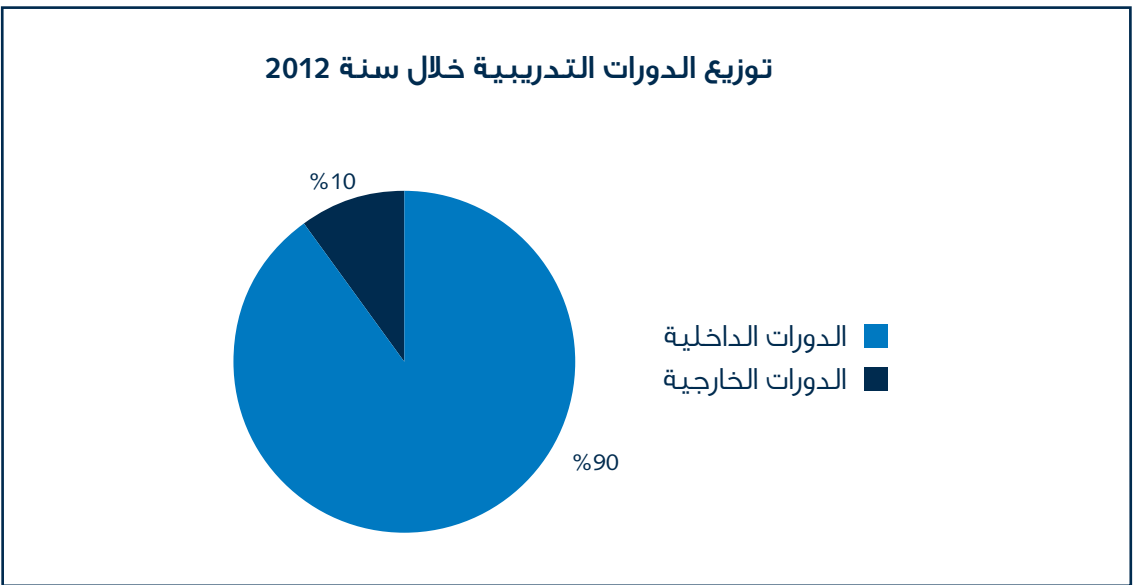
وتم تجهيز متطلبات تطبيق مشروع MSS (Management Security Services) بهدف مراقبة كافة النواحي الفنية على مدار الساعة، وتتولى وحدة أمن المعلومات عملية تطبيق وإدارة هذا المشروع والذي من شأنه أن يعزز ويحافظ على النواحي الأمنية بالبنك.

وعلى صعيد أعمال بنك الأردن في فلسطين فقد تم العمل على إعادة تنظيم دوائر المخاطر والامتثال ورفدها بالكوادر المؤهلة، ومواصلة العمل على إعادة تقييم ملفات مخاطر العمليات لوحدة البنك وفقاً للتعليم الجديد الذي تم تطبيقه في فلسطين.

وعلى مستوى أعمال بنك الأردن – سورية، فقد تم استكمال وتطبيق مقررات لجنة بازل II وفقاً لمتطلبات مصرف سورية المركزي، وتم العمل على تطبيق نظام آلي لإدارة المخاطر التشغيلية (CARE) وإعداد ملفات مخاطر لوحدة البنك المختلفة Risk Profile وبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية، والاستمرار بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Testing، وإعداد وتطوير كشوفات دورية لمراقبة مخاطر السوق والسيولة، وإعداد واعتماد سياسة مخاطر التشغيل ووضعها موضع التنفيذ.

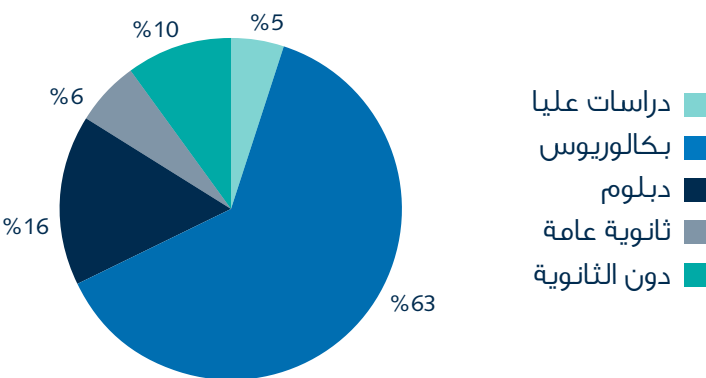
الموارد البشرية:

في مجال الارتقاء بمستوى الموارد البشرية وزيادة كفاءتها واصل بنك الأردن في سنة 2012 تنفيذ مجموعة من المشاريع المتعلقة بتطوير الموارد البشرية وفقاً لأفضل الممارسات الإدارية حيث تم تطبيق نتائج مشروع تقييم الوظائف ونظام الدرجات الجديد مطلع سنة 2012، مما ساهم في زيادة رضا الموظفين والمحافظة على الموظفين الأكفاء، كما استمر البنك في المشاركة بدراسات مختلفة لمستوى الرواتب في السوق المصرفي الأردني. وفي مجال النشاط التدريبي فقد تم إدخال برامج لتنمية قدرات الموظفين الحاليين والجديد، حيث أطلق البنك برامج تدريبية متخصصة تفهني وظيفتي (التلر وخدمة العملاء) لتعزيز خبراتهم ومهاراتهم المصرفية، حيث بلغ عدد المشاركين في هذه الدورات 560 موظفاً، وتم إطلاق برنامج تدريبي خاص بموظفي قطاعي تنمية أعمال الشركات وتنمية الأعمال التجارية وبلغ عدد المشاركين فيها 13 موظفاً، بالإضافة إلى تأهيل 14 مدرباً داخلياً معتمداً من خلال عقد برنامج تدريبي متخصص بإعداد المدربين الداخليين في البنك، كما تم عقد 5 برامج تعريفية للموظفين حديثي التعيين حيث بلغ عددهم 143 موظف، كما انضم 59 متدرباً إلى برنامج (MS Office 2010 E-Learning).



وفي جانب استكمال مشاريع وتطوير أنظمة وسياسات الموارد البشرية، فقد تم الانتهاء من تطبيق المرحلة الأولى من النظام الآلي الخاص بدائرة الموارد البشرية HRMS، حيث تم تطبيق مرحلة الـ HR-Core، وسيتم هذا النظام أتمتة العمليات التي يقوم بها الموظف مثل طلب إجازات، طلب تسهيلات، طلب كشف حساب ... الخ، بما يضمن سهولة وسرعة ودقة التعامل مع هذه الطلبات، ونظام الرواتب كمرحلة أولى، وتطبيق نظام تقييم الأداء MBO في مرحلة لاحقة. كما سيتم تطبيق النظام في الفروع الخارجية والشركات التابعة وذلك خلال سنة 2013. وفي جانب أعمال البنك في فلسطين فقد تم البدء بتعميم وتطبيق جميع السياسات والمبادرات في الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين لتحقيق التناغم في جميع سياسات ومبادرات الموارد البشرية على مستوى البنك بما في ذلك الشركات التابعة، حيث تم وضع خطة عمل خاصة بتطبيق مشروع تقييم الوظائف في الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين بهدف وضع هيكل درجات وظيفية وسلم رواتب وما يرافق ذلك من أثر إيجابي على رفع الرضا الوظيفي وتخفيض معدل الدوران والمحافظة على الموظفين الأكفاء.

توزيع موظفي البنك حسب المؤهل العلمي لسنة 2012



وعلى صعيد النشاط التدريبي لفروع فلسطين تم العمل على تنظيم ورشات تدريبية داخلية وإيفاد موظفين لدورات خارجية مما يساعد على بناء قاعدة عريضة من الموظفين ذوي المهارات العالية. وفيما يتعلق ببنك الأردن – سورية فقد تم تنفيذ مجموعة من الدورات حسب الحاجة وفقاً للظروف السائدة.

المسؤولية الاجتماعية:

إننا في بنك الأردن ندرك جيداً أن المسؤولية الاجتماعية تتمثل في العمل على إدماج النواحي الاجتماعية والبيئية في إدارة أعمالنا وتعاملاتنا مع شركائنا ومجتمعنا، ولهذا استمر البنك في تقديم الدعم والرعاية لمختلف الأنشطة والفعاليات العلمية والثقافية والرياضية والاجتماعية.

تمثلت أهم الإنجازات في استمرار مبادرة بنك الأردن التعليمية للسنة الرابعة على التوالي من خلال اتفاقية الشراكة مع برنامج "حكايات سمسم" الذي يقوم على نشر رسائل تربية للأطفال، كما استمر البنك بتقديم الدعم للسنة الرابعة على التوالي لمتحف الأطفال الأردني والذي أتاح الدخول المجاني للأطفال وذوهم في الجمعة الأولى من كل شهر. كما قام بدعم حملة التوعية المرورية والتي نفذت بالتعاون مع إدارة السير المركزية، حيث شملت الحملة طباعة كتيب يحتوي على مجموعة من القيم المرورية باللغتين العربية والإنجليزية. وفي سياق دعمه للأنشطة الرياضية قام البنك برعاية بطولة عمان الدولية للفروسية التي اقيمت في نادي الجواد العربي، ورعاية بطولة الشركات التي نظمتها شركة النشامي للألعاب، بالإضافة إلى رعاية بطولة دوري صغار مدرسة أكاديمية عمان، ورعاية بطولة مدرسة كامبردج الثالثة للسباحة.

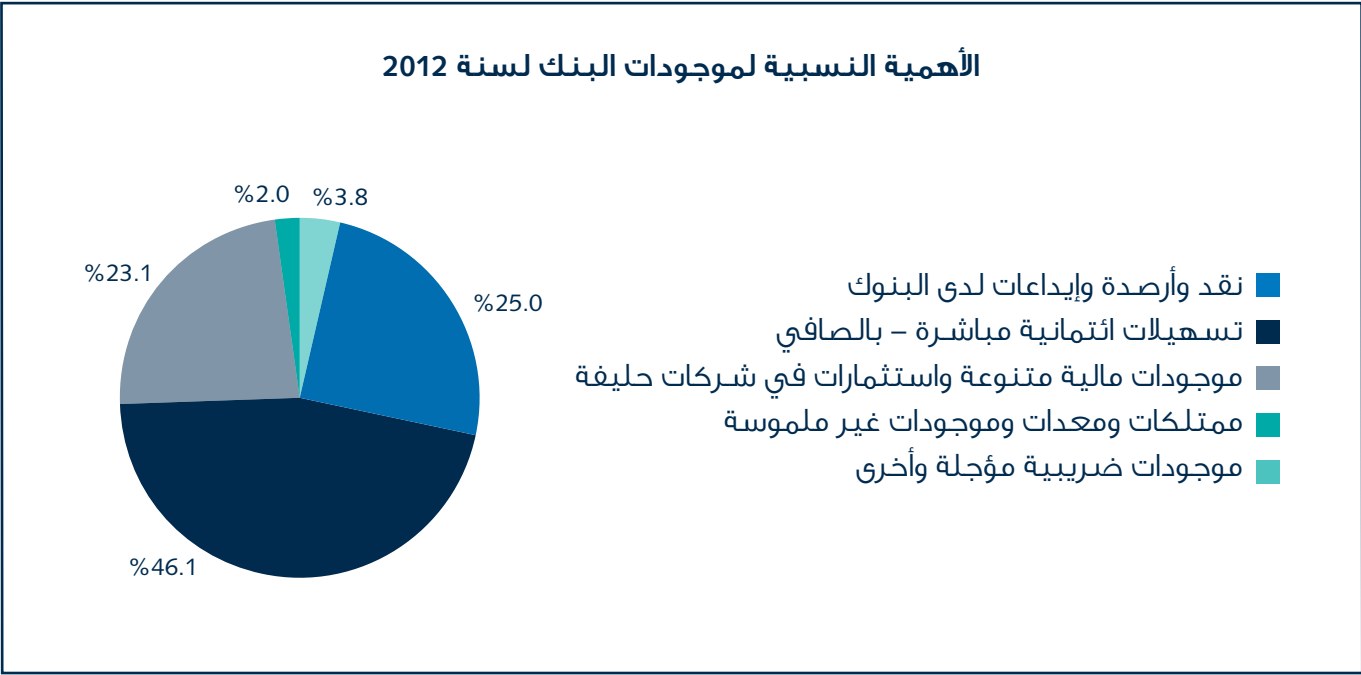
وحرصاً من بنك الأردن على أن يكون في مقدمة الداعمين لفعاليات المجتمع الأردني وخدمة أهداف التكامل والتعاقد والتآزر من خلال المساهمة في أنشطة الجمعيات الخيرية، ودعم الأعمال التي تقوم بها، فقد واصل البنك تقديم الدعم لعدد من المؤسسات والجمعيات يذكر منها: مؤسسة الحسين للسرطان، مؤسسة الأميرة تغريد للتنمية، جمعية العناية بالشلل الدماغي، رعاية مؤسسة التعاون الدولية/ فلسطين، وإقامة حفل إفطار لأطفال مركز أيتام الجودة وجمعية رعاية الفتى اليتيم بالتعاون مع جمعية خطوات خلال شهر رمضان المبارك. كما قام البنك بالمشاركة بحملة طرود الخير بالتعاون مع جمعية بيت عمان حيث تم توزيع أكثر من 100 طرد لفئات الأقل حظاً. وفي إطار استمرار دعم البنك للأنشطة الخيرية قام البنك بدعم الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية خلال شهر رمضان المبارك والذي يسهم في تقديم الدعم لعدد من المشروعات التنموية للأسر المستفيدة في عدد من المحافظات. هذا وقد بلغ إجمالي مساهمات البنك في خدمة المجتمع المحلي خلال سنة 2012 حوالي 239.7 ألف دينار.



تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2012

بلغت موجودات البنك 2,016.6 مليون دينار في نهاية سنة 2012 مقابل 2,052.9 مليون دينار في نهاية سنة 2011 بنسبة انخفاض بلغت 1.8%، واستمرت الجهود في تنمية حقوق المساهمين والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الآمن، وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة، وتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية ذات الأجل المختلفة والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفعالية تمثلت في المحافظة على متانة المركز المالي، ونمو القوة الإيرادية للبنك.

الأهمية النسبية لعناصر المركز المالي للبنك 2012				
		بالمليون دينار		الأهمية النسبية %
		2011	2012	
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك		482.1	504.2	23.5%
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي		1,046.5	930.6	46.1%
موجودات مالية متنوعة واستثمارات في شركات حليفة		418.2	465.0	20.4%
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		45.7	40.0	2.2%
موجودات ضريبية مؤجلة وأخرى		60.4	76.8	2.9%
مجموع الموجودات		2,052.9	2,016.6	100%



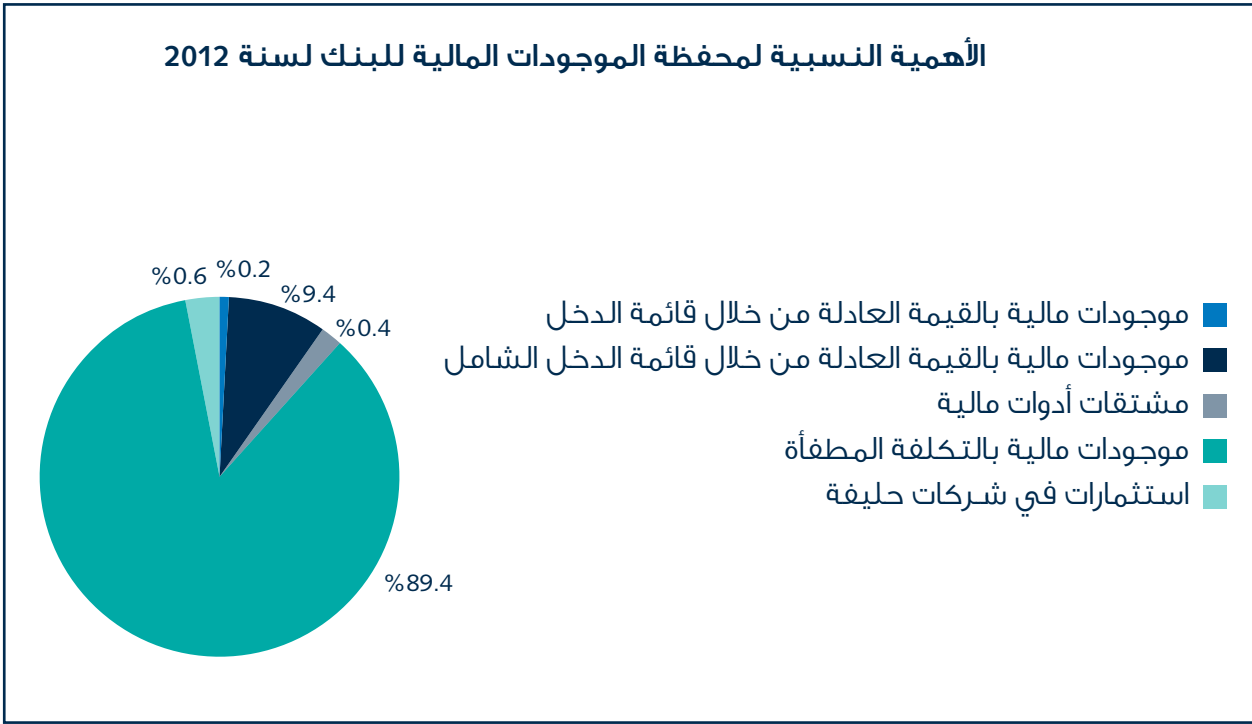
التسهيلات الائتمانية المباشرة

بلغت التسهيلات الائتمانية الإجمالية 1,028.1 مليون دينار في سنة 2012 وبانخفاض بلغ 97.6 مليون دينار ونسبة 8.7% عن سنة 2011، حيث اتبع البنك سياسة ائتمانية متوازنة وبإشراف اللجنة التنفيذية، في ضوء التغير في أسعار الفوائد والعائد المتوقع على التسهيلات، وبعد دراسة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان في الأسواق التي يعمل بها البنك، والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية، إلى جانب العمل على تحصيل القروض المستحقة. وبلغت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) 9.88% مقابل 8.87% لسنة 2011 وهي ضمن النسبة المعيارية، في حين تنخفض هذه النسبة للسنة الحالية لتصبح 1.6% بعد استبعاد مخصص التدني المرصود والتأمينات النقدية المحتجزة للديون الهالكة. واستمر العمل على تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية، وتمويل قطاع الأفراد إلى جانب الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والقطاع العام، بهدف استمرارية توزيع المخاطر وإدارة الأموال المتاحة بفعالية وكفاءة.

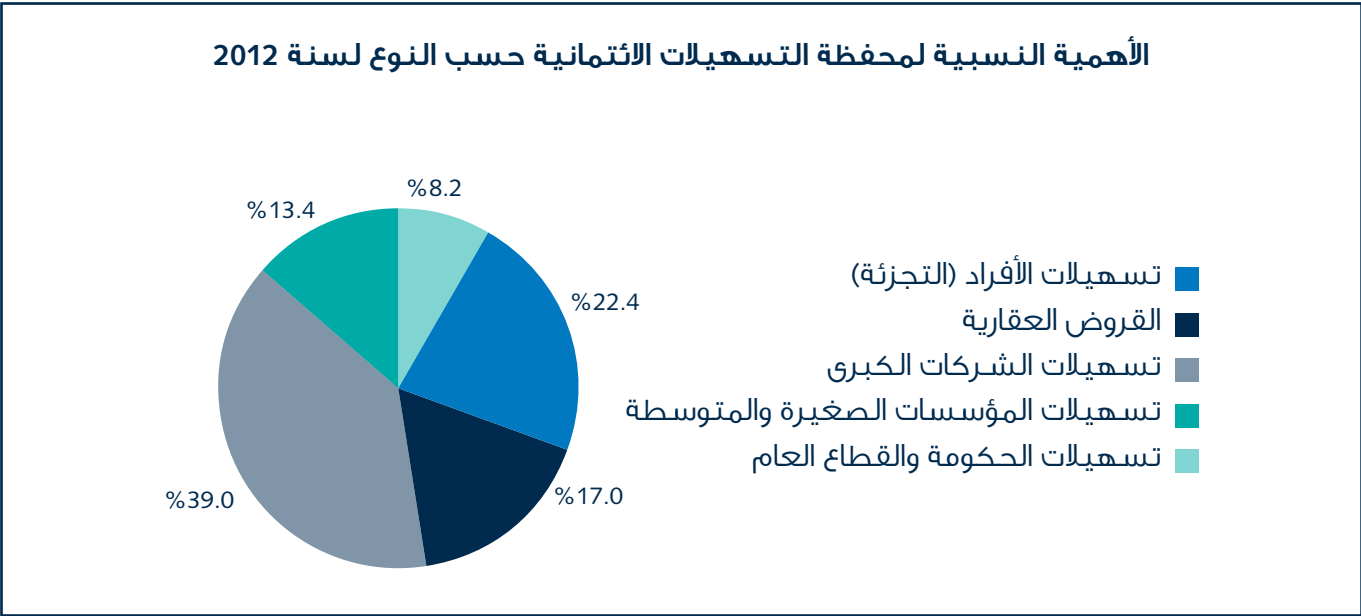
محفظة الموجودات المالية:

ارتفعت محفظة الموجودات المالية بمبلغ 46.7 مليون دينار سنة 2012 وبحوالي 11.2% عن سنة 2011. وذلك بأثر ارتفاع الموجودات المالية بالتكلفة المعلقة بمبلغ 37.1 مليون دينار وبنسبة نمو 9.8%، وهي تمثل استثمارات البنك في سندات وأذونات الخزينة الحكومية وبكفالتها وسندات وإسناد قرض شركات، وتصل أهميتها النسبية إلى 89.4% من إجمالي محفظة الموجودات المالية. كما ارتفعت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل بمبلغ 7.7 مليون دينار وبنسبة 21.6%، وهي تمثل استثمارات الأسهم في الأسواق النشطة.

عناصر الموجودات المالية والاستثمارات في الشركات الحليفة				
الأهمية النسبية %		بالمليون دينار		
2011	2012	2011	2012	
0.2%	0.2%	0.8	0.8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
8.6%	9.4%	36.0	43.7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
-	0.4%	-	1.8	مشتقات أدوات مالية
90.6%	89.4%	378.7	416.0	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
0.6%	0.6%	2.7	2.7	استثمارات في شركات حليفة
100%	100%	418.2	465.0	المجموع



إجمالي محفظة التسهيلات حسب النوع (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً)				
الأهمية النسبية %		بالمليون دينار		
2011	2012	2011	2012	
18.9%	22.4%	213.3	230.3	تسهيلات الأفراد (التجزئة)
15.4%	17.0%	172.8	174.8	القروض العقارية
43.4%	39.0%	488.9	401.3	تسهيلات الشركات الكبرى
14.9%	13.4%	167.8	137.6	تسهيلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
7.4%	8.2%	82.9	84.1	تسهيلات الحكومة والقطاع العام
100%	100%	1,125.7	1,028.1	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة



مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة:

يستمر البنك في اتباع سياسة واضحة للتحوّط لأية خسارة متوقعة، وأخذ مخصص تدني للديون غير العاملة في تحصيلها بشكل إفرادي لكل دين وكذلك على المحفظة، وحسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية والسلطات النقدية وتوصيات مدققي حسابات البنك، وتعزيزاً للمركز المالي، فبلغت نسبة تغطية مخصص التدني لمحفظة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 84.4% لسنة 2012 مقابل 68% لسنة 2011، في حين بلغت المخصصات التي انتقت الحاجة إليها وحولت إزاء ديون أخرى خلال السنة نحو 24 مليون دينار إلى جانب المخصص المرصود البالغ 18.2 مليون دينار. وبلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل تسهيلات ائتمانية 422.9 مليون دينار مقابل 504.2 مليون دينار في السنة الماضية.

ودائع العملاء

بلغت ودائع عملاء البنك 1,552.6 مليون دينار في نهاية سنة 2012 مقارنة بمبلغ 1,498 مليون دينار في نهاية سنة 2011 بارتفاع مقداره 54.6 مليون دينار وبنسبة 3.6%، واستمر العمل على استقطاب الودائع الثابتة والأقل كلفة، وتطوير حملة التوفير وحملة شهادات الإيداع، وتوسيع قاعدة المدعين، حيث ارتفعت ودائع التوفير لسنة 2012 بنسبة 9.9% عن سنة 2011، والحسابات الجارية وتحت الطلب بنسبة 3.9%، وشهادات الإيداع بنسبة 77.4%، فيما انخفضت ودائع لأجل بنسبة 9.3%. كما بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 594.4 مليون دينار مقابل 523.8 مليون دينار للسنة السابقة.

ودائع العملاء حسب أنواعها وأهميتها النسبية				
		بالمليون دينار		الأهمية النسبية %
		2011	2012	
حسابات جارية وتحت الطلب		364.4	378.6	24.3%
ودائع التوفير		483.6	531.3	32.3%
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار		589.0	534.5	34.4%
شهادات إيداع		61.0	108.2	7.0%
المجموع		1,498.0	1,552.6	100%

حقوق الملكية – مساهمي البنك

ارتفعت حقوق مساهمي البنك إلى 276.5 مليون دينار سنة 2012 مقابل 259.2 مليون دينار سنة 2011 وبنسبة 6.7%، حيث ارتفع الاحتياطي القانوني سنة 2012 إلى 48.6 مليون دينار بزيادة مقدارها 5.3 مليون دينار وبنسبة 12.2%، وبلغ الاحتياطي الاختياري 13.7 مليون دينار بزيادة مقدارها 4.8 مليون دينار وبنسبة 53.8%. هذا وقد قرر مجلس الإدارة أن يرفع توصياته للهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 15% من رأس المال وبمبلغ 23.3 مليون دينار.

كفاية رأس المال

ارتفعت نسبة كفاية رأس المال إلى 16.46% سنة 2012 مقابل 14.27% سنة 2011 وهي ضعف الحد الأدنى المطلوب وفقاً للجنة بازل والبالغ 8% وكذلك أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني والبالغ 12%، كما بلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة والخطرة 16.03% لسنة 2012 مقابل 13.9% في السنة السابقة.

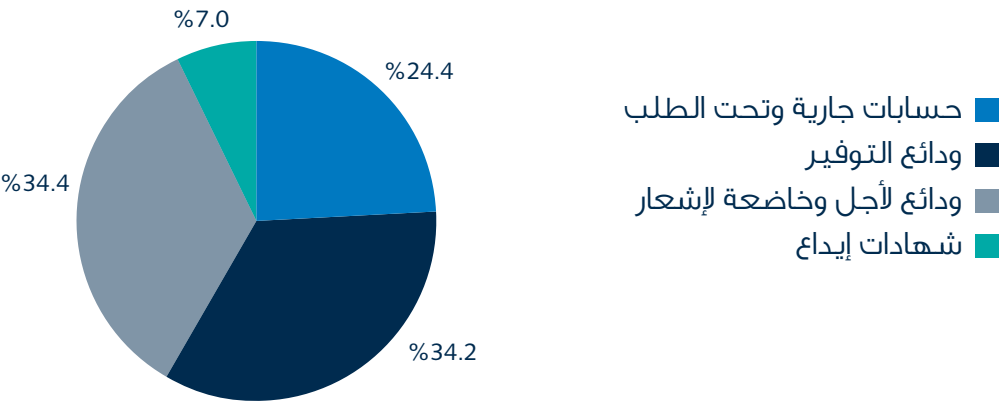
نتائج أعمال البنك

بلغت الإيرادات الإجمالية للبنك 150.4 مليون دينار سنة 2012 مقابل 142.9 مليون دينار للسنة الماضية بنمو بلغت نسبته 5.3%، حيث بلغ إجمالي الدخل 117.3 مليون دينار مقابل 112.6 مليون دينار في سنة 2011، في حين بلغ صافي إيراد الفوائد والعمولات 104.6 مليون دينار مقابل 97.2 مليون دينار في نهاية سنة 2011 مرتفعة بنسبة 7.7%.

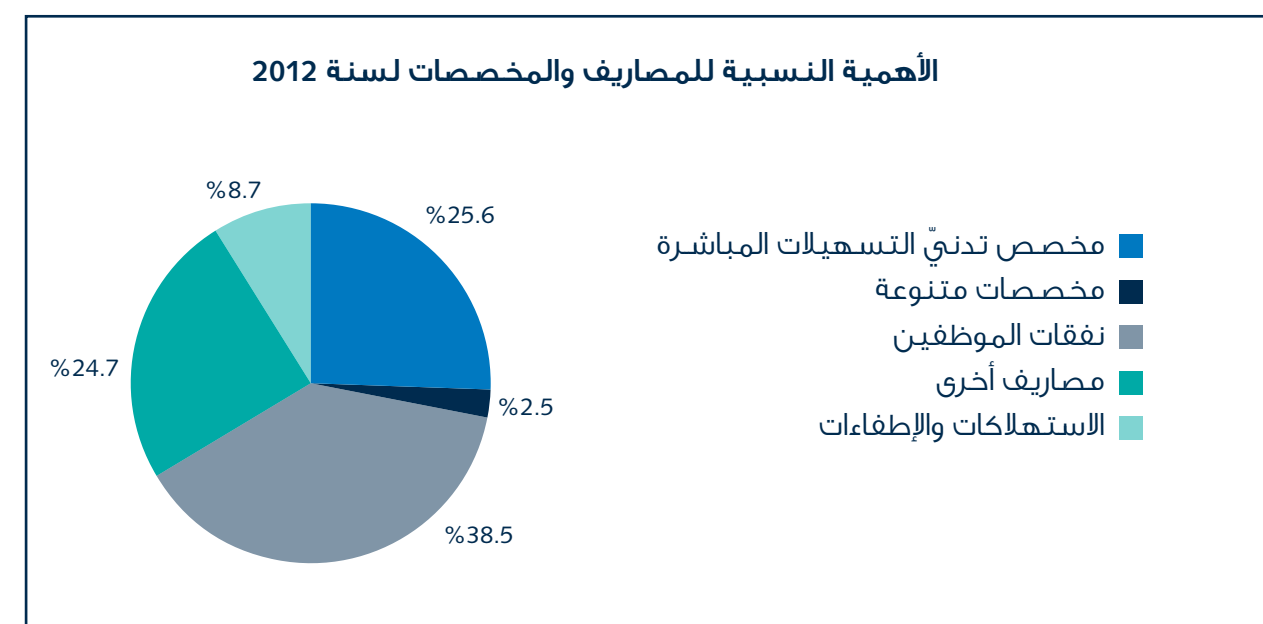
كما بلغت الأرباح قبل الضريبة والمخصصات 66.2 مليون دينار سنة 2012 مقابل 65.5 مليون دينار سنة 2011، وقد تم اقتطاع مخصص التدني للتسهيلات والمخصصات الأخرى وضريبة الدخل ليصبح صافي الربح للبنك 33.2 مليون دينار لسنة 2012 مقابل 36.6 مليون دينار سنة 2011.

الأرباح الصافية قبل الضرائب والمخصصات وبعدها			
		بالمليون دينار	
		2012	2011
صافي الأرباح قبل الضريبة والمخصصات		66.2	65.5
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة		(18.2)	(14.4)
مخصصات متنوعة		(1.8)	(1.4)
الأرباح الصافية (قبل الضريبة)		46.2	49.7
ضريبة الدخل المدفوعة والمخصصة		(13.0)	(13.1)
الأرباح الصافية المتاحة بعد الضريبة		33.2	36.6
		(3.4)	(3.4)

الأهمية النسبية لمحفظة ودائع العملاء لسنة 2012

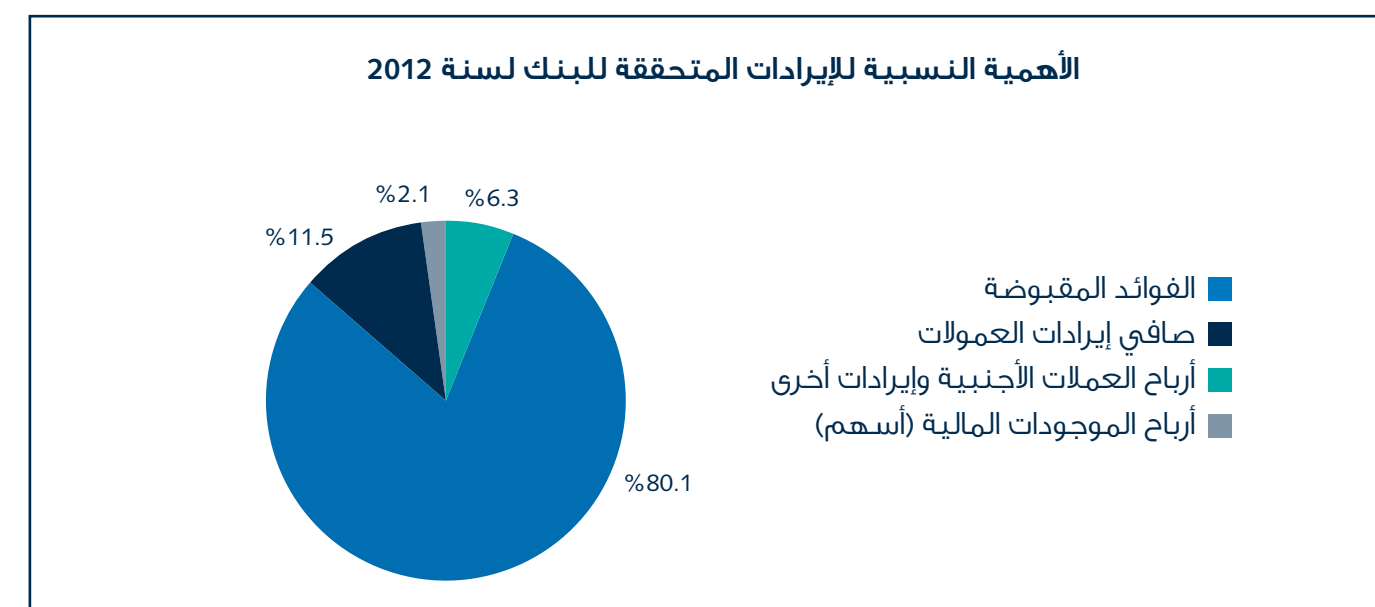


المصاريف والمخصصات والأهمية النسبية				
الأهمية النسبية %		بالمليون دينار		
2011	2012	2011	2012	
%22.9	%25.6	14.4	18.2	مخصص تدنيّ التسهيلات المباشرة
%2.2	%2.5	1.4	1.8	مخصصات متنوعة
%39.1	%38.5	24.6	27.3	نفقات الموظفين
%26.4	%24.7	16.6	17.5	مصاريف أخرى
%9.4	%8.7	5.9	6.2	الاستهلاكات والإطفاءات
%100	%100	62.9	71.0	المجموع



أهم النسب المالية		
2011	2012	
%15.22	%13.55	العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك
%23.58	%21.40	العائد على رأس المال
%1.82	%1.63	العائد على متوسط الموجودات
20,431 دينار	18,987 دينار	ربحية الموظف بعد الضريبة
%5.53	%5.92	دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات
%1.51	%1.63	مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات
%4.02	%4.29	هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات
%67.99	%84.39	تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة
%8.87	%9.88	نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات

إجمالي الإيرادات المتحققة وأهميتها النسبية				
الأهمية النسبية %		بالمليون دينار		
2011	2012	2011	2012	
%77.8	%80.1	111.2	120.5	الفوائد المقبوضة
%11.4	%11.5	16.3	17.3	صافي إيرادات العمولات
%4.1	%2.1	5.8	3.1	أرباح الموجودات المالية (أسهم)
%6.7	%6.3	9.6	9.5	أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى
%100	%100	142.9	150.4	المجموع



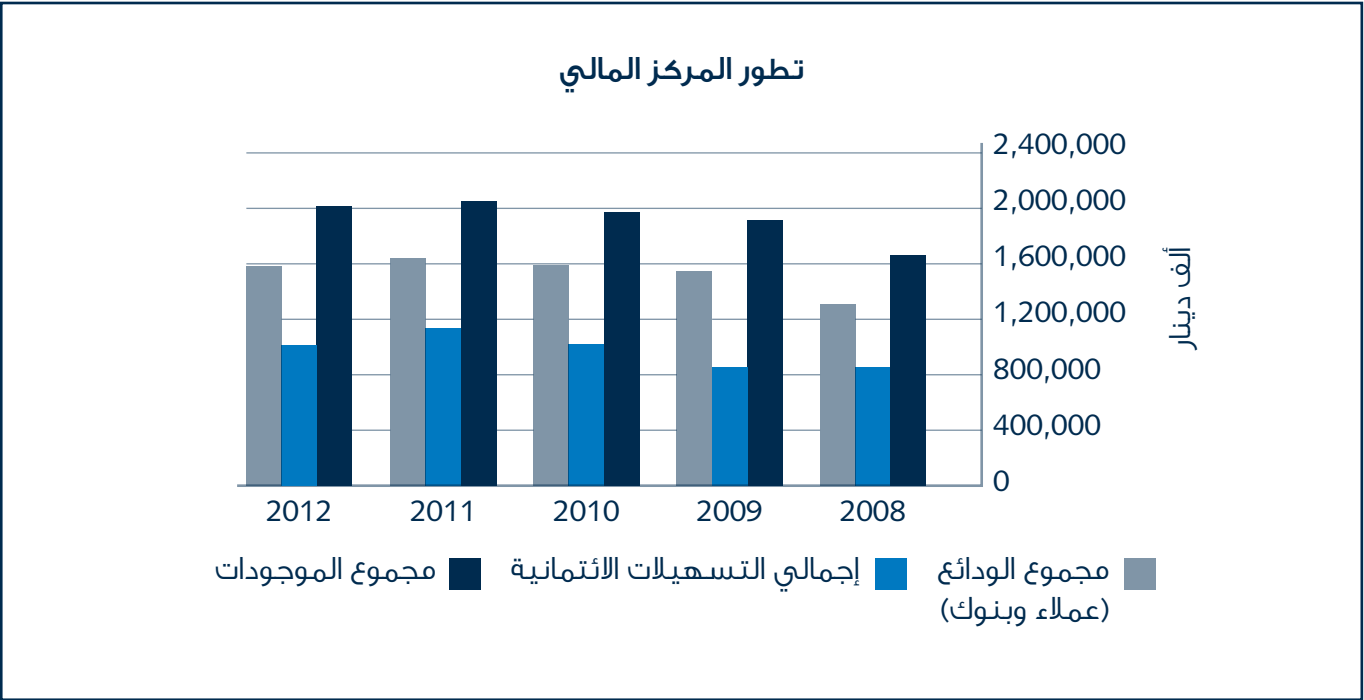
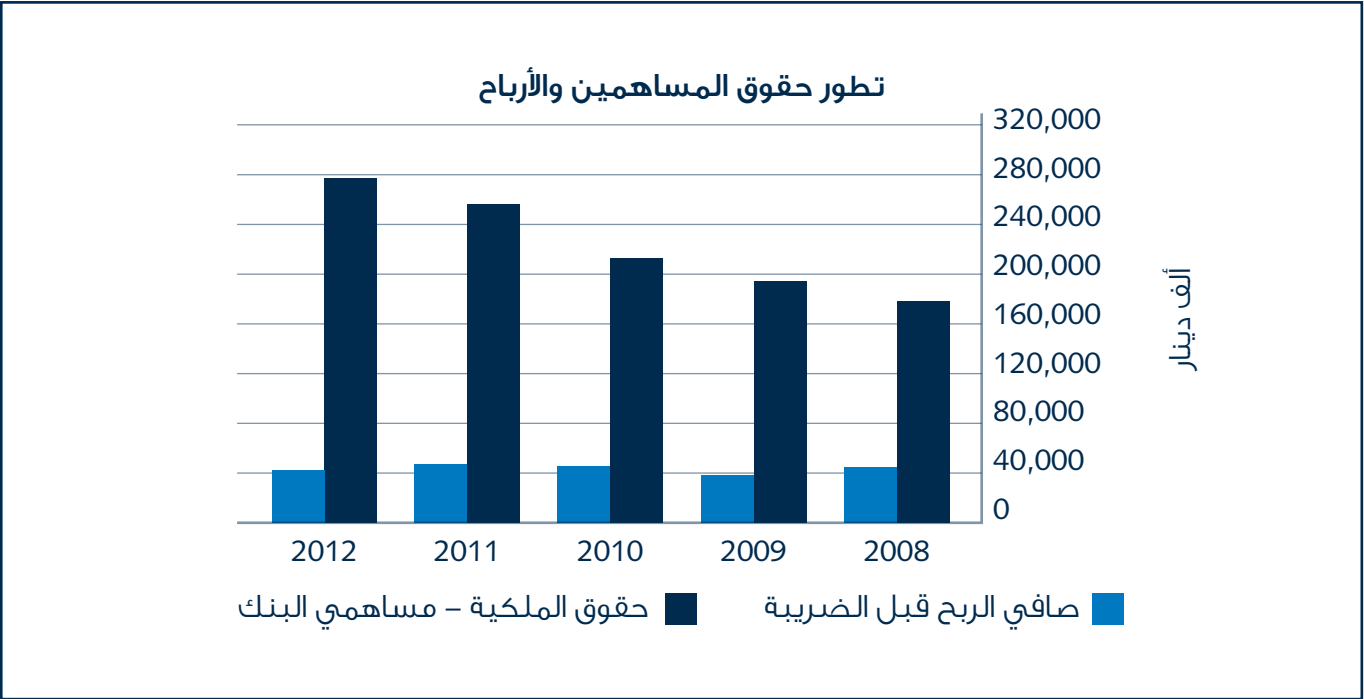
المصروفات والمخصصات

بلغ إجمالي المصروفات والمخصصات 71 مليون دينار سنة 2012 مقابل 62.9 مليون دينار سنة 2011 بارتفاع مقداره 8.2 مليون دينار ونسبة 13%، نتيجة ارتفاع مخصص تدني التسهيلات بمبلغ 3.7 مليون دينار ونسبة 25.9%، وارتفاع نفقات الموظفين بمبلغ 2.7 مليون دينار ونسبة 10.8%، حيث تم تطبيق مشروع تقييم وتسعير الوظائف في سنة 2012. كما ارتفعت المصاريف الأخرى بحوالي مليون دينار، نتيجة لارتفاع مصاريف الإيجارات ورسوم التأمين والصيانة والإنارة والتدفئة، والأتعاب المهنية والقانونية وبعض المصاريف الأخرى. فيما انخفضت مصاريف الإعلانات والاشتراكات ومصاريف التبرعات بالإضافة إلى انخفاض بند الرسوم والرخص والضرائب والضيافة. كما ارتفع بند الاستهلاكات بمبلغ 358.5 ألف دينار ونسبة 6.1% نظراً لاستمرار عمليات تحديث وتأسيس الفروع الجديدة وتطوير النظم الداخلية. أما رواتب ومكافآت وتنقلات الإدارة التنفيذية العليا سنة 2012 فقد بلغت 1.9 مليون دينار مقابل 1.5 مليون دينار للسنة الماضية 2011، في حين بلغت أتعاب مدققي الحسابات لبنك الأردن 126 ألف دينار وأتعاب التدقيق لبنك الأردن - سورية بلغت 21.8 ألف دينار، ولشركة تفوّق للاستثمارات المالية بلغت 5.2 ألف دينار، ولشركة الأردن للتأجير التمويلي بلغت 1.2 ألف دينار.

أهداف خطتنا المستقبلية 2013

- الاستمرار في تعزيز المركز المالي والتنافسي للبنك في الأسواق التي يعمل بها، في كل من (الأردن وفلسطين وسورية)، والمحافظة على النسب المالية الرئيسية للبنك ضمن متطلبات الجهات الرقابية في البلدان التي يعمل بها وضمن متطلبات المعايير العالمية.
- الاستمرار في تعزيز وتطوير مفهوم البنك الشامل والتركيز على قطاع التجزئة، وتطبيق الخطة الاستراتيجية الخاصة بقطاع الأفراد بما يسهم في تلبية احتياجات شرائح العملاء وفقاً لتقسيمات السوق.
- تلبية الاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المنتجة من شركات ومؤسسات متوسطة وصغيرة حسب القطاعات المستهدفة في الأسواق التي يعمل بها مع المحافظة على درجة مقبولة من المخاطر، وتعزيز علاقات البنك مع المؤسسات الداعمة لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة. والعمل على بناء قاعدة بيانات متكاملة للشركات مع إحدى الشركات المتخصصة بما يسهم في التوجه للقطاعات المستهدفة الرئيسية والفرعية.
- الاستمرار في تعزيز شبكة الفروع ومنافذ التوزيع للوصول إلى الشرائح المستهدفة من العملاء بما يتوافق مع الاستراتيجية الجديدة لخدمات الأفراد، والتأكد من جاهزيتها في تقديم مستوى الخدمة المطلوبة للعملاء سواء على مستوى منافذ التوزيع التقليدية أو الإلكترونية. وتطوير وإدامة بيئة الخدمة في منافذ التوزيع بما يتوافق مع متطلبات العمل والهوية المؤسسية الموحدة للبنك.
- الاستمرار في تنفيذ واستكمال مشاريع وبرامج العمل على مستوى التطعيم والعمليات والتشغيل، بهدف تعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء، وتوفير بيئة عمليات ومنظومة إجراءات وقواعد بيانات قادرة على مواكبة متطلبات البنك الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى مراجعة إجراءات العمل ونماذج البنك وتعديلها بما يتوافق مع متطلبات تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- الاستمرار في تطوير وتعزيز القاعدة التكنولوجية والتقنية وأنظمة الاتصالات في البنك، بما يسهم في زيادة فعالية وكفاءة العمليات وتقليل المخاطر المرتبطة بها، والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للعملاء. ومن أبرز المشاريع التي سوف يتم تنفيذها في هذا المجال استبدال نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية بنظام أكثر حداثة ومواكبة للتطورات في قطاع الخدمات الإلكترونية وإضافة خدمة بنك الموبايل للعملاء. والمباشرة بمشروع إدارة العلاقة مع العميل CRM بما يسهم في تطوير العلاقات مع عملاء البنك والتعرف على احتياجاتهم وزيادة معدلات رضاهم.
- الاستمرار في تعزيز وتأكيد التزام وتوافق البنك مع القوانين والتشريعات والتعليمات المصرفية والمهنية الصادرة عن الجهات الرقابية في كل من الأردن وفلسطين وسورية والجهات الرقابية الدولية، حيث سيتم تجهيز متطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA)، وتطوير إجراءات عمل إدارة شكاوى العملاء وفقاً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية. بالإضافة إلى تطوير إدارة المخاطر والتعليمات الكفيلة بتعزيز الحاکمية المؤسسية وتلبية متطلبات بازل III، ومراقبة كافة النواحي الأمنية في البنك، حيث سيتم تطبيق مشروع أمن المعلومات MSS لتقييم ومراقبة كافة نواحي أمن المعلومات.
- الاستمرار في تطوير سياسات الائتمان وإدارة مخاطر الائتمان وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، حيث سيتم تطبيق مشروع نظام التقييم الائتماني Credit Scoring الذي سيسهم في تحسين وزيادة قدرة البنك للتعامل مع مخاطر العملاء الأفراد وتأسيس منهجية لتطوير ومراجعة ملفات مخاطر العملاء. وبشكل مواز سيتم استكمال العمل على تطوير العملية الائتمانية لقطاع الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة وتطوير نماذج قياس المخاطر الائتمانية للعملاء (Risk Rating).
- استمرار البنك بالارتقاء بمستوى الموارد البشرية وزيادة كفاءتها وتنمية قدراتها ومهاراتها الفنية والشخصية، واستكمال مشاريع الموارد البشرية وتطوير أنظمة وسياسات الموارد البشرية وفقاً لأفضل الممارسات الإدارية الحديثة في الأردن والفروع الخارجية والشركات التابعة. بالإضافة إلى مواصلة العمل على تطوير العملية التدريبية من خلال طرح برامج تطويرية متخصصة يتم بناؤها استناداً إلى مفهوم الجدارات.
- الاستمرار في تعزيز الصورة الإيجابية لبنك الأردن وعلامته التجارية لدى كافة فئات المجتمع وتميزها في السوق المصري، وإبراز اسم البنك ودوره في خدمة المجتمع من خلال التوجه للأنشطة والمشاريع التي تُعنى بالتنمية المستدامة، بالإضافة إلى التنوع في الأنشطة التي يدعمها ويرعاها البنك والتي تشمل مجالات التعليم، الرياضة، الصحة، الأنشطة الخيرية والبيئية والاجتماعية والثقافية.

المؤشرات المالية للسنوات (2008 - 2012)					
السنة المالية	2008	2009	2010	2011	2012
مجموع الموجودات	1,686,018	1,907,992	1,969,064	2,052,858	2,016,628
إجمالي التسهيلات الائتمانية	876,692	917,407	1,023,349	1,125,667	1,028,093
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	1,330,230	1,526,392	1,586,989	1,631,418	1,587,636
حقوق الملكية – مساهمي البنك	179,604	192,668	214,408	259,194	276,510
حقوق غير المسيطرين	11,561	21,455	21,351	18,114	14,267
صافي الربح قبل الضريبة	44,297	36,909	45,427	49,674	46,222



البيانات والإيضاحات المالية 2012

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة المركز المالي الموحد

قائمة الدخل الموحد

قائمة الدخل الشامل الموحد

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة



تقرير مدقق الحسابات المستقل

Deloitte

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) – الأردن
جبل عمان ، الدور الخامس
١٩٠ شارع زهران
ص ب ٢٤٨
عمان ١١١١٨ ، الأردن
هاتف : ٦ ٥٥٠٢٢٠٠ (٠) ٩٦٢+
فاكس : ٦ ٥٥٠٢٢١٠ (٠) ٩٦٢+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م / ٨٥٧٢

إلى السادة مساهمي بنك الأردن
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة)، والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى .

مسؤولية الادارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن اعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ .

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى تدقيقنا، قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط واجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية .

يتضمن التدقيق القيام باجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في القوائم المالية الموحدة ، تستند الاجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ . وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للبنك والمتعلقة بالاعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة ، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى البنك . يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الادارة وكذلك تقييم العرض الاجمالي للقوائم المالية الموحدة .

نعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الرأي

في رأينا ، ان القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، الوضع المالي الموحد لبنك الاردن كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ واداءه المالي الموحد ، وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحفظ البنك بقيود وسجلات حسابية منظمة بصورة أصولية، وهي متفقة مع القوائم المالية الموحدة المرفقة ومع القوائم المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة ونوصي الهيئة العامة للمساهمين المصادقة عليها .

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

٢٧ كانون الثاني ٢٠١٣

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) – الأردن

عاصم فوايب حداد
إجازة رقم (٥٨٨)
ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

Member of Deloitte Touche Tohmatsu Limited

قائمة المركز المالي الموحد

قائمة أ

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان – الأردن		دينار أردني	
		31 كانون الأول	
الموجودات:		2012	2011
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية		247,117,221	187,834,046
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		248,205,341	294,292,533
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		8,862,500	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		789,767	800,290
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		43,688,161	35,937,138
مشتقات أدوات مالية		1,823,196	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي		930,627,322	1,046,500,369
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		415,833,645	378,726,204
استثمارات في شركات حليفة		2,732,903	2,747,017
ممتلكات ومعدات – بالصافي		37,770,885	42,916,974
موجودات غير ملموسة		2,259,515	2,683,432
موجودات ضريبية مؤجلة		14,151,149	7,402,232
موجودات أخرى		62,766,320	53,017,808
مجموع الموجودات		2,016,627,925	2,052,858,043
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية		35,036,790	133,418,617
ودائع عملاء		1,552,599,693	1,497,999,648
تأمينات نقدية		84,671,584	102,026,407
مخصصات متنوعة		7,799,896	6,964,931
مخصص ضريبة الدخل		17,367,872	10,728,749
مطلوبات ضريبية مؤجلة		5,882,960	3,604,494
مطلوبات أخرى		22,492,347	20,807,091
مجموع المطلوبات		1,725,851,142	1,775,549,937
حقوق الملكية:			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به (المدفوع)		155,100,000	155,100,000
الاحتياطي القانوني		48,583,716	43,295,048
الاحتياطي الاختياري		13,735,305	8,928,707
احتياطي المخاطر المصرفية العامة		11,076,830	10,876,048
احتياطي خاص		1,788,281	1,112,803
فروقات ترجمة عملات أجنبية		(4,524,549)	(3,657,895)
احتياطي القيمة العادلة بالصافي		6,880,281	1,649,820
أرباح مدورة		43,869,842	41,889,198
مجموع حقوق الملكية – مساهمي البنك		276,509,706	259,193,729
حقوق غير المسيطرين		14,267,077	18,114,377
مجموع حقوق الملكية		290,776,783	277,308,106
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		2,016,627,925	2,052,858,043

قائمة الدخل الموحد

قائمة ب

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان – الأردن		دينار أردني	
		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	إيضاح
		2011	2012
الفوائد الدائنة	27	111,176,081	120,476,452
الفوائد المدينة	28	30,318,522	33,168,822
صافي إيرادات الفوائد		80,857,559	87,307,630
صافي إيرادات العمولات	29	16,297,450	17,319,145
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		97,155,009	104,626,775
أرباح عملات أجنبية	30	6,253,004	3,202,712
أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	31	4,050,011	16,440
توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		1,735,928	3,093,482
إيرادات أخرى	32	3,361,396	6,331,020
إجمالي الدخل		112,555,348	117,270,429
نفقات الموظفين	33	24,606,370	27,266,464
استهلاكات وإطفاءات	13,12	5,859,017	6,217,556
مصاريف أخرى	34	16,552,492	17,568,390
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	9	14,422,057	18,162,709
مخصصات متنوعة	18	1,427,946	1,818,982
إجمالي المصروفات		62,867,882	71,034,101
الربح من التشغيل		49,687,466	46,236,328
حصة البنك من (خسائر) شركة حليفة	11	(13,503)	(14,114)
الربح قبل الضرائب		49,673,963	46,222,214
(ينزل): ضريبة الدخل	19	(13,103,262)	(13,032,648)
الربح للسنة – قائمة (ج) و (د)		36,570,701	33,189,566
ويعود إلى:			
مساهمي البنك		36,043,069	36,289,465
حقوق غير المسيطرين		527,632	(3,099,899)
		36,570,701	33,189,566
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)			
أساسي	35	0.252	0.234
مخفض	35	0.252	0.234

قائمة الدخل الشامل الموحد

قائمة ج

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان – الأردن		دينار أردني	
		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
		2011	2012
الربح للسنة – قائمة (ب)		36,570,701	33,189,566
بنود الدخل الشامل الآخر :			
فروقات ترجمة عملات أجنبية		(7,381,373)	(1,788,864)
أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		809,569	102,514
التغير في احتياطي القيمة العادلة بالصافي بعد الضريبة		1,649,820	5,230,461
إجمالي الدخل الشامل – قائمة (د)		31,648,717	36,733,677
إجمالي الدخل الشامل العائد إلى :			
مساهمي البنك		34,885,585	40,580,977
حقوق غير المسيطرين		(3,236,868)	(3,847,300)
		31,648,717	36,733,677

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة د								بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان – الأردن					
								الاحتياطيات					البيان
إجمالي حقوق الملكية	حقوق غير المسيطرين	إجمالي حقوق مساهمي البنك	أرباح مدورة	التغير المتراكم في القيمة العادلة – صافي	احتياطي القيمة العادلة – صافي	فروقات ترجمة عملات أجنبية	خاص	مخاطر مصرفية عامة	اختياري	قانوني	علاوة إصدار	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
													للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012
277,308,106	18,114,377	259,193,729	41,889,198	-	1,649,820	(3,657,895)	1,112,803	10,876,048	8,928,707	43,295,048	-	155,100,000	الرصيد في بداية السنة
(1,788,864)	(747,401)	(1,041,463)	(159,826)	-	-	(866,654)	-	(2,264)	(8,136)	(4,583)	-	-	فروقات ترجمة عملات أجنبية
33,189,566	(3,099,899)	36,289,465	36,289,465	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الربح للسنة – قائمة (ب)
102,514	-	102,514	102,514	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرباح بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل
5,230,461	-	5,230,461	-	-	5,230,461	-	-	-	-	-	-	-	التغير في إحتياطي القيمة العادلة – صافي بعد الضريبة
36,733,677	(3,847,300)	40,580,977	36,232,153	-	5,230,461	(866,654)	-	(2,264)	(8,136)	(4,583)	-	-	إجمالي الدخل الشامل – قائمة (ج)
-	-	-	(10,986,509)	-	-	-	675,478	203,046	4,814,734	5,293,251	-	-	المحول إلى الإحتياطيات
(23,265,000)	-	(23,265,000)	(23,265,000)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الأرباح الموزعة *
290,776,783	14,267,077	276,509,706	43,869,842	-	6,880,281	(4,524,549)	1,788,281	11,076,830	13,735,305	48,583,716	-	155,100,000	الرصيد في نهاية السنة
								للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011					
235,759,389	21,351,245	214,408,144	33,290,553	7,635,938	-	134,706	504,471	9,736,920	24,731,661	38,373,895	-	100,000,000	الرصيد في بداية السنة
(7,381,373)	(3,764,500)	(3,616,873)	196,001	-	-	(3,792,601)	-	-	(10,136)	(10,137)	-	-	فروقات ترجمة عملات أجنبية
36,570,701	527,632	36,043,069	36,043,069	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الربح للسنة – قائمة (ب)
-	-	-	7,635,938	(7,635,938)	-	-	-	-	-	-	-	-	أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
809,569	-	809,569	809,569	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرباح بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل
1,649,820	-	1,649,820	-	-	1,649,820	-	-	-	-	-	-	-	التغير في إحتياطي القيمة العادلة – صافي بعد الضريبة
31,648,717	(3,236,868)	34,885,585	44,684,577	(7,635,938)	1,649,820	(3,792,601)	-	-	(10,136)	(10,137)	-	-	إجمالي الدخل الشامل – قائمة (ج)
-	-	-	(15,566,874)	-	-	-	608,332	1,139,128	8,888,124	4,931,290	-	-	المحول إلى الإحتياطيات
26,400,000	-	26,400,000	-	-	-	-	-	-	-	-	16,400,000	10,000,000	الزيادة الأولى في رأس المال **
-	-	-	(4,019,058)	-	-	-	-	-	(24,680,942)	-	(16,400,000)	45,100,000	الزيادة الثانية في رأس المال ***
(16,500,000)	-	(16,500,000)	(16,500,000)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الأرباح الموزعة
277,308,106	18,114,377	259,193,729	41,889,198	-	1,649,820	(3,657,895)	1,112,803	10,876,048	8,928,707	43,295,048	-	155,100,000	الرصيد في نهاية السنة

*** بموجب تعليمات السلطات الرقابية:

- يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة والإحتياطي الخاص الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية.
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 14,151,149 دينار لا يمكن التصرف به كما في 31 كانون الأول 2012 لقاء منافع ضريبية مؤجلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع الا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً، إضافة إلى 890,541 دينار يمثل أرباح تقييم شركة خليفة وذلك إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني.
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 5,227,172 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 يحظر التصرف به والناجمة عن أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع إضافة إلى مبلغ 8,277 دينار يمثل أرباح فروقات إعادة التقييم للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل لا يمكن التصرف به إستناداً لتعليمات هيئة الأوراق المالية.
- يحظر التصرف بإحتياطي القيمة العادلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع أو إطفاء الخسائر أو أي وجه من أوجه التصرف الأخرى إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

* بموجب اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ أول آذار 2012 تقرر توزيع ما مقداره 15% من رأس مال البنك نقداً على المساهمين أي ما يعادل 23,265,000 دينار.

** بموجب قرار الهيئة العامة للبنك في إجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 22 كانون الثاني 2011، تمت الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ 10 ملايين دينار من خلال طرح 10 ملايين سهم قيمة السهم الاسمية دينار واحد، على أن يتم تغليتها من خلال إصدار خاص (غير عام) يخصص لمستثمرين استراتيجيين وبعلاوة إصدار بواقع 1.64 دينار للسهم وبإجمالي علاوة إصدار 16,400,000 دينار، علماً أنه قد تم تغلية قيمة الإكتتاب بالكامل وإستكمال إجراءات تسجيل الزيادة لدى مراقب الشركات وهيئة الأوراق المالية.

*** بموجب قرار الهيئة العامة للبنك في إجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 12 آذار 2011، تمت الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ 45,100,000 دينار وذلك من خلال رسملة كل من رصيد علاوة الإصدار والبالغ 16,400,000 دينار، ومبلغ 24,680,942 دينار من الإحتياطي الإختياري ومبلغ 4,019,058 دينار من الأرباح المدورة، علماً أن البنك قد استكمل كافة الإجراءات المتعلقة بهذه الزيادة لدى مراقب الشركات وهيئة الأوراق المالية بتاريخ 6 نيسان 2011.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

قائمة هـ

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان – الأردن			دينار أردني	
التدفق النقدي من عمليات التشغيل:	إيضاح		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
			2011	2012
الربح قبل الضرائب – قائمة (ب)			49,673,963	46,222,214
تعديلات لينود غير نقدية:				
استهلاكات وإطفاءات	12 و 13		5,859,017	6,217,556
تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة	9		14,422,057	18,162,709
خسائر (أرباح) بيع ممتلكات ومعدات	32		(1,262)	577,949
(أرباح) خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل غير متحققة	31		865	(8,277)
تأثير تغير في أسعار الصرف	30		(5,739,722)	(3,617,673)
مخصصات متنوعة	18		1,427,946	1,818,982
خسارة تدني عقارات وأراضي برسم البيع	32		26,815	265,160
حصة البنك من خسائر شركة حليفة	11		13,503	14,114
أخرى			77,915	193,620
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات			65,761,097	69,846,354
التغير في الموجودات والمطلوبات:				
النقص في أرصدة مقيدة السحب			427,721	144,386
(الزيادة) النقص في الابداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)			3,975,910	(8,862,500)
النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل			2,957,153	18,800
النقص (الزيادة) في تسهيلات ائتمانية مباشرة			(99,758,943)	97,710,338
(الزيادة) النقص في الموجودات الأخرى			2,470,639	(10,013,672)
الزيادة في ودائع العملاء			15,263,434	54,600,045
(النقص) الزيادة في تأمينات نقدية			356,216	(17,354,823)
الزيادة (النقص) في مطلوبات أخرى			(1,617,895)	2,316,590
صافي التغير في الموجودات والمطلوبات			(75,925,765)	118,559,164
صافي التدفق النقدي من (الإستخدام في) عمليات التشغيل قبل الضرائب ومخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوعة			(10,164,668)	188,405,518
مخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوعة			(1,056,637)	(984,017)
الضرائب المدفوعة	19		(15,161,730)	(13,336,062)
صافي التدفق النقدي من (الإستخدام في) عمليات التشغيل			(26,383,035)	174,085,439
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار:				
(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة			(187,562,000)	(274,757,764)
بيع / استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة			75,439,190	237,650,323
(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل			(2,056,458)	(514,347)
بيع / موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل			2,072,645	374,764
(شراء) مشتقات مالية			-	(1,823,196)
(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات			(5,993,965)	(4,679,458)
بيع ممتلكات ومعدات			3,307,851	3,688,178
(شراء) موجودات غير ملموسة	13		(1,180,128)	(234,219)
صافي (الإستخدام النقدي في) عمليات الإستثمار			(115,972,865)	(40,295,719)
التدفق النقدي من عمليات التمويل:				
الزيادة في رأس المال			26,400,000	-
فروقات ترجمة عملات أجنبية			(7,381,373)	(1,788,864)
أرباح موزعة على المساهمين			(15,613,528)	(23,896,333)
صافي (الإستخدام النقدي في) التدفق من عمليات التمويل			3,405,099	(25,685,197)
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	30		5,739,722	3,617,673
صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه			(133,211,079)	111,722,196
النقد وما في حكمه في بداية السنة			468,464,159	335,253,080
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	36		335,253,080	446,975,276

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

1- معلومات عامة

- إن البنك شركة مساهمة عامة اردنية مركزها الرئيسي في عمان – المملكة الاردنية الهاشمية تأسس خلال عام 1960 تحت رقم (1983) بتاريخ 3 آذار 1960 طبقاً لأحكام قانون الشركات رقم 33 لسنة 1962 برأسمال مقداره 350 ألف دينار أردني موزع على 70 ألف سهم بقيمة اسمية مقدارها خمسة دنانير للسهم الواحد، وقد تم زيادة رأس مال البنك عدة مرات حتى العام 2011 بحيث أصبح رأس مال البنك المصرح به والمكتتب به والمدفوع 155/1 مليون دينار بقيمة اسمية مقدارها دينار للسهم الواحد .

- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (67) فرعاً وفروعه في فلسطين وعددها (14) فرعاً والشركات التابعة له في سورية والأردن (بنك الأردن – سورية وشركة تفوق للاستثمارات المالية وشركة الأردن للتأجير التمويلي).

- تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (559) بتاريخ 27 كانون الثاني 2013 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين .

2- أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية

- تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك والشركات التابعة له وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الاردني.

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة، كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

- ان الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك .

- إن السياسات المحاسبية المتبعة للسنة متماثلة مع السياسات التي تم اتباعها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011 باستثناء أثر تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة كما يرد في إيضاح (1/46) ولم يكن لتطبيق هذه التعديلات أي أثر جوهري على المبالغ أو الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة.

أسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من انشغلتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والايرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة .

- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك بإستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، إذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

يمتلك البنك كما في 31 كانون الأول 2012 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
		%			
شركة تعوق للاستثمارات المالية	3.5 مليون دينار أردني	100	وساطة مالية	عمان	23 آذار 2006
بنك الاردن – سورية *	3000 مليون ليرة سورية	49	أعمال مصرفية	سورية	17 أيار 2008
شركة الأردن للتأجير التمويلي	10 مليون دينار أردني	100	تأجير تمويلي	عمان	24 تشرين الأول 2011

- يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الدخل الموحد من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحد حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة.

* نظراً لان البنك لديه القدرة للسيطرة على السياسات المالية والتشغيلية وإدارة البنك في سوريا ، تم توحيد حسابات بنك الأردن – سورية في القوائم المالية الموحدة المرفقة.

- تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك في حقوق الملكية في الشركة التابعة .

معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي تفيد بأنه يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم إستخدامها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك .

- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى .

تسهيلات ائتمانية مباشرة

- يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة اذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على ان حدثا ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحد .

- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في سورية وسلطة النقد الفلسطينية أيهما أشد .

- يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي (إن وجد) الى قائمة الدخل الموحد، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات .

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للمتاجرة:

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الأجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحد، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد.

مشتقات مالية للتحوط

لأغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي:

- التحوط للقيمة العادلة:

هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال، يتم تسجيل الارباح والخسائر الناتجة عن تقييم اداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الدخل الموحد.

في حال انطباق شروط تحوط المحفظة الفعال يتم تسجيل اية ارباح او خسائر ناتجة عن اعادة تقييم اداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات او المطلوبات في قائمة الدخل الموحد في نفس السنة.

- التحوط للتدفقات النقدية:

- هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لاداة التحوط ضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لقائمة الدخل الموحد في الفترة التي يؤثر بها اجراء التحوط على قائمة الدخل الموحد .

- التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لاداة التحوط في قائمة الدخل في نفس السنة.

- يتم تسجيل الارباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الاجنبية لادوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل في قائمة الدخل الموحد . في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الاجنبية لادوات الملكية في بند احتياطي تقييم موجودات مالية ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي الموحد .

موجودات مالية وفق الكلفة المطفأة

- هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم .

- يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ، وتطفأ العلاوة / الخصم بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة ، قيداً على أو لحساب الفائدة ، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه ، ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحد وتظهر لاحقاً بالكلفة المطفأة بعد تخفيضها بخسائر التدني .

- يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية وفق الكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل الشامل الموحد في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولي بالخصوص).

موجودات مالية وفق القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

- هي الموجودات المالية التي قام البنك بشرائها لغرض بيعها في المستقبل الغريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.

- يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الدخل الموحد عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الموحد.

- يتم أخذ الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في قائمة الدخل الموحد.

- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية .

موجودات مالية وفق القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

- تمثل هذه الموجودات المالية الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل .

- يتم اثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافاً اليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة . ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحد وضمن حقوق الملكية بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الاجنبية ، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحد وضمن حقوق الملكية الموحدة ويتم تحويل رصيد احتياطي القيمة العادلة للموجودات المالية المباعة مباشرة الى الارباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحد .

- لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني .

- يتم أخذ الارباح الموزعة في قائمة الدخل الموحد .

القيمة العادلة

ان أسعار الإغلاق (شراء موجودات/ بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للادوات والمشتقات المالية التي لها اسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط لبعض الموجودات والمشتقات المالية او عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

– مقارنةً بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.

– تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.

– نماذج تسعير الخيارات.

– تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعالة، ويتم إطفاء الخصم/

العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة / المدفوعة في قائمة الدخل الموحد .

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعه عند تقدير قيمة الادوات المالية،

وفي حال وجود أدوات مالية يعتمد قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ المركز المالي الموحد لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها افرادياً او على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فانه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من اجل تحديد خسارة التدني.

استثمارات في شركات حليفة

– الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس البنك فيها تأثيراً فعالا على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية (ولا يسيطر البنك عليها) والتي يملك البنك نسبة تتراوح بين 20% الى 50% من حقوق التصويت، وتظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة بطريقة حقوق الملكية.

– يتم استبعاد الإيرادات والمصروفات الناتجة عن المعاملات فيما بين البنك والشركات الحليفة وحسب نسبة مساهمة البنك في هذه الشركات.

الممتلكات والمعدات

– تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المثوية السنوية التالية:

	%
مباني	2 - 15
معدات وأجهزة	15
أثاث	9
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	15
تحسينات وديكورات	15

– عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحد .

– يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

– يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبليه متوقعه من استخدامها أو من التخلص منها .

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه .

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تسجيل التعويضات السنوية المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص ترك الخدمة عند دفعها، وتؤخذ الزيادة في التعويضات المدفوعة

عن المخصص المستدرك في قائمة الدخل الموحد عند دفعها . ويتم أخذ مخصص الالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل الموحد .

ضريبة الدخل

– تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

– تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لان الارباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضعة للضريبة او مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة للتنزيل لاغراض ضريبية.

– تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك .

– إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها او استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات او المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها . يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحد وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي او تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

– يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية أو تسديد أو انتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئيا او كليا .

رأس المال

– تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد) . إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل الموحد .

– اسهم الخزينة

لا يتم الاعتراف بالربح او الخسارة الناتجة عن بيع اسهم الخزينة في قائمة الدخل الموحد انما يتم اظهار الربح في حقوق الملكية ضمن بند علاوة/خصم اصدار اسهم، اما الخسارة فيتم قيدها على الارباح المدورة في حال استنفاد رصيد علاوة اصدار اسهم خزينة.

حسابات مداره لصالح العملاء

– تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك.

– يتم اظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل الموحد.

– يتم إعداد مخصص مقابل إنخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأسمالها .

التقاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحد فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الايرادات والاعتراف بالمصاريف

– يتم تحقق إيرادات الفوائد بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة .

– يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق .

– يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها ، ويتم الاعتراف بارياح اسهم الشركات عند تحققها (اقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الإعراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

الموجودات المالية المرهونة

- هي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع أو إعادة رهن). يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي ، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد . يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً .

الموجودات غير الملموسة

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج يتم تسجيلها بالتكلفة.

- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لغترة محددة أو لغترة غير محددة. ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل الموحد . أما الموجودات غير الملموسة التي ليس لها عمر زمني محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحد .

- لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحد في نفس السنة.

- يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة .

- فيما يلي السياسه المحاسبية لبنود الموجودات غير الملموسة لدى البنك :

برامج الحاسوب

تظهر برامج الحاسوب بالتكلفة عند الشراء ، ويتم اطفاء قيمتها بنسبة 15% – 20% سنوياً .

العملات الاجنبية

- يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات .

- يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطنية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني ومصرف سورية المركزي وسلطة النقد الفلسطينية .

- يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الاجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة .

- يتم أخذ الارباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحد .

- يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة .

- عند توحيد القوائم المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الاساسية) الى عملة التقرير وفقاً للأسعار الوسطنية للعملات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني. أما بنود الايرادات والمصروفات فيتم ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع احدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الاجنبية المتعلق بها ضمن الايرادات/ المصاريف في قائمة الدخل الموحد .

النقد وما في حكمه

- هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

3- التقديرات المحاسبية

إن اعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات و اجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات و المطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات و الاجتهادات تؤثر في الايرادات و المصاريف والمخصصات وكذلك إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام و اجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية و أوقاتها . إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن و إن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع و ظروف تلك التقديرات في المستقبل .

تعتقد إدارة البنك بأن التقديرات الواردة ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي مفصلة على النحو التالي:

- يتم تكوين مخصص لقاء التسهيلات الائتمانية اعتمادا على اسس وفرضيات معتمدة من قبل ادارة البنك لتقدير المخصص الواجب تكوينه بموجب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ويتم مقارنة نتائج هذه الاسس والفرضيات مع المخصص الواجب تكوينها بموجب تعليمات البنوك المركزية التي تعمل من خلالها فروع البنك والشركة التابعة له ويتم اعتماد النتائج الأكثر تشددا بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الاعمار الانتاجية للاصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم اخذ خسارة التدني في قائمة الدخل الموحد .

- تقوم الادارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالتكلفة لتقدير اي تدني في قيمتها ويتم اخذ هذا التدني في قائمة الدخل الموحد للسنة.

- يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتمادا على دراسة قانونية معدة من قبل مستشاري البنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.

- يتم تكوين مخصص لضريبة الدخل عن ارباح السنة الحالية، والتقديرات الضريبية المستحقة والمتوقعة عن السنة السابقة عن المخصص المقطّوع في حالة الوصول الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن السنة السابقة.

- مستويات القيمة العادلة: يتوجب تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف فيه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى 2 والمستوى 3 لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام.

4- نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2012	2011	
دينار	دينار	
58,179,704	54,261,699	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى بنوك مركزية:
		– حسابات جارية وتحت الطلب
52,290,594	47,850,966	
49,339,476	11,483,862	– ودائع لأجل وخاضعة للإشعار *
87,307,447	74,237,519	– متطلبات الاحتياطي النقدي
247,117,221	187,834,046	

- بلغت الأرصدة مقيدة السحب باستثناء الاحتياطي النقدي 3,894,976 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 (4,039,362 دينار كما في 31 كانون الأول 2011).

* يشتمل هذا البند 7,444,500 دينار تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر (7,444,500 دينار كما في 31 كانون الأول 2011).

5- أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية					
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:					
بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية			
بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية 31 كانون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية 31 كانون الأول			
2011	2012	2011	2012		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
28,225,483	21,915,024	28,225,483	21,915,024	-	-
266,067,050	226,290,317	202,823,583	201,307,117	63,243,467	24,983,200
294,292,533	248,205,341	231,049,066	223,222,141	63,243,467	24,983,200

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها فوائد 18,593,556 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 (10,676,781 دينار كما في 31 كانون الأول 2011).

- بلغت الأرصدة مقيمة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 1,971,020 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 (1,971,020 دينار كما في 31 كانون الأول 2011).

6- إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية					
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:					
بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية			
بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية 31 كانون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية 31 كانون الأول			
2011	2012	2011	2012		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	1,772,500	-	1,772,500	-	-
-	7,090,000	-	7,090,000	-	-
-	8,862,500	-	8,862,500	-	-

لا يوجد إيداعات مقيمة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الأول 2012 و 2011.

7- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل			
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		31 كانون الأول	
		2012	2011
	دينار	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق نشطة*	694,148	704,242	
أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة	95,619	96,048	
	789,767	800,290	

8- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل			
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		31 كانون الأول	
		2012	2011
	دينار	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	34,862,108	27,050,012	
أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة	8,826,053	8,887,126	
	43,688,161	35,937,138	

9- تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
31 كانون الأول		
2011	2012	
دينار	دينار	
213,291,163	230,287,521	الإفراد (التجزئة)
6,887,244	7,585,873	حسابات جارية مدينة
194,817,953	211,435,435	قروض وكمبيالات*
11,585,966	11,266,213	بطاقات الائتمان
172,797,187	174,818,183	القروض العقارية
656,672,082	538,883,274	الشركات:
488,881,844	401,263,334	الشركات الكبرى
99,100,147	81,425,855	حسابات جارية مدينة
389,781,697	319,837,479	قروض وكمبيالات*
167,790,238	137,619,940	مؤسسات صغيرة ومتوسطة
53,401,091	49,271,501	حسابات جارية مدينة
114,389,147	88,348,439	قروض وكمبيالات*
82,906,712	84,103,745	الحكومة والقطاع العام
1,125,667,144	1,028,092,723	المجموع
(67,128,120)	(84,700,678)	ينزل: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
(12,038,655)	(12,764,723)	ينزل: فوائد معلقة
1,046,500,369	930,627,322	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 9,877,628 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 (15,353,888 دينار كما في 31 كانون الأول 2011).

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة 113,116,625 دينار أي ما نسبته (11%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (110,612,979 دينار أي ما نسبته (9.8%) في نهاية السنة السابقة).

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 100,371,465 دينار أي ما نسبته (9.88%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة للسنة (98,736,828 دينار أي ما نسبته (8.87%) في نهاية السنة السابقة).

- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 56,627,112 دينار أي ما نسبته (5.5%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (45,250,000 دينار أي ما نسبته (4%) في نهاية السنة السابقة). كما بلغت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام في فلسطين 27,476,633 دينار (37,656,712 دينار في نهاية السنة السابقة).

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:					
فيما يلي الحركة على مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:					
الشركات		الأفراد			
المصغرة والمتوسطة	الكبرى	الفروض العقارية	الأفراد		
دينار	دينار	دينار	دينار	2012	
67,128,120	-	8,746,342	39,368,724	4,121,466	14,891,588
(590,151)	-	(106,821)	(171,559)	(65,608)	(246,163)
18,162,709	-	2,415,402	11,920,036	1,448,752	2,378,519
84,700,678	-	11,054,923	51,117,201	5,504,610	17,023,944
				الرصيد في بداية السنة	
				فرق عملات أجنبية	
				المقتطع خلال السنة من الإيرادات	
				الرصيد في نهاية السنة	

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:					
الشركات		الأفراد			
المصغرة والمتوسطة	الكبرى	الفروض العقارية	الأفراد		
دينار	دينار	دينار	دينار	2011	
52,889,250	-	7,484,148	31,876,094	2,847,836	10,681,172
(151,178)	-	-	(105,145)	(341)	(45,692)
14,422,057	-	1,262,194	7,597,775	1,273,971	4,288,117
(32,009)	-	-	-	-	(32,009)
67,128,120	-	8,746,342	39,368,724	4,121,466	14,891,588
				الرصيد في بداية السنة	
				فرق عملات أجنبية	
				المقتطع خلال السنة من الإيرادات	
				مخصص ديون مشطوبة	
				الرصيد في نهاية السنة	

كما بلغت الخصصات المحسبة على أساس العمل الواحد، وعلى أساس المحفظة وغير المبلغ عنها لي:

		الشركات				
		الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي	
2012	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
على أساس العمل الواحد	16,591,372	5,464,142	50,592,535	10,681,284	-	83,329,333
على أساس المحفظة	432,572	40,468	524,666	373,639	-	1,371,345
الرصيد في نهاية السنة	17,023,944	5,504,610	51,117,201	11,054,923	-	84,700,678

		الشركات				
		الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام
2011	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
على أساس العمل الواحد	14,471,749	4,097,653	38,794,453	8,544,383	-	65,908,238
على أساس المحفظة	419,839	23,813	574,271	201,959	-	1,219,882
الرصيد في نهاية السنة	14,891,588	4,121,466	39,368,724	8,746,342	-	67,128,120

وبلغت المخصصات التي انتفعت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى 23,995,062 دينار كما في 31 كانون الاول 2012 (5,062,156 دينار كما في 31 كانون الأول 2011).

الفوائد المعجلة					
الشركات					فيما يلي الحركة على الفوائد المعجلة:
الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الإجمالي	
2012	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,441,866	712,507	7,006,486	1,877,796	12,038,655
يضاف: الفوائد المعجلة خلال السنة	1,489,127	129,157	1,818,554	928,194	4,365,032
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(1,128,178)	(1,617)	(2,263,080)	(157,567)	(3,550,442)
ينزل: الفوائد المعجلة التي تم شطبها	(29,459)	-	(20,238)	(38,825)	(88,522)
الرصيد في نهاية السنة	2,773,356	840,047	6,541,722	2,609,598	12,764,723

الفوائد المعجلة					
الشركات					2011
الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الإجمالي	
2011	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,295,728	499,199	4,884,011	1,617,360	9,296,298
يضاف: الفوائد المعجلة خلال السنة	491,832	213,308	2,926,728	464,456	4,096,324
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(339,073)	-	(650,041)	(171,330)	(1,160,444)
ينزل: الفوائد المعجلة التي تم شطبها	(6,621)	-	(154,212)	(32,690)	(193,523)
الرصيد في نهاية السنة	2,441,866	712,507	7,006,486	1,877,796	12,038,655

11- استثمارات في شركات حليفة		
فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على قيمة الاستثمار في الشركات الحليفة:		
2011	2012	
دينار	دينار	
2,760,520	2,747,017	الرصيد في بداية السنة
(13,503)	(14,114)	حصة البنك من (خسائر) الشركة الحليفة
2,747,017	2,732,903	الرصيد في نهاية السنة*

* إن حصة البنك من موجودات ومطلوبات وإيرادات الشركات الحليفة هي كما يلي:		
31 كانون الأول		
2011	2012	
دينار	دينار	
2,750,175	2,749,820	مجموع الموجودات
(3,158)	(16,917)	مجموع المطلوبات
2,747,017	2,732,903	صافي الموجودات
(11,855)	(13,315)	صافي (الخسارة) للسنة

تم احتساب حصة البنك والبالغة 26.97% من موجودات ومطلوبات شركة الشمال الصناعية للعام 2012 والظاهرة أعلاه وفق آخر قوائم مالية مدققة متوفرة بتاريخ 31 كانون الأول 2011، أما ما يخص شركة الصناعات الوطنية فهي شركة موضوعة تحت التصفية وقد تم أخذ مخصص لكامل قيمة الاستثمار فيها .

10- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
31 كانون الأول		
2011	2012	
دينار	دينار	
		موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية:
291,064,484	379,292,245	سندات مالية حكومية وبكفالتها
25,323,290	18,115,791	سندات وأسناد قرض شركات
316,387,774	397,408,036	مجموع موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية
		موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية:
62,338,430	18,425,609	أذونات خزينة حكومية وبكفالتها
62,338,430	18,425,609	مجموع موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية
378,726,204	415,833,645	صافي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

- تحليل السندات والأذونات:		
31 كانون الأول		
2011	2012	
دينار	دينار	
348,579,647	390,897,145	موجودات مالية ذات معدل عائد ثابت
30,146,557	24,936,500	موجودات مالية ذات معدل عائد متغير
378,726,204	415,833,645	

تستحق الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة كما يلي:

لغاية شهر	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
3,001,130	22,958,022	19,463,877	47,799,578	310,835,886	11,775,152

منها مبلغ 392,408,745 دينار تسدد عوائدها بموجب دفعات نصف سنوية ومبلغ 23,424,900 دينار تسدد بموجب دفعات سنوية او دفعة واحدة عند الاستحقاق.

إن تفاصيل الاستثمارات في الشركات الحليفة هي كما يلي:

31 كانون الأول 2012						
الكلفة						
طبيعة النشاط	حصة البنك من (الخسائر)	القيمة بموجب طريقة حقوق الملكية	إضافات (استبعادات)	القيمة أول السنة	نسبة التملك	
	دينار	دينار	دينار	دينار	%	
						اسم الشركة
						شركات أردنية:
صناعية	-	1	-	1	46,74	شركة الصناعات الوطنية (تحت التصفية)
						شركات فلسطينية:
صناعية	(14,114)	2,732,902	-	2,747,016	26,97	شركة الشمال الصناعية
	(14,114)	2,732,903	-	2,747,017		

31 كانون الأول 2011						
الكلفة						
طبيعة النشاط	حصة البنك من (الخسائر)	القيمة بموجب طريقة حقوق الملكية	إضافات (استبعادات)	القيمة أول السنة	نسبة التملك	
	دينار	دينار	دينار	دينار	%	
						اسم الشركة
						شركات أردنية:
صناعية	-	1	-	1	46.74	شركة الصناعات الوطنية (تحت التصفية)
						شركات فلسطينية:
صناعية	(13,503)	2,747,016	-	2,760,519	26.97	شركة الشمال الصناعية
	(13,503)	2,747,017	-	2,760,520		

- إن حق البنك في التصويت على قرارات الهيئة العامة لهذه الشركات هو حسب نسبة التملك في كل شركة.

١2- ممتلكات ومعدات - بالماضي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	تدسيات وديورات	أجهزة الحاسب الآلي	وسائط نقل	معدات وأجهزة وثائق	مباني	أراضي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
82,0١4,064	19,580,657	14,080,822	1,470,6١6	21,6١5,١١3	21,069,798	4,١97,058	
5,959,941	2,432,658	1,085,052	-	2,440,628	-	1,603	
(5,860,869)	(1,١79,435)	(2,006,324)	(72,800)	(2,550,594)	(5١,7١6)	-	إضافات (استبعادات)
(3,9١3,١4١)	(650,807)	(١85,769)	(35,704)	(495,957)	(2,302,69١)	(242,2١3)	فروقات عملات أجنبية
78,١99,995	20,١83,073	12,973,78١	1,362,١١2	21,009,١90	١8,7١5,39١	3,956,448	الرصيد في نهاية السنة
							الاستهلاك المتراكم:
42,555,594	١2,494,١46	10,083,755	84١,١63	١3,54١,١94	5,595,336	-	استهلاك متراكم في بداية السنة
5,559,420	1,894,5١2	1,243,859	١70,464	١,940,809	309,776	-	استهلاك السنة
(5,082,687)	(827,959)	(١,922,784)	(4١,860)	(2,238,370)	(5١,7١4)	-	(استبعادات)
(425,١96)	(١6١,089)	(59,833)	(١2,78١)	(١2١,05١)	(70,442)	-	فروقات عملات أجنبية
42,607,١3١	١3,399,6١0	9,344,997	956,986	١3,١22,582	5,782,956	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
35,592,864	6,783,463	3,628,784	405,١26	7,886,608	١2,932,435	3,956,448	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
2,١78,02١	734,892	-	-	3١8,١50	١,١24,979	-	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات *
37,770,885	7,5١8,355	3,628,784	405,١26	8,204,758	١4,057,4١4	3,956,448	صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة
							20١1

78,927,658	18,128,444	13,389,957	1,589,606	20,658,126	21,055,439	4,106,086	الخلفه: الرصيد في بداية السنة إضافات (استبعادات) فروقات عملات أجنبية الرصيد في نهاية السنة الاستهلاك المتراكم: استهلاك متراكم في بداية السنة استهلاك السنة (استبعادات) فروقات عملات أجنبية الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات * صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة
7,588,782	2,395,078	1,103,865	1,885	1,758,780	1,987,432	341,742	
(1,189,541)	(464,010)	(243,750)	(83,880)	(397,901)	-	-	
(3,312,835)	(478,855)	(169,250)	(36,995)	(403,892)	(1,973,073)	(250,770)	
82,014,064	19,580,657	14,080,822	1,470,616	21,615,113	21,069,798	4,197,058	
38,448,031	11,137,049	9,016,044	724,228	12,249,367	5,321,343	-	
5,303,349	1,834,029	1,297,818	195,371	1,644,220	331,911	-	
(979,209)	(397,976)	(196,669)	(70,744)	(313,820)	-	-	
(216,577)	(78,956)	(33,438)	(7,692)	(38,573)	(57,918)	-	
42,555,594	12,494,146	10,083,755	841,163	13,541,194	5,595,336	-	
39,458,470	7,086,511	3,997,067	629,453	8,073,919	15,474,462	4,197,058	
3,458,504	2,695,600	-	-	524,947	237,957	-	
42,916,974	9,782,111	3,997,067	629,453	8,598,866	15,712,419	4,197,058	

* تبلغ قيمة الانترزيمات المالية لاقتناء ممتلكات ومعدات 5١3,902 دينار لسنة 20١2 حيث يتم تسديدها وفقاً لشروط التعاقد على شراء هذه الموجودات.

- تبلغ تكلفة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل 23,593,942 دينار لسنة 20١2 (2١,١24,390 دينار لعام 20١١).

13- موجودات غير ملموسة		
يشمل هذا البند على أنظمة وبرامج حاسوب تفاصيلها كما يلي:		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول
2011	2012	
دينار	دينار	
2,058,972	2,683,432	رصيد بداية السنة
1,180,128	234,219	إضافات خلال السنة
(555,668)	(658,136)	الإطفاء للسنة
2,683,432	2,259,515	رصيد نهاية السنة

14- موجودات أخرى		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		31 كانون الأول
2011	2012	
دينار	دينار	
-	630,578	معاملات في الطريق
6,346,050	8,669,812	فوائد وإيرادات برسم القبض
2,193,252	1,553,022	مصروفات مدفوعة مقدماً
21,633,040	29,072,991	موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون*
6,862,000	6,935,000	موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون
12,301,657	5,471,505	شيكات مقاصة
3,681,808	10,433,412	مدينون وأرصدة مدينة أخرى**
53,017,808	62,766,320	

* فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءٍ لديون هالكة:		
عقارات مستملكة		
2011	2012	
دينار	دينار	
22,486,744	21,633,040	رصيد بداية السنة
632,248	8,829,768	إضافات
(1,459,137)	(1,124,657)	استبعادات
(26,815)	(265,160)	(خسارة) التدني – إيضاح (32)
21,633,040	29,072,991	رصيد نهاية السنة

- بموجب قانون البنوك الأردني ، يتوجب بيع المباني والأراضي التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ إستملكها، وللبنك المركزي في حالات إستثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد أقصى.

** يشمل هذا البند على مبلغ 4,509,912 دينار يمثل الدفعات المقدمة لقاء إستملاك أراضي وعقارات (341,226 دينار كما في 31 كانون الأول 2011).

15- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية					
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		31 كانون الأول 2012		31 كانون الأول 2011	
داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	396,857	396,857	28,430	1,066,017	1,094,447
10,000,000	24,639,933	34,639,933	10,000,000	122,324,170	132,324,170
10,000,000	25,036,790	35,036,790	10,028,430	123,390,187	133,418,617

16- ودائع عملاء					
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		31 كانون الأول 2012			
أفراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	البيان
224,573,211	61,438,341	71,859,839	20,696,716	378,568,107	حسابات جارية وتحت الطلب
515,163,287	1,074,595	14,865,726	241,881	531,345,489	ودائع التوفير
237,574,961	107,355,116	61,256,477	128,308,842	534,495,396	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
104,723,479	91,344	3,375,878	-	108,190,701	شهادات إيداع
1,082,034,938	169,959,396	151,357,920	149,247,439	1,552,599,693	المجموع

		31 كانون الأول 2011			
أفراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	البيان
213,579,523	73,587,503	52,183,594	25,032,296	364,382,916	حسابات جارية وتحت الطلب
470,338,472	729,852	12,370,113	202,396	483,640,833	ودائع التوفير
291,711,634	174,428,167	28,156,499	94,690,437	588,986,737	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
57,852,858	1,542,344	1,593,960	-	60,989,162	شهادات إيداع
1,033,482,487	250,287,866	94,304,166	119,925,129	1,497,999,648	المجموع

- بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام الأردني داخل المملكة 133,769,158 دينار أي ما نسبته 8.6% من إجمالي الودائع للسنة (119,925,129 دينار، أي ما نسبته 8% في السنة السابقة).

- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 594,415,758 دينار أي ما نسبته 38.29% من إجمالي الودائع للسنة (523,801,664 دينار أي ما نسبته 34.97% في السنة السابقة).

- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 2,161,731 دينار أي ما نسبته 0.14% من إجمالي الودائع للسنة (1,987,219 دينار أي ما نسبته 0.13% في السنة السابقة).

- بلغت الودائع الجامدة 49,358,669 دينار للسنة (45,119,796 دينار في السنة السابقة).

17- تأمينات نقدية		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		31 كانون الأول
2011	2012	
دينار	دينار	
78,319,209	64,179,624	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
23,707,198	20,491,960	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
102,026,407	84,671,584	المجموع

18- مخصصات متنوعة					
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		رصيد بداية السنة	المخصص المكون خلال السنة	المخصص خلال السنة	فرق عملات أجنبية
2012		دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص تعويض نهاية الخدمة		6,232,391	1,792,821	(933,503)	-
مخصص القضايا المقامة ضد البنك		650,969	-	(37,699)	-
مخصصات متنوعة		81,571	26,161	(29,169)	16,354
		<u>6,964,931</u>	<u>1,818,982</u>	<u>(1,000,371)</u>	<u>16,354</u>
2011					
مخصص تعويض نهاية الخدمة		6,014,027	1,103,779	(885,415)	-
مخصص القضايا المقامة ضد البنك		570,652	250,000	(169,683)	-
مخصصات أخرى		8,943	74,167	-	(1,539)
		<u>6,593,622</u>	<u>1,427,946</u>	<u>(1,055,098)</u>	<u>(1,539)</u>

19- ضريبة الدخل		
أ- مخصص ضريبة الدخل		
إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:		
رصيد بداية السنة	2012	2011
ضريبة الدخل المدفوعة	10,728,749	دينار
ضريبة الدخل المستحقة	(13,336,062)	دينار
رصيد نهاية السنة	19,975,185	دينار
تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل الموحد ما يلي:	17,367,872	10,728,749
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	19,975,185	12,366,004
موجودات ضريبية مؤجلة للسنة - إضافة	(7,719,082)	(992,973)
إطفاء موجودات ضريبية مؤجلة	776,545	1,730,231
	13,032,648	13,103,262

- تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية في الأردن على البنوك 30% ، علماً أن نسبة ضريبة الدخل القانونية في فلسطين والتي يوجد للبنك استثمارات وفروع فيها 16 % وفي سورية (شركة تابعة) 25% .
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن حتى نهاية عام 2010، كما قد قام البنك بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للعام 2011، وهو بصدد التوصل لتسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن ذلك العام.
- تقدم بنك الأردن – فروع فلسطين بكشف التقدير الذاتي عن عامي 2008 و2009 وتم رصد المخصصات اللازمة. أصدرت دائرة ضريبة الدخل اشعارات تقدير عن عامي 2008 و2009 عدلت بموجبه الضريبة لتبلغ 3,125,000 دينار أردني نتيجة رد كامل نفقة الفوائد والعمولات المدفوعة ومساهمة البنك في صندوق الإذخار وجانب من نفقة الإيجارات بسبب عدم إقتطاع البنك ضريبة الخصم بالمصدر من المستفيدين في حين يعتقد البنك أن ضريبة الدخل المستحقة عن تلك السنوات يجب الا تزيد عن مبلغ 1,805,000 دينار أردني وهو ما تم تخصيصه في سجلات البنك المحاسبية وما تم تسديده فعلياً قبل التوجه للقضاء . هذا وما زالت القضية منطوية أمام المحاكم المختصة.
- حصل البنك على مخالفات ضريبية نهائية من دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن الأعوام 2010 و2011.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بما يخص شركة تفوق للاستثمارات المالية (شركة تابعة) حتى نهاية العام 2010، كما قامت الشركة بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للعام 2011، وهي بصدد التوصل لتسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ذلك العام.

ب- موجودات/مطلوبات ضريبية مؤجلة					
2012			2011		
المبالغ المحركة	المبالغ المؤجلة	الرصيد في نهاية السنة	الخبرية المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	17,000,000	17,000,000	5,100,000	-	-
2,866,799	-	4,793,659	1,583,343	2,119,669	2,119,669
933,503	1,792,821	7,091,709	2,213,292	1,810,494	1,810,494
7,058	483,588	1,066,776	352,495	163,286	163,286
37,699	-	613,270	187,399	191,787	191,787
73,527	-	338,687	104,813	22,058	22,058
7,097,890	-	7,079,808	2,123,942	2,129,367	2,129,367
3,862,284	442,678	9,943,460	2,485,865	965,571	965,571
26,167,765	4,305,819	47,927,369	14,151,149	7,402,232	7,402,232
ب- مطلوبات ضريبية مؤجلة					
58,471	-	7,237,256	2,171,177	2,188,718	2,188,718
3,387,552	4,468,893	10,549,593	3,711,783	1,415,776	1,415,776
10,683,279	4,522,364	11,630,934	5,882,960	3,604,494	3,604,494

- تشمل المعلومات الضريبية المؤجلة 2012 1,415,776 دينار للسنة السابقة تمثل الالتزامات الضريبية من أرباح تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل التي تظهر ضمن إحتياطي تقييم موجودات مالية في حقوق الملكية بمعدل ضريبة دخل 30%، علماً بأن هذه الأرباح لا تخضع للضريبة في فلسطين. إضافة إلى 2,171,177 دينار والذي يمثل المطوبات الضريبية المؤجلة على أرباح الموجودات المالية العديدة ضمن الأرباح المدورة نتيجة التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتعاذر المالية رقم (9).

- إن الحركة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي:			
2012		2011	
موجودات	مطلوبات	موجودات	مطلوبات
دينار	دينار	دينار	دينار
7,402,232	3,604,494	8,217,405	2,989,127
7,719,082	3,249,255	992,973	615,367
(776,545)	(970,789)	(1,730,231)	-
(193,620)	-	(77,915)	-
14,151,149	5,882,960	7,402,232	3,604,494

ج- فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:		
	2012	2011
	دينار	دينار
الربح المحاسبي	46,222,214	49,673,963
أرباح غير خاضعة للضريبة	(7,000,518)	(11,363,335)
مصروفات غير مقبولة ضريبياً	20,973,007	2,287,774
الربح الضريبي	60,194,703	40,598,402
نسبة ضريبة الدخل	%33.2	%30.45
	19,975,185	12,366,004

- إن ضرائب الدخل المؤجلة البالغة 14,151,149 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 الناجمة عن الفروقات الزمنية للمخصصات الخاصة للديون غير العاملة ومخصص تعويض ترك الخدمة وصافي الفوائد المعلقة والمخصصات الأخرى والمحملة على قائمة الدخل الموحد في السنوات السابقة محتسبة على أساس متوسط معدل ضريبة 29.53% وترى الإدارة بأنه سوف يتم الاستعادة من هذه المنافع الضريبية من الأرباح المتوقع تحقيقها في المستقبل.

20- مطلوبات أخرى		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
	31 كانون الأول	
	2012	2011
	دينار	دينار
فوائد مستحقة غير مدفوعة	7,747,595	6,614,039
شيكات مقبولة الدفع	5,159,044	7,195,583
أمانات مؤقتة	5,637,085	1,755,009
أرباح مساهمين غير موزعة	1,079,722	1,711,055
تأمينات صناديق حديدية	143,681	137,609
تأمينات عقارات مباعة	-	8,000
مطلوبات أخرى*	2,725,220	3,385,796
	22,492,347	20,807,091

* إن تفاصيل بند المطلوبات الأخرى هي كما يلي:		
	31 كانون الأول	
	2012	2011
	دينار	دينار
معاملات في الطريق	-	508,447
أمانات الضمان الاجتماعي	221,655	226,133
ضريبة الدخل	1,280,391	538,701
مصروفات مستحقة	896,619	1,622,303
حوالات واردة	127,550	290,052
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
أرباح مشتقات مالية غير متحققة	-	14,670
أرصدة دائنة أخرى	144,005	130,490
	2,725,220	3,385,796

21- رأس المال المكتتب به

- يبلغ رأس المال المكتتب به (155.1) مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2012 (155.1 مليون كما في 31 كانون الأول 2011).

- يبلغ رأس المال المكتتب به في نهاية السنة (155.1) مليون دينار موزعاً على (155.1) مليون سهم قيمة السهم الواحد الاسمية دينار.

22- الاحتياطيات

- احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

- احتياطي اختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال العام 2012 (20% خلال العام 2011 والأعوام السابقة). يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة رسملته أو توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين .

- احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية الأخرى .

- احتياطي خاص

يمثل هذا البند احتياطي التقلبات الدورية والمحتسب وفقاً لتعليمات سلعة النقد الفلسطينية وذلك بما يخص فروع البنك العاملة في فلسطين.

- إن الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

اسم الاحتياطي	المبلغ	طبيعة التقييد
	دينار	
احتياطي قانوني	48,583,716	حسب قانون البنوك والشركات
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	11,076,830	متطلبات السلطات الرقابية
احتياطي خاص	1,788,281	متطلبات السلطات الرقابية

23- فروق ترجمة عملات أجنبية

يمثل هذا البند فرقاً ناتجاً عن ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة (بنك الأردن – سورية) عند توحيد القوائم المالية.

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:		
	2012	2011
	دينار	دينار
رصيد في بداية السنة	(3,657,895)	134,706
التغير في ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة خلال السنة*	(866,654)	(3,792,601)
الرصيد في نهاية السنة	(4,524,549)	(3,657,895)

* يشمل هذا البند صافي حصة البنك من القلع البنيوي للإستثمار في رأس مال بنك الأردن – سورية للعام 2012.

24- احتياطي القيمة العادلة بالصافي

أ- إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		31 كانون الأول
2011	2012	
دينار	دينار	
-	1,649,820	الرصيد في بداية السنة
3,065,596	7,526,468	أرباح غير متحققة / أسهم - بالصافي
(1,415,776)	(2,296,007)	مطلوبات ضريبية مؤجلة
1,649,820	6,880,281	الرصيد في نهاية السنة

* يظهر احتياطي القيمة العادلة بالصافي بعد تنزيل المطلوبات الضريبية المؤجلة كما في 31 كانون الأول 2012.

25- أرباح مدورة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		2011	2012
دينار	دينار		
33,290,553	41,889,198	الرصيد في بداية السنة	
7,635,938	-	أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	
(16,500,000)	(23,265,000)	أرباح موزعة على المساهمين	
36,043,069	36,289,465	أرباح السنة	
(15,566,874)	(10,986,509)	المحول إلى الاحتياطيات	
809,569	102,514	أرباح بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر	
(4,019,058)	-	زيادة رأس المال	
196,001	(159,826)	فروقات ترجمة عملات أجنبية	
41,889,198	43,869,842	الرصيد في نهاية السنة*	

* يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 14,151,149 دينار مقيد التصرف فيه مقابل منافع ضريبية مؤجلة كما في 31 كانون الأول 2012 (7,402,232 دينار كما في 31 كانون الأول 2011).

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 890,541 دينار يمثل أرباح تقييم الشركة الحليفة، وبموجب طلب البنك المركزي الأردني يحظر التصرف بها لحين تحققها.

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 5,227,172 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي رقم (9)، إضافة إلى مبلغ 8,277 دينار يمثل أرباح فروقات إعادة تقييم للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، وبموجب طلب هيئة الأوراق المالية يحظر التصرف به لحين تحققه.

26- أرباح مقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة توزيع أرباح ما نسبته 15% من رأس المال نقداً على المساهمين أي ما يعادل 23,265,000 دينار، وهذا خاضع لموافقة الهيئة العامة للمساهمين في حين تم في السنة 2011 توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 15% بمبلغ 23,265,000 دينار.

27- الفوائد الدائنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		2011	2012
دينار	دينار		
		تسهيلات ائتمانية مباشرة:	
26,200,303	26,258,279	للأفراد (التجزئة):	
378,653	736,452	حسابات جارية مدينة	
21,664,990	21,280,649	قروض وكمبيالات	
4,156,660	4,241,178	بطاقات الائتمان	
11,765,192	14,384,303	القروض العقارية	
51,774,044	47,880,607	الشركات:	
39,356,763	32,342,272	الشركات الكبرى:	
7,654,687	6,143,181	حسابات جارية مدينة	
31,702,076	26,199,091	قروض وكمبيالات	
12,417,281	15,538,335	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	
3,904,913	4,695,824	حسابات جارية مدينة	
8,512,368	10,842,511	قروض وكمبيالات	
2,555,140	5,670,163	الحكومة والقطاع العام	
607,090	420,574	أرصدة لدى بنوك مركزية	
2,816,096	3,273,949	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	
15,458,216	22,588,577	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	
111,176,081	120,476,452	المجموع	

28- الفوائد المدينة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		2011	2012
دينار	دينار		
1,929,432	1,726,061	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	
		ودائع عملاء:	
118,782	213,696	حسابات جارية وتحت الطلب	
2,016,623	2,113,023	ودائع توفير	
20,686,283	21,866,588	ودائع لأجل وخاضعة للإشعار	
1,939,556	3,853,336	شهادات إيداع	
1,624,548	1,310,839	تأمينات نقدية	
2,003,298	2,085,279	رسوم ضمان الودائع	
30,318,522	33,168,822		

29- صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
2011	2012	
دينار	دينار	
		عمولات دائنة:
5,462,455	5,985,917	عمولات تسهيلات مباشرة
3,501,050	3,090,212	عمولات تسهيلات غير مباشرة
7,614,384	8,651,268	عمولات أخرى
(280,439)	(408,252)	ينزل: عمولات مدينة
<u>16,297,450</u>	<u>17,319,145</u>	صافي إيرادات العمولات

30- أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
2011	2012	
دينار	دينار	
513,282	(414,961)	ناتجة عن التداول / التعامل
<u>5,739,722</u>	<u>3,617,673</u>	ناتجة عن التقييم
<u>6,253,004</u>	<u>3,202,712</u>	

31- أرباح وعوائد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:				
المجموع	أرباح متحققة	أرباح (خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	2012
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
16,440	94	8,277	8,069	16,440
<u>16,440</u>	<u>94</u>	<u>8,277</u>	<u>8,069</u>	

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	أرباح متحققة	أرباح (خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	2011
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
4,050,011	3,762,725	865	288,151	4,050,011
<u>4,050,011</u>	<u>3,762,725</u>	<u>865</u>	<u>288,151</u>	

32- إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
2011	2012	
دينار	دينار	
662,465	409,945	إيرادات مستردة من سنوات سابقة
571,293	1,509,579	أرباح بيع موجودات آلت ملكيتها للبنك
391,365	530,565	إيرادات البريد والهاتف وسويفت
106,982	76,803	إيجارات مقبوضة من عقارات البنك
1,262	(577,949)	(خسائر) أرباح بيع ممتلكات ومعدات
1,160,444	3,550,442	فوائد معلقة معادة للإيرادات
(26,815)	(265,160)	(خسارة) التدني في قيمة أراضي وعقارات برسم البيع
<u>494,400</u>	<u>1,096,796</u>	إيرادات أخرى
<u>3,361,396</u>	<u>6,331,021</u>	

33- نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
2011	2012	
دينار	دينار	
20,167,363	21,907,321	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
1,591,506	1,815,309	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
1,089,385	1,367,966	مساهمة البنك في صندوق الادخار
1,086,244	1,244,126	نفقات طبية
168,605	400,333	تدريب الموظفين
503,267	531,409	مياومات سفر وتنقلات
<u>24,606,370</u>	<u>27,266,464</u>	

34- مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
2011	2012	
دينار	دينار	
2,689,272	2,940,831	إيجارات
1,017,567	1,063,278	قرطاسية ومطبوعات
1,519,747	1,684,905	بريد وهاتف وسويفت
1,938,404	2,146,975	صيانة وتصليلات وتنظيفات
3,106,670	2,416,132	رسوم ورخص وضرائب
2,727,235	2,227,340	إعلانات واشتراكات
717,147	903,087	رسوم تأمين
1,170,661	1,974,472	إتارة وتدقئة
393,130	213,746	تبرعات وإعانات
273,370	215,291	ضيافة
380,473	1,042,564	أتعاب مهنية وقانونية
563,816	684,769	متفرقة أخرى
<u>55,000</u>	<u>55,000</u>	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
<u>16,552,492</u>	<u>17,568,390</u>	

35- حصة السهم من الربح للسنة		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
2011	2012	
دينار	دينار	
36,043,069	36,289,465	الربح للسنة (مساهمي البنك)
142,786,301	155,100,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
		حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)
0.252	0.234	أساسي
0.252	0.234	مخفض

36- النقد وما في حكمه		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
31 كانون الأول		
2011	2012	
دينار	دينار	
180,389,546	239,672,721	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر
294,292,533	248,205,341	يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
(133,418,617)	(35,036,790)	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
(6,010,382)	(5,865,996)	أرصدة مقيدة السحب
335,253,080	446,975,276	

37- مشتقات أدوات مالية						
إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي:			مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)	قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة	2012
آجال القيمة العادلة الاعتبارية (الإسمية) حسب الاستحقاق						
المجموع	من 3-12 شهر	خلال 3 أشهر	دينار	دينار	دينار	- عقود شراء عملات أجنبية
60,669,134	-	60,669,134	60,996,134	70,690	1,893,886	المجموع
60,669,134	-	60,669,134	60,996,134	70,690	1,893,886	
إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي:			مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)	قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة	2011
آجال القيمة العادلة الاعتبارية (الإسمية) حسب الاستحقاق						
المجموع	من 3-12 شهر	خلال 3 أشهر	دينار	دينار	دينار	- عقود شراء عملات أجنبية
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	المجموع
3,313,738	2,369	3,311,369	3,313,738	14,670	-	
3,313,738	2,369	3,311,369	3,313,738	14,670	-	

تدل القيمة الاعتبارية (الاسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

38- المعاملات مع أطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والشركة الحليفة وكبار المساهمين ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية.

إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركة ذات العلاقة تعتبرعاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة:							
المجموع 31 كانون الأول		الجهة ذات العلاقة					
		كبار المساهمين	اعضاء مجلس الإدارة	المدراء التنفيذيين	صندوق ادخار موظفي البنك	أطراف أخرى	
2011	2012	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد:
7,673,478	10,463,266	5,545,482	-	567,664	3,097,024	1,253,096	تسهيلات ائتمانية
15,323,975	3,420,743	924,902	110,335	1,405,314	393,777	586,415	ودائع
9,300	52,788	13,995	-	-	22,545	16,248	التأمينات النقدية
							بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد:
1,350,685	188,988	70,904	-	-	3,000	115,084	كفالات
المجموع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول							
		2011	2012	دينار	دينار	دينار	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	عناصر قائمة الدخل الموحد:
975,756	530,945	303,474	-	29,107	43,375	154,989	فوائد وعمولات دائنة
190,337	116,448	42,159	35,902	16,041	2,651	19,695	فوائد وعمولات مدينة

وقد كان أدنى سعر فائدة بنسبة 4.9% على سلف وقروض إسكان الموظفين في حين بلغ أدنى سعر فائدة على القروض لذوي العلاقة بنسبة 3.61% وأعلى سعر فائدة مقبوضة 10% على القروض أما أعلى نسبة فائدة مدفوعة لذوي العلاقة هي 6.5% وأدنى سعر فائدة مدفوعة 0.025%.

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للبنك:			
31 كانون الأول			
2011	2012		
دينار	دينار		
1,489,494	1,872,931	رواتب ومكافآت	
36,000	36,000	تنقلات وأمانة سر	
1,525,494	1,908,931	المجموع	

39- إدارة المخاطر

أولاً: الإفصاحات الوصفية:

يقوم البنك بإدارة المخاطر المصرفية عن طريق تحديد المخاطر التي يمكن التعرض لها وسبل مواجهتها وتخفيفها ، ضمن إطار كلي لإدارة المخاطر وذلك استناداً لأفضل المعايير والأعراف والممارسات المصرفية حيث تم الفصل ما بين دوائر المخاطر ودوائر تنمية الأعمال ودوائر العمليات (التنفيد).

شكل البنك لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية لتتولى تحليل ودراسة ومراقبة المخاطر أولاً بأول ورفع تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتولى بدورها العمل على ضمان وجود نظام رقابي داخلي فعال والتحقق من حسن أدائه كما يقر المجلس سياسات إدارة المخاطر بشكل عام ويحدد إطارها .

تتولى اجهزة ادارة المخاطر مسؤولية ادارة مختلف انواع المخاطر من حيث:

– اعداد السياسات واعتمادها من مجلس الادارة.

– تحليل جميع انواع المخاطر (ائتمان، سوق، عمليات).

– تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من انواع المخاطر.

– تزويد مجلس الادارة والاداره العليا بكشوفات ومعلومات عن قياس المخاطر في البنك بشكل نوعي وكمي.

قام البنك بإعداد متطلبات احتساب مقررات بازل III وتقييم اثرها على البنك وكذلك إجراء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني.

مخاطر الائتمان

تشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى الحاق خسائر مالية للبنك.

وفي هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال ما يلي:

1- مجموعة من الدوائر المتخصصة المستقلة لإدارة مخاطر الائتمان وكما يلي:

– دائرة ائتمان الشركات (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات).

– دائرة ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة (SME'S) "تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة".

– دائرة ائتمان الأفراد (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان المحافظ الائتمانية للأفراد).

2- الفصل ما بين دوائر تنمية الأعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.

3- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر.

4- نظام تصنيف ائتماني للعملاء (Risk Rating Systems) يتم من خلاله تصنيف العملاء إلى عشرة مستويات وفقاً لما يلي:

– تصنيف مخاطر المقترض (القطاع الاقتصادي، الإدارة، الوضع المالي، الخبرة... الخ).

– تصنيف مخاطر الائتمان (يتم إعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الائتمان).

– تصنيف الضمان (يتم إعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الضمانه المقدمة).

5- تحديد التركزات الائتمانية على مستوى (نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، التوزيع الجغرافي، المحافظ الائتمانية... الخ). وتتولى إدارة مخاطر الائتمان كلٌ ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركزات.

6- نظام الصلاحيات وإدارة العلاقة:

يعتمد بنك الأردن نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وإدارة العلاقة لمختلف أنشطة الائتمان.

7- تحديد اساليب تخفيف المخاطر:

يتبع بنك الأردن أساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي:

– تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده.

– التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداه.

– استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص.

– دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان.

– التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تفعيلتها للائتمان الممنوح أولاً بأول.

– لجان متخصصة للموافقة على الائتمان.

8- دوائر تنفيذ الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالإضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.

9- تطبيق أنظمة آلية لإدارة الائتمان (Crems,E-loan).

10- دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.

11- لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية ولجنة لإدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة لمراجعة سياسات واستراتيجيات الائتمان والاستثمار والمخاطر.

12- تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوفات المستخرجة وآليه تصعيدها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

13- تحليل التقلبات الاقتصادية والتغيّرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية.

14- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing):

(بهدف اختبار قدرة البنك لمواجهة سيناريوهات مفترضة تتصف بأنها قاسية وذات احتمالية حدوث قليلة فقد تم افتراض السيناريوهات التالية وتم احتساب تأثيرها على الوضع المالي للبنك ونسبة كفاية رأس المال).

– تعثر التسهيلات الممنوحة لتمويل التجارة العامة بنسبة 15% وتعثر التسهيلات الممنوحة لتمويل قطاع السياحة بنسبة 15%، ارتفاع التسهيلات الائتمانية الممنوحة لتمويل قطاع الصناعة 25% ، تعثر التسهيلات الممنوحة لقطاع الانشاءات 10% .

– تعثر أكبر ثلاثة مقترضين ضمن القطاعات التالية (السياحة، الصناعة، الانشاءات، التجارة العامة) وذلك بتصنيف تسهيلاتهم غير عاملة.

15- التقارير الرقابية:

تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوفات الرقابية:

– المراقبة اليومية:

التجاوزات الائتمانية، السقوف المستحقة غير المجددة، الحسابات المستحقة.... وغيرها .

– مراقبة جودة وتوزيع المحفظة الائتمانية.

– تصنيف المخاطر الائتمانية، القطاع الاقتصادي، نوع الائتمان، الضمانات، التركزات، اتجاهات جودة الأصول الائتمانية..... وغيرها .

– مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى العميل، المنطقة الجغرافية، نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، تاريخ الاستحقاق، نوع الضمان..... وغيرها .

ورفع هذه التقارير بشكل شهري إلى لجنة إدارة المخاطر/ الإدارة التنفيذية، وبشكل دوري إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، أما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع إلى المدير العام أولاً بأول.

مخاطر التشغيل

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية، وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في البنك منذ سنة 2003 وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية منذ ذلك التاريخ وتتبع إدارياً إلى إدارة المخاطر.

ويتولى البنك إدارة مخاطر العمليات ضمن الأسس التالية:

- 1- إعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.
- 2- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر العمليات (CARE).
- 3- إنشاء Risk Profile يتضمن كافة أنواع مخاطر العمليات والإجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل وحدة من وحدات البنك.
- 4- تتولى إدارة التدقيق الداخلي تقييم مدى صحة الفحوصات الشهرية القائمة على التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيف هذه الوحدات ضمن معايير التصنيف المعتمدة بهذا الخصوص وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها أولاً بأول.
- 5- التقييم المستمر لـ Risk Profile:
- تطبيق التقييم الذاتي (CRSA) كأداة لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييمها باستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالإضافة للتأكد من كفاءة عمل الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث الـ Risk Profile أولاً بأول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.
- 6- بناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير دورية بتركز هذه الأخطاء ونوعيتها إلى لجنة إدارة المخاطر / الإدارة التنفيذية.
- 7- تطبيق معايير التصنيف وتقييم وحدات البنك ضمن أسس ومعايير دولية حسب البيئة الرقابية.
- 8- بناء وتحديد مؤشرات الأداء Key Risk Indicators على مستوى البنك.
- 9- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
- 10- تزويد لجنة إدارة المخاطر المختلفة سواء على مستوى الإدارة التنفيذية او مجلس الإدارة بكشوفات دورية (شهري، ربع سنوي، نصف سنوي، سنوي) تعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف وحدات البنك.

مخاطر الامتثال

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك (مخالفة/ انتهاك) بالقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

- وفي هذا الإطار فقد تم تأسيس دائرة الامتثال ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والمدرية والأنظمة الآلية وأناط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:
- اعداد سياسة الامتثال واعتمادها من قبل مجلس الادارة وتطبيقها على ارض الواقع والتي تتضمن اسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر.
 - تطبيق نظام آلي لادارة مخاطر الامتثال .
 - تقييم واعتماد كافة سياسات واجراءات العمل والتأكد من امتثالها للقوانين والتشريعات والتعليمات النازمة لاعمال البنك.
 - اعتماد وتطبيق مصفوفات الامتثال التي تتضمن الحد من مخالفة القوانين والتعليمات وتأكيد الامتثال بها لدائرة الامتثال بشكل دوري حسب طبيعة ونوع المصفوفة.
 - دراسة وتقييم وتحليل شكاوي العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوي وتركزها وتأثيرها .
 - تطبيق وتعميم دليل السلوك المهني على كافة موظفي البنك.
 - اعداد وتطبيق آلية إدارة تعارض المصالح.
 - التدريب والتأهيل لكافة موظفي البنك.
 - تزويد مجلس الادارة والادارة العليا بكشوفات دورية تتضمن الاختراقات وعدم الامتثال على مستوى كل وحده من وحدات البنك.

اما بخصوص مكافحة عمليات غسل الاموال، فقد تم تأسيس وحدة مستقله ضمن دائرة الامتثال وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً إلى دائرة الامتثال ويتولى البنك إدارة وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب ضمن الأسس التالية:

- 1- إعداد سياسة مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب واعتمادها من قبل مجلس الادارة وبما يتوافق مع تعليمات مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم (51) لسنة 2010 وتطبيقها على أرض الواقع.
- 2- تطبيق نظام آلي للتحقق من كافة العمليات اليومية للعملاء.
- 3- تصنيف العملاء حسب درجة المخاطر.
- 4- التحقق الآلي والدوري من عدم إدراج عملاء البنك ضمن القوائم المحظور التعامل معها .
- 5- التحقق الدوري من العملاء ذوي المخاطر المرتفعة.
- 6- التوعية والتثقيف لكافة موظفي البنك كل ضمن اختصاصه.

مخاطر السيولة

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر، وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

- مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد - مثل تحصيل الذمم - أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

- مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

ويتولى البنك إدارة مخاطر السيولة ضمن المعطيات التالية:

- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السيولة.

- إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن:

- إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

- لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

- خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan

- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة من خلال:

- تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.

- مراقبة سقوف، وجودة المحفظة الاستثمارية.

- تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعاً لمليعتها .

- مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات.

- الموازنة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر / التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة.

ثانياً: الإفصاحات الكمية:

(39/أ) مخاطر الائتمان

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى).		
2011	2012	
دينار	دينار	
		بنود داخل قائمة المركز المالي
133,572,347	188,937,517	أرصدة لدى بنوك مركزية
294,292,533	248,205,341	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	8,862,500	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,046,500,369	930,627,322	التسهيلات الائتمانية :
195,957,709	210,490,221	للافراد
167,963,214	168,473,526	القروض العقارية
599,672,734	467,559,830	الشركات
442,506,634	343,604,411	الشركات الكبرى
157,166,100	123,955,419	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
82,906,712	84,103,745	للحكومة والقطاع العام
36,737,428	44,477,928	موجودات مالية بالقيمة العادلة
-	1,823,196	مشتقات أدوات مالية
378,726,204	415,833,645	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أسناد وسندات وأذونات)
34,131,785	36,426,232	الموجودات الأخرى
		بنود خارج قائمة المركز المالي
85,017,577	87,036,385	كفالات
66,555,912	33,872,793	اعتمادات
23,801,141	17,622,662	قبولات
102,821,092	95,018,224	سقوف تسهيلات غير مستغلة
2,202,156,388	2,108,743,745	الإجمالي

تتكون الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان مقابل التعرضات الائتمانية الواردة أعلاه مما يلي:

استيفاء الضمانات المناسبة وتوثيقها بشكل سليم تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص والمتمثلة في الضمانات النقدية والعينية مثل سندات الرهن العقاري ورهن السيارات والآليات والأسهم. هذا بالإضافة إلى الكفالات والمشتقات الائتمانية المزمة لجميع الأطراف والقابلة للتنفيذ قانونياً لدى جميع المحاكم ذات الاختصاص.

نظام تصنيف الائتماني لعملاء البنك والاعتماد على التصنيف الائتماني الصادر عن مؤسسات التصنيف العالمية بخصوص البنوك والشركات.

التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوح أولاً بأول.

التدقيق القانوني لكافة العقود والمستندات المعززة للضمانات وقابلية تنفيذها ضمن الأنظمة والتشريعات والقوانين النافذة لأعمال البنك.

المشتقات المالية والتي تخفف من مخاطر السوق.

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2012							
الشركات							
الإجمالي	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض الحقارية	الأفراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
670,759,116	188,937,517	481,821,599	-	-	-	-	متدنية المخاطر
1,105,701,025	264,375,485	-	100,244,454	387,305,391	133,432,192	220,343,503	مقبولة المخاطر
							منها مستحقة (*) :
25,994,835	-	-	1,835,690	18,507,194	1,360,706	4,291,245	لخاية 30 يوم
5,158,392	-	-	209,280	2,766,247	240,125	1,942,740	من 31 لخاية 60 يوم
83,082,316	-	-	18,936,233	56,240,966	4,462,429	3,442,688	تحت المراقبة
113,116,625	-	-	18,555,762	34,461,012	36,807,053	23,292,798	غير عاملة:
16,439,154	-	-	1,756,475	3,600,758	8,660,245	2,421,676	دون المستوى
20,883,794	-	-	4,858,161	8,633,351	4,663,121	2,729,161	مشحوك فيها
75,793,677	-	-	11,941,126	22,226,903	23,483,687	18,141,961	هالكة
1,972,659,082	453,313,002	481,821,599	137,736,449	478,007,369	174,701,674	247,078,989	المجموع
(12,764,723)	-	-	(2,609,598)	(6,541,722)	(840,047)	(2,773,356)	يطرح: فوائد محلقة
(84,700,678)	-	-	(11,054,923)	(51,117,201)	(5,504,610)	(17,023,944)	يطرح: مخصص الندني
1,875,193,681	453,313,002	481,821,599	124,071,928	420,348,446	168,357,017	227,281,689	الصافي

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:							
31 كانون الأول 2011							
		الشركات					
الجمالي	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
569,881,973	133,572,347	436,309,626	-	-	-	-	متدنية المخاطر
1,248,106,922	300,014,208	-	141,599,577	455,709,427	163,391,281	187,392,429	مقبولة المخاطر
							منها مستحقة (*):
6,478,784	-	-	365,658	3,252,286	1,007,704	1,853,136	لغاية 30 يوم
4,743,458	-	-	2,529,470	790,313	495,466	928,209	من 31 لغاية 60 يوم
74,525,567	-	-	19,027,802	46,593,209	1,861,222	7,043,334	تحت المراقبة
110,612,979	-	-	15,825,658	65,706,960	9,679,658	19,400,703	غير عاملة:
5,587,706	-	-	1,277,455	1,081,195	1,261,859	1,967,197	دون المستوى
6,983,235	-	-	1,734,401	852,440	1,740,827	2,655,567	مشكوك فيها
98,042,038	-	-	12,813,802	63,773,325	6,676,972	14,777,939	هالكة
2,003,127,441	433,586,555	436,309,626	176,453,037	568,009,596	174,932,161	213,836,466	المجموع
(12,038,655)	-	-	(1,877,796)	(7,006,486)	(712,507)	(2,441,866)	يطرح: فوائد معلقة
(67,128,120)	-	-	(8,746,342)	(39,368,724)	(4,121,466)	(14,891,588)	يطرح: مخصص التدني
1,923,960,666	433,586,555	436,309,626	165,828,899	521,634,386	170,098,188	196,503,012	الصافي

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:							
31 كانون الأول 2012							
		الشركات					
الرجالي	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	الضمانات	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	-	متدنية المخاطر
324,639,399	-	73,671,543	71,576,380	146,797,606	32,593,870	32,593,870	مقبولة المخاطر
44,862,142	-	14,648,187	25,479,679	4,596,844	137,432	137,432	تحت المراقبة
53,445,399	-	15,211,881	23,524,809	9,822,773	4,885,936	4,885,936	غير عاملة:
4,456,126	-	1,444,113	1,925,175	891,748	195,090	195,090	دون المستوى
10,128,928	-	4,497,113	3,465,210	1,837,409	329,196	329,196	مشكوك فيها
38,860,345	-	9,270,655	18,134,424	7,093,616	4,361,650	4,361,650	هالكة
422,946,940	-	103,531,611	120,580,868	161,217,223	37,617,238	37,617,238	المجموع
							منها:
41,561,586	-	18,832,266	17,366,065	156,248	5,207,007	5,207,007	تأمينات نقدية
325,776,552	-	71,468,595	77,673,607	161,047,957	15,586,393	15,586,393	عقارية
22,185,925	-	3,315,578	18,336,600	-	533,747	533,747	أسهم متداولة
33,422,877	-	9,915,172	7,204,596	13,018	16,290,091	16,290,091	سيارات وآليات
422,946,940	-	103,531,611	120,580,868	161,217,223	37,617,238	37,617,238	المجموع

فيما يلي توزيع القيمة العادية للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:						
31 كانون الأول 2011						الضمانات
الشركات						
الجمالي	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	متدنية المخاطر
400,155,393	-	82,705,968	105,374,646	169,428,211	42,646,568	مقبولة المخاطر
37,118,366	-	16,911,358	15,239,322	4,546,251	421,435	تحت المراقبة
66,926,534	-	10,631,396	44,069,143	8,428,201	3,797,794	غير عاملة:
3,607,018	-	1,022,825	952,330	1,245,605	386,258	دون المستوى
4,406,599	-	1,818,930	597,979	1,651,490	338,200	مشحوك فيها
58,912,917	-	7,789,641	42,518,834	5,531,106	3,073,336	هالكة
504,200,293	-	110,248,722	164,683,111	182,402,663	46,865,797	المجموع
						منها:
55,192,095	-	29,205,374	19,626,757	164,642	6,195,322	تأمينات نقدية
346,960,002	-	72,693,914	79,465,502	182,062,489	12,738,097	عقارية
62,776,952	-	3,017,727	59,170,612	-	588,613	أسهم متداولة
39,271,244	-	5,331,707	6,420,240	175,532	27,343,765	سيارات وآليات
504,200,293	-	110,248,722	164,683,111	182,402,663	46,865,797	المجموع

1) الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، وقد بلغ مجموعها 48,430,405 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 (3,204,874 دينار كما في 31 كانون الأول 2011).

يمثل رصيد الديون المجدولة الديون التي تم جدولتها سواءً ما زالت مصنفة تحت المراقبة أو حولت إلى عاملة.

2) الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح، وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، وقد بلغ مجموعها 37,667,987 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 (5,472,109 دينار كما في 31 كانون الأول 2011).

3) سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:			
مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	الإجمالي	
درجة التصنيف	دينار	دينار	
غير مصنف	-	18,115,791	
حكومية	-	350,780,581	
أسناد وأذونات مكفولة من الحكومة	-	46,937,273	
الإجمالي	-	415,833,645	

4) التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي:									
الإجمالي	دول أخرى	أمريكا	آسيا *	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل المملكة	(توزع حسب بلد الإقامة للطرف المقابل)		
							المنطقة الجغرافية		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	البلد		
188,937,517	-	-	-	-	72,153,801	116,783,716	أرصدة لدى بنوك مركزية		
248,205,341	56,127	8,236,690	823,910	91,415,458	122,689,956	24,983,200	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		
8,862,500	-	-	-	8,862,500	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		
930,627,322	-	-	-	2,751,545	162,657,727	765,218,050	التسهيلات الائتمانية :		
210,490,221	-	-	-	-	28,520,598	181,969,623	الأفراد		
168,473,526	-	-	-	-	7,344,503	161,129,023	القروض العقارية		
467,559,830	-	-	-	2,751,545	99,315,993	365,492,292	الشركات		
343,604,411	-	-	-	2,751,545	53,114,710	287,738,156	الشركات الكبرى		
123,955,419	-	-	-	-	46,201,283	77,754,136	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
84,103,745	-	-	-	-	27,476,633	56,627,112	الحكومة والقطاع العام		
44,477,928				61,896	4,487,572	39,928,460	موجودات مالية بالقيمة العادلة		
1,823,196	-	-	-	-	1,823,196	-	مشتقات أدوات مالية		
415,833,645	-	-	-	-	10,635,000	405,198,645	سندات واستاد وأذونات : موجودات مالية بالكلفة المحفأة		
36,426,232	-	-	-	-	20,495,534	15,930,698	الموجودات الأخرى		
1,875,193,681	56,127	8,236,690	823,910	103,091,399	394,942,786	1,368,042,769	الإجمالي للسنة 2012		
1,923,960,666	21,955,797	11,915,456	120,342	91,836,586	430,642,537	1,367,489,948	الإجمالي للسنة 2011		

* باستثناء دول الشرق الأوسط

5) التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي:									
القطاع الاقتصادي	مالي		صناعة	تجارة	عقارات	إنشعات	زراعة	سيادة وفنادق ومطاعم ومرافق عامة	أسهم
البلد	دينار	دينار							
أرصدة لدى بنوك مركزية أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	188,937,517	-	-	-	-	-	-	-	-
	248,205,341	-	-	-	-	-	-	-	-
	8,862,500	-	-	-	-	-	-	-	-
	2,953,333	148,867,436	200,855,182	168,473,526	-	-	-	-	-
	2,953,333	2,953,333	2,953,333	2,953,333	-	-	-	-	-
	2,332,290	115,734,144	138,404,093	-	-	-	-	-	-
	621,043	33,133,292	62,451,089	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	1,823,196	-	-	-	-	-	-	-	-
	3,328,131	27,970,845	416,696	7,292,783	106,800	-	-	-	-
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحكومة والقطاع العام مشتقات أدوات مالية موجودات مالية بالقيمة العادلة سندات وأستاد وأدوات : ضمن الموجودات المالية بالكلفة المحفأة	-	-	2,481,500	10,635,000	16,819,290	-	-	-	-
	19,843,028	410,274	753,512	45,829	-	-	-	35,118,475	-
	473,953,046	179,730,055	212,660,390	192,631,428	12,216,551	86,551,356	7,503,602	219,109,230	441,196,560
	2012	2012	2012	2012	2012	2012	2012	2012	2012
	2011	2011	2011	2011	2011	2011	2011	2011	2011
	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010
	2009	2009	2009	2009	2009	2009	2009	2009	2009
	2008	2008	2008	2008	2008	2008	2008	2008	2008
	2007	2007	2007	2007	2007	2007	2007	2007	2007
	2006	2006	2006	2006	2006	2006	2006	2006	2006

39/ب مخاطر السوق:

الإفصاحات الوصفية:

هي المخاطر التي تنشأ نتيجة تذبذب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل (أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم). وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة، والعملات، والاستثمار في الأسهم، ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية، وتتضمن كلاً من المخاطر التالية:

- مخاطر أسعار الفائدة.

- مخاطر أسعار الصرف.

- مخاطر التغير في أسعار الأسهم.

- مخاطر السوق: هي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق. وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة، وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الاستثمار سواءً لغرض الاتجار أو التداول.

تنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطلراً على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأسواق.

- تقلبات أسعار الفائدة.

- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً.

- تقلبات أسعار العملات الأجنبية.

- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.

- حيازة المراكز غير المغطاة.

مخاطر أسعار الفائدة

تتجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر التي تتولاها لجنة الموجودات والمطلوبات، ويتبع البنك سياسة التحوط المالي لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وهو التحوط المتعلق بمخاطر مستقبلية متوقعة.

يقوم البنك بوضع وتحليل سيناريوهات لقياس حساسية مخاطر أسعار الفائدة بالإضافة إلى توفير نظام لمراقبة الاختلاف في تاريخ إعادة التسعير بما يضمن ضبط وتخفيض المخاطر ومراعاة المخاطر المقبولة وموازنة آجال استحقاق الموجودات مع المطلوبات، وكذلك فجوات الفوائد والتحوط لأسعارها .

مخاطر العملات الأجنبية:

وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية. وتتضمن السياسة الاستثمارية للبنك مجموعة من الضوابط التي تحد من مثل هذا النوع من المخاطر وتتولى وحدة مخاطر السوق مراقبتها، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- يمنع تجاوز السقوف نهائياً ويتم فوراً تصفية أي جزء يتجاوز الحد الأقصى لأي عملة.

- يتعين على كل متعامل إغلاق المركز فوراً بمجرد وصول الخسارة فيه إلى الحد الأقصى المسموح به.

- تتولى دائرة الخزينة والاستثمار تحليل ومراقبة المراكز المفتوحة يومياً وإغلاق المراكز في حال وجود أي تجاوز للسقوف أو حدود الخسارة أو ارتفاع المخاطر بناءً على تحركات السوق.

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الرئيسية لدى البنك:

31 كانون الأول		
2011	2012	
دينار	دينار	نوع العملة
(1,584,030)	(45,189,523)	دولار أمريكي
(11,095)	16,750	جنيه إسترليني
414,851	(9,577,969)	يورو
73,860	829,966	ين ياباني
1,685,397	4,364,437	عملات أخرى
<u>578,983</u>	<u>(49,556,339)</u>	

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية. معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في بورصة عمان.

إدارة مخاطر السوق

يتبع البنك سياسات مالية واستثمارية لإدارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية محددة، وهناك لجنة لإدارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواءً في قائمة المركز المالي الموحد أو خارجها، وكذلك فقد تم تأسيس وحدة مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية يناط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:

- إعداد منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي.

- إعداد سياسة إدارة مخاطر السوق واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة هذا النوع من المخاطر.

- إعداد آلية لإدارة السقوف الاستثمارية المحلية والخارجية.

- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:

- القيمة المعرضة للمخاطر (VAR).
- تحليل نقطة الأساس (Basis Point).
- اختبار الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
- تقارير وقف سقف الخسارة (Stop Loss Limit).
- تقارير التركزات الاستثمارية على مستوى (التوزيع الجغرافي، والقطاع الاقتصادي، العملة،الأداة،...الخ).
- مراقبة السقوف الاستثمارية.
- مراقبة العمليات الاستثمارية على مستوى (المراكز المالية المفتوحة، الأسهم المحلية والعالمية).

- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة.

الإفصاحات الكمية:

1- مخاطر أسعار الفائدة:

31 كانون الأول 2012			
التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية	
العملة	دينار	دينار	
دولار أمريكي	2%	(903,790)	-
جنيه إسترليني	2%	335	-
يورو	2%	(191,559)	-
ين ياباني	2%	16,599	-
عملات أخرى	2%	87,289	-
31 كانون الأول 2011			
التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية	
العملة	دينار	دينار	
دولار أمريكي	2%	903,790	-
جنيه إسترليني	2%	(335)	-
يورو	2%	191,559	-
ين ياباني	2%	(16,599)	-
عملات أخرى	2%	(87,289)	-

2- مخاطر العملات:

31 كانون الأول 2012			
الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية	
العملة	دينار	دينار	
دولار أمريكي	5%	(2,259,476)	-
جنيه إسترليني	5%	838	-
يورو	5%	(478,898)	-
ين ياباني	5%	41,498	-
عملات أخرى	5%	218,222	-
31 كانون الأول 2011			
الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية	
العملة	دينار	دينار	
دولار أمريكي	5%	(79,202)	-
جنيه إسترليني	5%	(555)	-
يورو	5%	20,743	-
ين ياباني	5%	3,693	-
عملات أخرى	5%	84,270	-

3- مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

31 كانون الأول 2012			
التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية	
المؤشر	دينار	دينار	
بورصة عمان	5%	39,488	1,572,058
بورصة فلسطين	5%	-	171,048
31 كانون الأول 2011			
التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية	
المؤشر	دينار	دينار	
بورصة عمان	5%	40,015	1,196,791
بورصة فلسطين	5%	-	155,710

31 كانون الأول 2011			
التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية	
العملة	دينار	دينار	
دولار أمريكي	2%	(31,681)	-
جنيه إسترليني	2%	(222)	-
يورو	2%	8,297	-
ين ياباني	2%	1,477	-
عملات أخرى	2%	33,708	-
31 كانون الأول 2011			
التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية	
العملة	دينار	دينار	
دولار أمريكي	2%	31,681	-
جنيه إسترليني	2%	222	-
يورو	2%	(8,297)	-
ين ياباني	2%	(1,477)	-
عملات أخرى	2%	(33,708)	-

- فجوة إعادة تسعير الفائدة

فجوة إعادة تسعير الفائدة										يتم التصديق على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق وأيضا أقرب للسنة 2012
فجوة إعادة تسعير الفائدة									الموجودات	
معدل سعر الفائدة	المجموع	عناصر بدون فائدة	أكثر من (3) سنوات	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أقل من شهر			
%	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
4	247,117,221	201,672,721	7,444,500	-	-	-	-	38,000,000	نقد واردة لدى البنوك المركزية	
1.3	248,205,341	18,593,556	-	-	-	-	368,095	229,243,690	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	
	8,862,500	-	-	-	7,090,000	1,772,500	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	
4.9	789,767	789,767	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	
	43,688,161	43,688,161	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	
	1,823,196	1,823,196	-	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات مالية	
10	930,627,322	-	205,864,794	161,113,595	223,681,306	107,697,017	75,810,886	156,459,724	تسهيلات ائتمانية مباشرة - حافى	
6	415,833,645	-	11,775,152	310,835,886	47,799,578	19,463,877	22,958,022	3,001,130	موجودات مالية بالائتلاف المطفأة	
	2,732,903	2,732,903	-	-	-	-	-	-	استثمارات في شركات حليفه	
	37,770,885	37,770,885	-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات - بالحقاقي	
	2,259,515	2,259,515	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة	
	14,151,149	14,151,149	-	-	-	-	-	-	موجودات خبريية مؤجلة	
	62,766,320	62,766,320	-	-	-	-	-	-	موجودات اخرى	
	2,016,627,925	386,248,173	225,084,446	471,949,481	278,570,884	128,933,394	99,137,003	426,704,544	مجموع الموجودات	
									المطلوبات	
1.9	35,036,790	6,183,319	-	-	-	519,069	8,368,789	19,965,613	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	
1.8	1,552,599,693	594,415,758	228,678,109	252,349,689	100,998,425	28,922,191	159,103,706	188,131,815	ودائع عملاء	
1.2	84,671,584	50,908,039	829,089	5,723,575	9,132,498	4,489,227	5,131,045	8,458,111	تأمينات نقدية	
	7,799,896	7,799,896	-	-	-	-	-	-	مخصصات متوقعة	
	17,367,872	17,367,872	-	-	-	-	-	-	مخصص خبرية الدخل	
	5,882,960	5,882,960	-	-	-	-	-	-	مطلوبات خبريية مؤجلة	
	22,492,347	22,492,347	-	-	-	-	-	-	مطلوبات اخرى	
	1,725,851,142	705,050,191	229,507,198	258,073,264	110,130,923	33,930,487	172,603,540	216,555,539	مجموع المطلوبات	
									فجوة إعادة تسعير الفائدة	
	290,776,783	(318,802,018)	(4,422,752)	213,876,217	168,439,961	95,002,907	(73,466,537)	210,149,005		
									للسنة 2011	
	2,052,858,043	336,571,218	341,815,726	288,195,808	269,574,072	170,424,669	316,761,057	329,515,493	إجمالي الموجودات	
	1,775,549,937	621,030,264	4,299,219	79,795,847	124,845,598	180,086,294	577,117,308	188,375,407	إجمالي المطلوبات	
	277,308,106	(284,459,046)	337,516,507	208,399,961	144,728,474	(9,661,625)	(260,356,251)	141,140,086	فجوة إعادة تسعير الفائدة	

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

31 كانون الأول 2012							
العملة	إجمالي	أخرى	مين ياباني	يورو	جنيه استرليني	دولار أمريكي	
البلد	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
							موجودات :
	112,265,058	54,375,267	6,600	5,373,787	302,488	52,206,916	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
	227,879,779	60,580,045	828,807	11,210,122	13,776,313	141,484,492	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
	8,862,500	-	-	-	-	8,862,500	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
	1,851,051	1,851,051	-	-	-	-	مشتقات أدوات مالية
	238,046,958	109,061,307	-	4,220,781	-	124,764,870	تسهيلات ائتمانية - صافي
	17,106,502	-	-	-	-	17,106,502	موجودات مالية (بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة والحيقة)
	24,958,279	23,609,739	28	(894,802)	97,538	2,145,776	موجودات أخرى
	630,970,127	249,477,409	835,435	19,909,888	14,176,339	346,571,056	إجمالي الموجودات
							محلوليات :
	8,289,749	8,082,319	242	9,976	-	197,212	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
	563,311,155	205,196,892	2,414	23,752,095	14,086,217	320,273,537	ودائع العملاء
	35,827,632	6,111,749	2,850	5,751,150	54,153	23,907,730	تأمينات نقدية
	73,097,930	25,722,012	(37)	(25,364)	19,219	47,382,100	مطلوبات أخرى
	680,526,466	245,112,972	5,469	29,487,857	14,159,589	391,760,579	إجمالي المحلوليات
	(49,556,339)	4,364,437	829,966	(9,577,969)	16,750	(45,189,523)	صافي التركز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2012
	130,971,037	41,710,625	28,185	14,515,868	13,669	74,702,690	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2012
31 كانون الأول 2011							
	إجمالي	أخرى	مين ياباني	يورو	جنيه استرليني	دولار أمريكي	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
	715,865,333	280,191,895	31,701	31,445,135	13,673,977	390,522,625	إجمالي الموجودات
	715,286,350	278,506,498	(42,159)	31,030,284	13,685,072	392,106,655	إجمالي المحلوليات
	578,983	1,685,397	73,860	414,851	(11,095)	(1,584,030)	صافي التركز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2011
	160,351,832	41,664,572	-	19,596,709	165,258	98,925,293	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2011

31 كانون الأول 2012									
المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	أكثر من ستة إلى 3 سنوات	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من شهر لغاية 3 شهور	لغاية شهر		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
									المطلوبات
35,036,790	-	-	-	-	-	8,039,932	26,996,858		ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,552,599,693	49,358,669	221,351,056	273,680,801	144,092,718	129,352,613	221,658,209	513,105,627		ودائع عملاء
84,671,584	-	18,425,067	8,119,804	13,627,950	16,592,318	9,584,462	18,321,983		تأمينات نقدية
7,799,896	-	4,774,979	1,400,000	440,000	405,000	620,000	159,917		مخصصات متنوعة
17,367,872	-	-	-	1,348,322	-	-	16,019,550		مخصص خيرية الدخل
5,882,960	-	5,382,960	300,000	100,000	100,000	-	-		مطلوبات خيرية مؤجلة
22,492,347	-	-	33,239	5,893,689	3,240,753	3,541,068	9,783,598		مطلوبات أخرى
1,725,851,142	49,358,669	249,934,062	283,533,844	165,502,679	149,690,684	243,443,671	584,387,533		مجموع المطلوبات
2,016,627,925	40,030,399	229,600,411	561,713,846	288,650,243	131,942,132	112,746,315	651,944,579		مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)
31 كانون الأول 2011									
المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	أكثر من ستة إلى 3 سنوات	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من شهر لغاية 3 شهور	لغاية شهر		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
									المطلوبات
133,418,617	-	-	-	-	-	98,713,238	34,705,379		ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,497,999,648	45,119,796	19,238	99,379,260	173,264,265	215,234,505	530,773,633	434,208,951		ودائع عملاء
102,026,407	-	23,370,163	12,665,094	19,292,846	11,005,441	16,846,534	18,846,329		تأمينات نقدية
6,964,931	-	3,886,239	1,100,000	1,100,000	550,000	290,000	38,692		مخصصات متنوعة
10,728,749	-	-	-	473,393	610,962		9,644,394		مخصص خيرية الدخل
3,604,494	-	3,104,494	300,000	100,000	100,000		-		مطلوبات خيرية مؤجلة
20,807,091	-	1,417,349	702,244	3,744,887	4,686,092	3,824,887	6,431,632		مطلوبات أخرى
1,775,549,937	45,119,796	31,797,483	114,146,598	197,975,391	232,187,000	650,448,292	503,875,377		مجموع المطلوبات
2,052,858,043	45,600,406	312,112,423	383,180,676	287,106,053	187,152,531	337,173,512	507,394,442		مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)

ثانياً: يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدى من تاريخ القوائم المالية – المشتقات المالية/ المطلوبات التي يتم تسويتها بالإجمالي وتشمل:

31 كانون الأول 2012			31 كانون الأول 2011		
المشتقات للمتاجرة	لغاية شهر	الإجمالي	المشتقات للمتاجرة	لغاية شهر	الإجمالي
مشتقات العملات:	دينار	دينار	مشتقات العملات:	دينار	دينار
تدفق خارج	(58,439,946)	(58,439,946)	تدفق خارج	(3,313,738)	(3,313,738)
تدفق داخل	60,263,142	60,263,142	تدفق داخل	3,299,068	3,299,068
المجموع	1,823,196	1,823,196	المجموع	(14,670)	(14,670)

بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد:				
31 كانون الأول 2012				
لغاية سنة	من ستة إلى 3 سنوات	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	لغاية شهر
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الاعتمادات والقبولات	-	-	-	59,618,347
السقوف غير المستغلة	-	-	-	95,018,224
الكفالات	-	-	-	87,036,385
التزامات رأسمالية	-	-	-	1,532,596
المجموع	-	-	-	243,205,552
31 كانون الأول 2011				
لغاية سنة	من ستة إلى 3 سنوات	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	لغاية شهر
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الاعتمادات والقبولات	-	-	-	105,714,668
السقوف غير المستغلة	-	-	-	102,821,092
الكفالات	-	-	-	85,017,577
التزامات رأسمالية	-	-	-	2,611,359
المجموع	-	-	-	296,164,696

40- التحليل القطاعي

1- معلومات عن أنشطة البنك:

- يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال القطاعات الرئيسية التالية:
- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
 - حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
 - الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.
 - خدمات الوساطة المالية: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات شراء وبيع الأسهم لمحفظة العملاء ولحسابها وأمانة الاستثمار والاستشارات المالية وكذلك خدمة الحفظ الأمين وإدارة الإصدارات الأولية.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:						
المجموع						
2011	2012	أخرى	الوساطة المالية	الخزينة	المؤسسات	الأفراد
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
112,555,348	117,270,429	1,873,324	288,477	20,096,954	43,800,793	51,210,881
14,422,057	18,162,709	-	-	-	16,173,691	1,989,018
98,133,291	99,107,720	1,873,324	288,477	20,096,954	27,627,102	49,221,863
48,445,825	52,871,392	855,650	263,662	4,949,131	26,973,090	19,829,859
(13,503)	(14,114)	-	-	(14,114)	-	-
49,673,963	46,222,214	1,017,674	24,815	15,133,709	654,012	29,392,004
13,103,262	13,032,648	422,328	6,000	3,517,156	914,539	8,172,625
36,570,701	33,189,566	595,346	18,815	11,616,553	(260,527)	21,219,379
5,993,965	4,679,458	979,954	-	1,164,759	779,935	1,754,810
5,859,017	6,217,556	1,873,956	35,480	589,223	1,351,927	2,366,970
2,052,858,043	2,016,627,925	163,312,954	3,822,405	850,159,491	601,002,988	398,330,087
1,775,549,937	1,725,851,142	20,668,452	162,292	23,409,763	577,608,026	1,104,002,609
إجمالي الإيرادات						
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة						
نتائج أعمال القطاع						
المصاريف الأخرى						
حصة البنك من (الخسائر) شركة حليفة						
الربح قبل الضرائب						
ضريبة الدخل						
صافي ربح السنة						
معلومات أخرى						
مصاريف رأسمالية						
استهلاكات واطفاءات						
إجمالي الموجودات						
إجمالي المطلوبات						

2- معلومات عن التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإفصاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروعهِ في فلسطين.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصرفاته الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:						
	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	2012	2011	2012	2011	2012	2011
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	130,945,293	116,003,478	26,853,319	28,463,265	150,425,137	142,860,367
مجموع الموجودات	1,526,440,191	1,512,801,458	656,838,256	711,874,089	2,016,627,925	2,052,858,043
المصرفوات الرأسمالية	2,430,254	2,597,788	2,249,204	3,396,177	4,679,458	5,993,965

41- تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات:

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:			
31 كانون الأول 2012			
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات:	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	239,672,721	7,444,500	247,117,221
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	248,205,341	-	248,205,341
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	8,862,500	-	8,862,500
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	789,767	-	789,767
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	43,688,161	43,688,161
مشتقات أدوات مالية	1,823,196	-	1,823,196
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	563,648,933	366,978,389	930,627,322
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	93,222,607	322,611,038	415,833,645
استثمارات في شركات حليفة	-	2,732,903	2,732,903
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	37,770,885	37,770,885
موجودات غير ملموسة	-	2,259,515	2,259,515
موجودات ضريبية مؤجلة	590,000	13,561,149	14,151,149
موجودات أخرى	28,468,204	34,298,116	62,766,320
مجموع الموجودات	1,185,283,269	831,344,656	2,016,627,925
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	35,036,790	-	35,036,790
ودائع عملاء	1,008,209,167	544,390,526	1,552,599,693
تأمينات نقدية	58,126,713	26,544,871	84,671,584
مخصصات متنوعة	1,624,917	6,174,979	7,799,896
مخصص ضريبة الدخل	17,367,872	-	17,367,872
مطلوبات ضريبية مؤجلة	200,000	5,682,960	5,882,960
مطلوبات أخرى	22,459,108	33,239	22,492,347
مجموع المطلوبات	1,143,024,567	582,826,575	1,725,851,142
الصافي	42,258,702	248,518,081	290,776,783

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:			
31 كانون الأول 2011			
لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع	
دينار	دينار	دينار	الموجودات:
176,350,185	11,483,861	187,834,046	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
294,292,533	-	294,292,533	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
800,290	-	800,290	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
-	35,937,138	35,937,138	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
617,273,877	429,226,492	1,046,500,369	تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي
197,119,758	181,606,446	378,726,204	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
-	2,747,017	2,747,017	استثمارات في شركات حليفة
-	42,916,974	42,916,974	ممتلكات ومعدات – بالصافي
-	2,683,432	2,683,432	موجودات غير ملموسة
1,050,000	6,352,232	7,402,232	موجودات ضريبية مؤجلة
25,077,895	27,939,913	53,017,808	موجودات أخرى
1,311,964,538	740,893,505	2,052,858,043	مجموع الموجودات
			المطلوبات :
133,418,617	-	133,418,617	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,353,481,354	144,518,294	1,497,999,648	ودائع عملاء
65,991,150	36,035,257	102,026,407	تأمينات نقدية
1,978,692	4,986,239	6,964,931	مخصصات متنوعة
10,728,749	-	10,728,749	مخصص ضريبية الدخل
200,000	3,404,494	3,604,494	مطلوبات ضريبية مؤجلة
18,687,498	2,119,593	20,807,091	مطلوبات أخرى
1,584,486,060	191,063,877	1,775,549,937	مجموع المطلوبات
(272,521,522)	549,829,628	277,308,106	الصافي

42- إدارة رأس المال:

مكونات رأس المال:

- رأس المال المدفوع:
يتكون رأسمال بنك الأردن من أسهم عادية تتكون من (155.1) مليون سهم بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد، ويحتفظ برأس المال والاحتياطيات القانونية والأرباح المدورة لمواجهة النمو في عمليات البنك، وتلبية متطلبات التفرع المحلي والإقليمي.
- رأس المال التنظيمي:
يعتبر رأس المال التنظيمي أداة رقابية بموجب متطلبات السلطات الرقابية وكذلك متطلبات بازل (2) لأغراض تحقيق الرقابة على كفاية رأس المال ومدى نسبة رأس المال التنظيمي للموجودات الخطرة والمرجحة ومخاطر السوق، ويتكون رأس المال التنظيمي من:
 - (رأس المال المدفوع، الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، الأرباح المدورة).
 - (الاحتياطيات غير المعلنة، واحتياطي المخاطر المصرفية العامة، الاحتياطي الخاص، الديون المساندة، احتياطي القيمة العادلة الموجب بنسبة 45% ويعطرح بالكامل إذا كان الرصيد سالب).
 - فروقات ترجمة العملات الأجنبية.

متطلبات الجهات الرقابية:

تلتزم تعليمات السلطات الرقابية بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال (100) مليون دينار وكذلك نسبة كفاية رأس المال أن لا تقل عن 12% حسب تعليمات البنك المركزي الأردني أما نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات يجب أن لا تقل عن 6%.

تحقيق أهداف إدارة رأس المال:

تهدف إدارة البنك إلى تحقيق أهداف إدارة رأس المال من خلال تنمية أعمال البنك وتحقيق فائض في الأرباح التشغيلية والإيرادات والتشغيل الأمثل لمصادر الأموال المتاحة بما يحقق النمو المستهدف في حقوق المساهمين من خلال النمو في الاحتياطي الإجباري بواقع 10% من الأرباح المتحققة والاحتياطي الاختياري بواقع 20% والأرباح المدورة.

وقد تحقق التغير في رأس المال التنظيمي بالزيادة بمبلغ 7.9 مليون دينار من خلال النمو في الاحتياطيات والأرباح المدورة ، حيث أن رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال أصبحت كما يلي :

بآلاف الدنانير		
2012	2011	
دينار	دينار	
		بنود رأس المال الاساسي :
155,100	155,100	رأس المال المكتتب به والمدفوع
48,583	43,295	الإحتياطي القانوني
13,736	8,929	الإحتياطي الإختياري
1,788	1,113	إحتياطيات أخرى
2,687	7,139	الأرباح المدورة
(2,260)	(2,683)	يطرح: قيمة الموجودات غير الملموسة
(17,410)	(18,423)	العقارات المستملكة لقاء ديون التي تزيد عن 4 سنوات
(2,070)	(1,990)	50% من الإستثمارات في البنوك وشركات التأمين
200,154	192,480	مجموع رأس المال الأساسي
		بنود رأس المال الإضافي
(4,525)	(3,658)	ترجمة عملات أجنبية
3,096	743	إحتياطي تقييم موجودات مالية
8,781	9,978	إحتياطي المخاطر المصرفية
(2,070)	(1,990)	يطرح: 50% من الإستثمارات في البنوك وشركات التأمين
5,282	5,073	مجموع رأس المال الإضافي
205,436	197,553	مجموع رأس المال التنظيمي
1,253,709	1,384,422	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
16.39%	14.27%	نسبة كفاية رأس المال (%)
15.96%	13.9%	نسبة رأس المال الأساسي (%)

* هذا وقد قام البنك بإحسـاب كفاية رأس المال التنظيمي متضمناً إحـسـاب رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل وفقاً للمنهج المعياري اعتباراً من حزيران 2012، وكانت النتائج كما يلي:

بآلاف الدنانير	
2012	
دينار	
1,248,278	مجموع الموجودات المرجّحة بالمخاطر
16.46%	نسبة كفاية رأس المال (%)
16.03%	نسبة رأس المال الأساسي (%)

43- مستويات القيمة العادلة

يحلل الجدول التالي الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة استناداً إلى طريقة التقييم، حيث يتم تعريف المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) لأصول أو التزامات متطابقة في أسواق نشطة.
- المستوى 2: معلومات غير السعر المعلن المتضمن في المستوى 1 الذي يتم رصده للأصل أو الالتزام، سواء بصورة مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار).
- المستوى 3: معلومات عن الأصل أو الالتزام لا تستند إلى تلك المرصودة من السوق (معلومات غير ظاهرة).

46- تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ- معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة:

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية في إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ أو الإفصاحات الواردة في القوائم المالية، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

توفر هذه التعديلات ارشادات للمنشآت التي تعمل في ظل أنظمة اقتصادية تتميز بالتضخم المفرط الحاد (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول تموز 2011).	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1): التضخم المفرط الحاد (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول تموز 2011).
التعديلات المتعلقة بالغاء التواريخ الثابتة والتي قامت بإعفاء المطبقين الجدد للمعايير الدولية للتقارير المالية من إعادة اظهار العمليات التي حدثت قبل تاريخ تحولهم لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة.	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1): الغاء التواريخ الثابتة لمطبقي المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول تموز 2011).
قامت هذه التعديلات بزيادة متطلبات الإفصاح للعمليات المتضمنة تحويل الموجودات المالية، وتهدف هذه التعديلات إلى توفير قدر أكبر من الشفافية حول التعرض للمخاطر عند تحويل الموجودات المالية واحتفاظ الشركة المحولة بمستوى معين من التعرض المستمر لمخاطر هذه الموجودات.	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية / الإفصاحات - نقل الموجودات المالية (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول تموز 2011).
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12) تفترض بأنه يتم استرداد القيمة الحالية للإستثمارات العقارية والمقيمة وفقاً لنموذج القيمة العادلة عند عملية البيع.	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12): الضريبة المؤجلة: إسترداد الموجودات الضمنية (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2012).
و نتيجة لهذا التعديل ، فان التفسير رقم (21): ضرائب الدخل والمتعلق باسترداد الأصول المعاد تقييمها وغير القابلة للاستهلاك لن يطبق على الاستثمارات العقارية المقيمة بالقيمة العادلة. هذا وستتضمن التعديلات ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) التوجيهات السابقة المتبقية في التفسير رقم (21)، وعليه سيتم سحبها من التفسير.	

44- ارتباطات والتزامات محتملة

أ- ارتباطات والتزامات ائتمانية:

	2012	2011
	دينار	دينار
اعتمادات	41,995,685	81,913,527
قبولات	17,622,662	23,801,141
كفالات:	87,036,385	85,017,577
- دفع	24,881,111	29,584,880
- حسن تنفيذ	38,737,864	34,468,911
- أخرى	23,417,410	20,963,786
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	95,018,224	102,821,092
المجموع	241,672,956	293,553,337

ب- التزامات تعاقدية:

	2012	2011
	دينار	دينار
عقود شراء ممتلكات ومعدات	513,902	1,263,461
عقود إيجار تشغيلية ورأسمالية	1,018,694	1,347,898
* المجموع	1,532,596	2,611,359

* تستحق هذه الالتزامات خلال أقل من سنة.

45- القضايا المقامة على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لإبطال مطالبات البنك على الغير ولغك رهونات عقارية وللمطالبة بالاعطال والضرر ولوقف صرف شيكات ، ويبلغ مجموع قيم هذه القضايا 60,690,885 دينار كما في 31 كانون الاول 2012 (49,700,373 دينار كما في نهاية السنة السابقة) وفي رأي الادارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية مبالغ مادية لقاء هذه القضايا عدا المخصص المرصود والبالغ 613,270 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 (مقابل 650,969 دينار كما في نهاية السنة السابقة)، علماً بأن المبالغ التي قد يدفعها البنك لقاء القضايا التي فصلت أو تم تسويتها ودياً يتم قيدها في قائمة الدخل الموحد أو يتم قيدها على المخصص المأخوذ عند دفعها .

ب- معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يتم البنك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الجديدة والمعدلة الواردة أدناه، الصادرة والجاهزة للتطبيق المبكر، لكن غير سارية المفعول بعد:

سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد

التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (9) و (7) والمزم تطبيقها مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والإفصاحات الإنتقالية.	أول كانون الثاني 2015 .
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10): القوائم المالية الموحدة.	أول كانون الثاني 2013.
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11): الإتفاقيات المشتركة.	أول كانون الثاني 2013.
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12): الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى.	أول كانون الثاني 2013 .
تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (10)، (11)، (12) – القوائم المالية الموحدة والاتفاقيات المشتركة والإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى: ارشادات التحويل.	أول كانون الثاني 2013.
معيار المحاسبة الدولي رقم (27): القوائم المالية المستقلة (كما عدلت في العام 2011).	أول كانون الثاني 2013.
تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (10) ، (12) – القوائم المالية الموحدة والإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى: ارشادات التحويل ومعيار المحاسبة الدولي رقم (27): القوائم المالية المستقلة (كما عدلت في العام 2011).	أول كانون الثاني 2014.
معيار المحاسبة الدولي رقم (28): الإستثمار في الشركات الحليغة والمشاريع المشتركة (كما عدلت في العام 2011).	أول كانون الثاني 2013.
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13): إحتساب القيمة العادلة.	أول كانون الثاني 2013.
معيار المحاسبة الدولي رقم (19): منافع الموظفين (كما عدلت في العام 2011) .	أول كانون الثاني 2013.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (32): الأدوات المالية – تقاص الموجودات والمطلوبات المالية.	أول كانون الثاني 2014.
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1): القروض الحكومية.	أول كانون الثاني 2013.
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية / الإفصاحات – تقاص الموجودات والمطلوبات المالية.	أول كانون الثاني 2013.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): عرض بنود الدخل الشامل.	أول تموز 2012.
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة للاعوام 2011-2009.	أول كانون الثاني 2013.
التفسير رقم (20): تكاليف التعرية في مرحلة الإنتاج لسطح المنجم.	أول كانون الثاني 2013.

تتوقع إدارة البنك أن يتم تطبيق كل من المعايير والتفسيرات المبنية أعلاه في إعداد القوائم المالية الموحدة عند تاريخ سريان كل منها، دون أن تحدث هذه المعايير والتفسيرات أية أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2012

أسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا التنفيذية

مساهمات كبار المساهمين

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة

مساهمات الإدارة العليا التنفيذية

شبكة فروع بنك الأردن

الهيكل التنظيمي العام



البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2012

أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة

ب. تقرير مجلس الإدارة

1. أ – أنشطة البنك الرئيسية:

تقديم منتجات وخدمات مصرفية واقتصادية شاملة، قبول الودائع بكافة أنواعها، الطلب والتوفير ولأجل، إصدار شهادات الإيداع والقيام بعمليات التمويل للأفراد والشركات، إضافةً إلى التمويل التجاري وفتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة، إصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتقديم خدمة التأجير التمويلي.

ب- أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلغ عدد الفروع والمكاتب المنتشرة في الأردن وفلسطين 67 فرعاً و13 مكتباً للصرافة في الأردن و14 فرعاً ومكتباً واحداً في فلسطين، وقد وردت عناوين الفروع والمكاتب بشكل مفصّل في نهاية التقرير ضمن (شبكة فروع بنك الأردن).

كما بلغ عدد موظفي البنك 1748 موظفًا. وفيما يلي تفاصيل أعداد الموظفين في الفروع والمكاتب:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	781	فرع وادي السير	6	فرع الجاردنز	18	فرع الرابعة	10
الإدارة الإقليمية	165	فرع دير أبي سعيد	6	فرع ش. المدينة المنورة	8	فرع عبدون	7
فرع الشميساني	16	فرع صويلح	9	فرع العقبة	14	فرع ش. الحرية/ المقابليين	6
فرع عمان	8	فرع الفحيص	6	فرع البيادر	8	فرع الرونق	10
فرع الكرك	7	فرع أبو نصير	8	فرع المنطقة الصناعية/ البيادر	8	فرع المدينة الرياضية	7
فرع إربد	15	فرع مأدبا	10	فرع المفرق	11	فرع تاج مول	12
فرع ش. الحصن	9	فرع الدوار الأول	11	فرع الأرزق الشمالي	11	فرع الهاشمي الشمالي	7
فرع ش. إيدون	7	فرع المطار	23	فرع رام الله	11		23
فرع معان	7	فرع ش. حكما/ إربد	9	فرع جبل اللوييدة	9	فرع الخليل	19
فرع الرمثا	16	فرع المدينة الصناعية/ إربد	8	فرع طارق	9	فرع جنين	20
فرع الطرة	5	فرع الزرقاء	8	فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء	7	فرع نابلس	24
فرع السلط	13	فرع ش. فيصل/ الزرقاء	9	فرع مرج الحمام	9	فرع غزة	24
فرع جرش	10	فرع الزرقاء الجديدة	8	فرع الجيزة	8	فرع الرام	9
فرع المحطة	7	فرع الشونة الشمالية	9	فرع رأس العين	9	فرع العيزرية	8
فرع ش. اليرموك/ النصر	8	فرع كفرنجة	5	فرع ضاحية الياسمين	9	فرع المنطقة الصناعية/ رام الله	7
فرع ماركا	12	فرع القويسمة	10	فرع الوحدةات	9	فرع بيت لحم	10
فرع عجلون	10	فرع الدوار الثالث	11	فرع الرصيفة	8	فرع طولكرم	10
فرع جبل الحسين	6	فرع ش. مكة	7	فرع خلدا	8	فرع عرابة	7
فرع الخالدي	8	فرع ش. الثلاثين/ إربد	10	فرع أبو علندا	9	فرع قباطية	6
فرع الجبيهة	8	فرع النزهة	9	فرع سيتي مول	13	فرع رفيديا	7

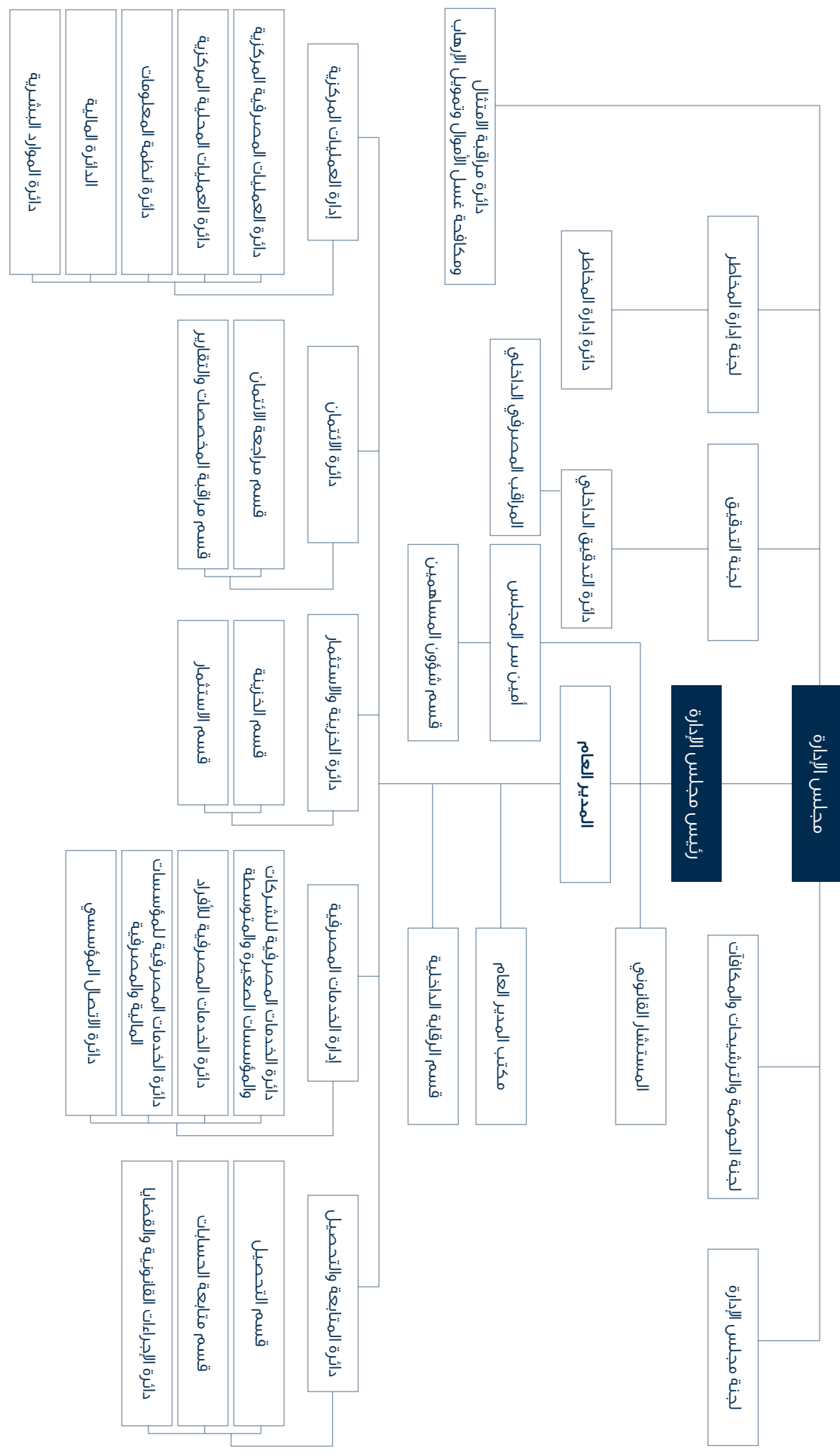
ج- حجم الاستثمار الرأسمالي:

276.5 مليون دينار كما في 2012/12/31.

2. الشركات التابعة للبنك:

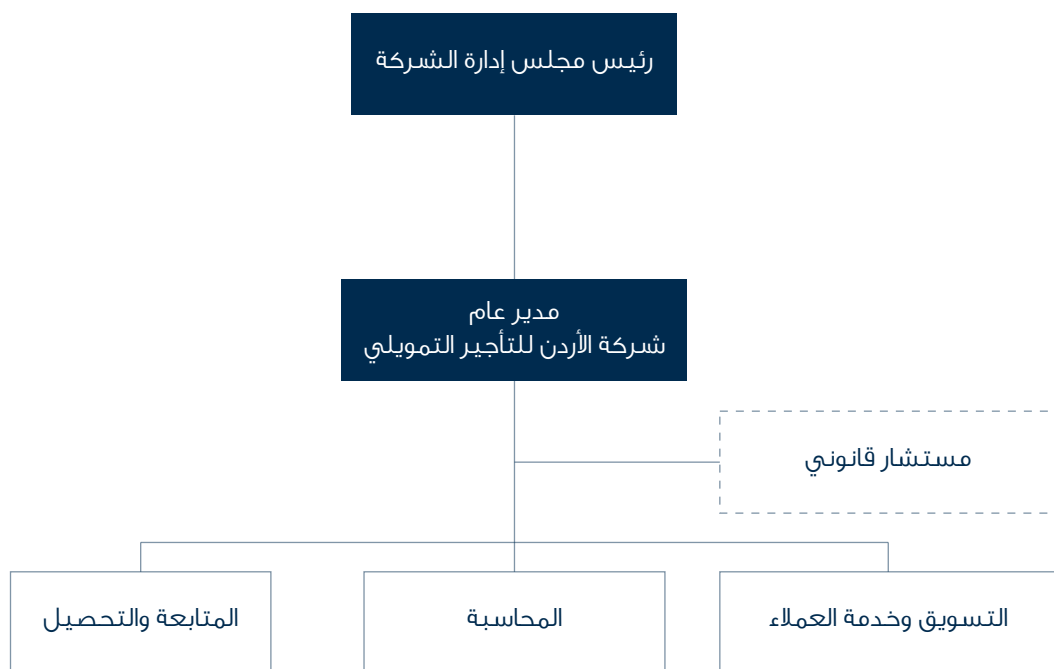
أ. بنك الأردن – سورية/ الجمهورية العربية السورية

اسم الشركة	بنك الأردن – سورية
نوع الشركة	مساهمة مُغفلة
تاريخ التأسيس	2008/5/28
النشاط الرئيسي للشركة	القيام بكافة العمليات المصرفية
رأسمال الشركة	3,000,000,000 ليرة سورية
نسبة ملكية بنك الأردن في بنك الأردن – سورية	49%
عنوان الشركة	دمشق – ش. بغداد – دوار السبع بحرات ص. ب. 8058 دمشق – سورية هاتف: 00963-11-22900100 فاكس: 00963-11-2315368
عدد الموظفين	216 موظفًا
عناوين فروع البنك وعدد موظفي كل فرع	فرع أبو رمانة دمشق – أبو رمانة – ساحة الجامعة العربية هاتف: 00963-11-3354500 ص. ب. 8058 دمشق – سورية فاكس: 00963-11-3354506 عدد موظفي الفرع: 10 فرع ش. الفيصل / حلب حلب – المنطقة العقارية الثانية – ش. الملك فيصل هاتف: 00963-21-2228070 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 7 فرع البارون / حلب حلب – ش. البارون هاتف: 00963-21-2126996 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 7 فرع حرسنا حرسنا – ريف دمشق – مقابل مبنى مديرية الخدمات الجديدة هاتف: 00963-11-5376711 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 4 فرع حمص حمص– دوار 94 – ش. أبو تمام هاتف: 00963-31-2220605 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 7 فرع اللاذقية اللاذقية – ش. الكورنيش الغربي هاتف: 00963-41-457166 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 10 فرع صحنابا ريف دمشق – أوتستراد درعا – مقابل كازية المدينة المنورة هاتف: 00963-11-63900333 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 5 فرع ش. بغداد دمشق – ساحة السبع بحرات هاتف: 00963-11-22900100 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 10 فرع العباسيين دمشق – ساحة العباسيين – بجانب صيدلة فادي عبدالنور هاتف: 00963-11-4645322 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 7 فرع حلب – العزيزية حلب – منطقة العزيزية – ش. سينما الزهراء هاتف: 00963-21-2122667 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 8 فرع طرطوس طرطوس – ش. الثورة هاتف: 00963-43-313733 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 10 فرع الحمدانية حلب – الحمدانية – فندق الماريتيني هاتف: 00963-21-5120152 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 4 فرع جرمانا ريف دمشق – ساحة السيد الرئيس هاتف: 00963-956001616 ص. ب 8058 دمشق– سورية عدد موظفي الفرع: 7 لا يوجد
المشاريع المملوكة من قبل البنك ورؤوس أموالها	



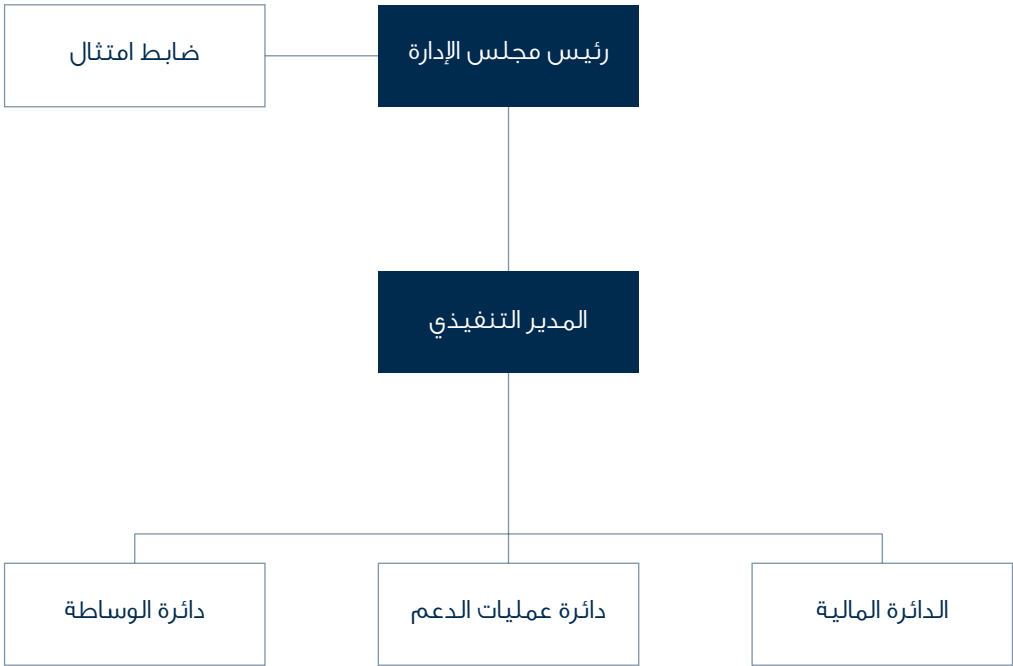
الهيكل التنظيمي / شركة الأردن للتأجير التمويلي

اسم الشركة	شركة الأردن للتأجير التمويلي
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2011/10/24
النشاط الرئيسي للشركة	التأجير التمويلي
رأسمال الشركة	10,000,000 دينار
نسبة ملكية البنك	100 %
عنوان الشركة	عمان - ش. مكة - بناية رقم: 165 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن هاتف: 5542695 فاكس: 5542698
عدد الموظفين	8 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد



اسم الشركة	شركة تفوق للاستثمارات المالية
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2006/3/23
النشاط الرئيسي للشركة	وساطة مالية (بيع وشراء الأسهم)
رأسمال الشركة	3,500,000 دينار
نسبة ملكية البنك	100%
عنوان الشركة	عمان – الشميساني – ملتقى ش. الشريف عبد الحميد شرف مع ش. ابن عبد ربه، بناية رقم: 95 ص.ب 942453 عمان 11194 الأردن هاتف: 5654990 فاكس: 5675951
عدد الموظفين	8 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي / شركة تفوق للاستثمارات المالية



3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

تاريخ الميلاد: 1969/11/14	تاريخ التعيين: 1995/1/21
تاريخ العضوية: 2001/6/14	طبيعة العضوية: تنفيذي / غير مستقل
الشهادات العلمية:	
- ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس، بافالو، الولايات المتحدة الأمريكية.	
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا / الولايات المتحدة الأمريكية.	
الخبرات العملية:	
- رئيساً لمجلس الإدارة / المدير العام لبنك الأردن منذ 2 آب 2007.	
- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 10 آب 2003.	
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 – 8 آب 2003.	
- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 – كانون الأول 1996.	
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:	
• البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن من شباط 1991 – كانون الثاني 1993.	
• دورة تدريبية متخصصة في الائتمان لدى المكتب الرئيسي لبنك مانيوفاكتشرز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية من أيلول 1990 – شباط 1991.	

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- نائب رئيس مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.
- عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / رام الله – فلسطين.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة اليرموك.
- عضو مجلس الأمناء في مركز الملك عبد الله الثاني للتميز.
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن.

تاريخ الميلاد: 1935/2/5	تاريخ العضوية: 1997/5/31
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل	
الشهادات العلمية:	
- دكتوراه في الاقتصاد سنة 1967 من جامعة فاندربيلت / الولايات المتحدة الأمريكية.	
- ماجستير في الاقتصاد سنة 1959 من جامعة فاندربيلت / الولايات المتحدة الأمريكية.	
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1958 من الجامعة الأمريكية / لبنان.	
الخبرات العملية:	
- رئيساً لمجلس إدارة بورصة عمان – سابقاً.	
- مديراً عاماً للبنك الأهلي الأردني – سابقاً.	
- مديراً عاماً للشركة الوطنية العقارية / الكويت – سابقاً.	
- مديراً عاماً لدائرة الاستيراد والتصدير والتموين / الحكومة الأردنية – سابقاً.	

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة مصانع الإسمنت الأردنية.
- عضو مجلس إدارة بنك الإنماء الصناعي.
- عضو مجلس إدارة في البنك الأهلي الأردني.
- عضو لجنة إدارة بنك الأردن والخليج سابقاً (البنك التجاري الأردني حالياً).
- عضو مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية.



السيد شاکر توفیق شاکر فاخوري
رئيس مجلس الإدارة / المدير العام



الدكتور عبدالرحمن سمیح
عبدالرحمن طوقان
نائب رئيس مجلس الإدارة



السيد وليد توفيق شاكر فاخوري
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1972/2/12	تاريخ العضوية: 2005/2/17
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل	
الشهادات العلمية:	
- ماجستير Business Administration سنة 2000 من جامعة City University / لندن.	
- بكالوريوس Science Marketing سنة 1992 من جامعة Western International University / لندن.	
الخبرات العملية:	
- رئيس تنفيذي ورئيس مجلس إدارة شركة التوفيق انفسمنت هاوس - الأردن منذ سنة 2007.	
- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين منذ سنة 2001 ولغاية تاريخه.	
- عضو اللجنة التنفيذية لصندوق حصص الاستثمار ممثلاً للقطاع الخاص - البنك الإسلامي للتنمية / جدة اعتباراً من 2009/9/6.	
- مساعد للمدير العام في بنك الأردن من 1 أيلول 2003 - 15 نيسان 2004.	
- عضو مجلس إدارة منتدب في البنك الإسلامي العربي / فلسطين من أيلول 1999 - 17 حزيران 2001.	
- مساعد المدير العام في بنك الأردن من نيسان 1999 - أيلول 1999.	
- مدير تنفيذي في بنك الأردن من تموز 1995 - نيسان 1999.	
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين.	
- رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للنقل الدولي.	
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار.	
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة زهرة الأردن للاستثمارات العقارية والفنادق.	
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.	
- عضو مجلس إدارة شركة الدخان والسجائر الدولية.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- شركة النقلات السياحية (جت)، شركة اليرموك للتأمين، شركة الاتحاد العربي للتأمين، بنك الإنماء الصناعي وشركة الإقبال للطباعة والتغليف.	
الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:	
- خبرة 17 سنة في مجال الخدمات المالية والاستثمارية، منها 10 سنوات في الخدمات المالية والاستثمارية الإسلامية.	



السيد يحيى زكريا محمد القضماني
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1957/1/1	تاريخ العضوية: 2009/3/7
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل	
الشهادات العلمية:	
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1979 من جامعة مينيسوتا / الولايات المتحدة الأمريكية.	
الخبرات العملية:	
- مديراً لشركة السياحة للأراضي المقدسة، وكلاء عامون لإيطاليا / الأردن من سنة 1979 - 2004.	
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين.	
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- عضو مجلس إدارة شركة النقلات السياحية الأردنية "جت" من سنة 1981 - 1999.	
- عضو مجلس إدارة شركة الدخان والسجائر الدولية.	
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للطباعة والتغليف.	



الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير
عضو مجلس الإدارة



الدكتور رينال مولود عبدالقادر ناغوج
عضو مجلس الإدارة



السيد جان جوزيف عيسى شمعون
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1955/7/6	تاريخ العضوية: 2008/10/22
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل	
الشهادات العلمية:	
- ماجستير طب الأسرة سنة 1990 من جامعة لندن / المملكة المتحدة.	
- الزمالة البريطانية سنة 1987 من الكلية الملكية لأطباء الأسرة / المملكة المتحدة.	
- بكالوريوس الطب والجراحة سنة 1980 من جامعة القاهرة.	
الخبرات العملية:	
- مؤسساً ورئيساً للمركز الأردني لطب الأسرة منذ تشرين الأول 1991.	
- طبيب أخصائي في القطاع الخاص منذ 1992.	
- محاضر أكاديمي في كل من جامعة ليغريول، الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا من سنة 1987 - 2000 على فترات.	
- رئيس لجمعية اختصاصيي طب الأسرة منذ تموز 1993 لعدة فترات حتى 2012.	
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية (المستشفى الاستشاري).	
تاريخ الميلاد: 1956/12/13	تاريخ العضوية: 2008/10/22
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل	
الشهادات العلمية:	
- ليسانس الآداب / فلسفة وعلم نفس سنة 1986 من جامعة بيروت العربية / لبنان.	
- شهادة الطب والجراحة سنة 1987 من جامعة الإسكندرية / مصر.	
تاريخ الميلاد: 1951/1/1	تاريخ العضوية: 2009/3/7
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل	
الشهادات العلمية:	
- إدارة الأعمال من معهد PIGIER / لبنان سنة 1973.	
الخبرات العملية:	
- رئيس هيئة المديرين لشركة ضانا للتجارة العامة والوكالات / ذات مسؤولية محدودة منذ 18 آذار 2009 حتى الآن.	
- رئيس هيئة المديرين لشركة الفارس للمنتجات الزراعية / ذات مسؤولية محدودة منذ 10 أيار 2006 حتى الآن.	
- رئيس هيئة المديرين لمؤسسة النهرين التجارية (وكلاء سيارات SEAT) من سنة 1994 - 1999.	
- مؤسس وشريك ورئيس هيئة المديرين للشركة العربية الاستشارية للتجارة منذ سنة 1993.	
- مؤسس وشريك في شركة شمعون وكاليس للتجارة من سنة 1981 - 1993.	
- مديراً عاماً لشركة ليون التجارية من سنة 1978 - 1981.	
- شريكاً في شركة جوزيف شمعون وأولاده من سنة 1973 - 1978.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- عضو مجلس إدارة في الاتحاد العربي الدولي للتأمين.	
- عضو مجلس إدارة في مستشفى عمان الجراحي.	



السيد "شادي رمزي" عبدالسلام
عطاالله المجالي
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1962/7/6	تاريخ العضوية: 2009/3/7
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل	
الشهادات العلمية:	
- ماجستير هندسة كمبيوتر سنة 1985 من جامعة جورج واشنطن / الولايات المتحدة الأمريكية.	
- بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية سنة 1983 من الجامعة العسكرية في كارولينا الجنوبية / الولايات المتحدة الأمريكية.	
الخبرات العملية:	
- المدير التنفيذي لمركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من 2010/7/29 ولغاية الآن.	
- المدير التنفيذي لشركة تطوير العقبة من كانون ثاني 2010 – تموز 2010.	
- مدير عام في شركة سرايا العقبة من 2007/2/1 – 2009/12/31.	
- مفوض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007.	
- مدير منطقة الخليج / قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 – كانون الأول 2003.	
- الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 – أيلول 2002.	
- المدير العام لشركة عبر الأردن لخدمات الاتصالات من أيار 1997 – أيلول 2000.	
- المدير العام لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 – تشرين الثاني 2003.	
- خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال السنوات 1985 - 1996.	
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB).	
- نائب رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC).	
- عضو مجلس أمناء متحف الدبابات الملكي.	
- عضو مجلس أمانة عمان الكبرى.	
- عضو مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- عضو مجلس إدارة شركة مياه العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.	
- عضو مجلس إدارة ميناء وحاويات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.	
- عضو مجلس إدارة شركة مطارات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.	
- عضو مجلس الأمناء في جامعة مؤتة من 2009/11 - 2010/8/1.	
- عضو مجلس الأمناء في جامعة العلوم التطبيقية من كانون ثاني 2006 – تشرين أول 2009.	
- عضو مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007.	
- عضو مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء من حزيران 2006 – آذار 2007.	
- رئيس مجلس إدارة مدرسة العقبة الدولية من حزيران 2006 – شباط 2007.	
- عضو مجلس إدارة الشركة اليمنية للهواتف العمومية من أيلول 1998 – أيلول 2000.	
- عضو مجلس إدارة وكالة الشرق الأوسط للدفاع والأمن من آب 1997 – تشرين ثاني 2003.	



السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الإقبال
الأردنية للتجارة العامة

تاريخ الميلاد: 1950/9/17	تاريخ العضوية: 2009/3/7
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل	
الشهادات العلمية:	
- بكالوريوس هندسة السيارات سنة 1975 من جامعة تشيلسي / بريطانيا.	
الخبرات العملية:	
- رئيس هيئة مديري مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير – سابقاً.	
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- رئيس هيئة مديري شركة تلال اللويبة للمطاعم السياحية.	
- عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للعلوم والتكنولوجيا.	
- عضو مجلس إدارة شركة ألفا للتعبدين والتكنولوجيا.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- عضو في لجنة تأسيس مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير.	
- عضو في مجلس إدارة متحف السيارات الملكي.	
- نائب رئيس مجلس إدارة معرض ومؤتمر معدات العمليات الخاصة (SOFEX).	
- عضو في الهيئة العليا لرياضة السيارات.	
- رئيس مجلس إدارة شركة سي إل إس الأردن (CLS Jordan).	
- رئيس مجلس إدارة الشركة الأردنية الدولية للحماية (JoSecure International).	
- رئيس مجلس إدارة (Jordan Electronic Logistics Support).	



السيد هيثم محمد سميح
عبدالرحمن بركات
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الخليج
العربي للاستثمارات والنقلات العامة

تاريخ الميلاد: 1960/5/1	تاريخ العضوية: 2009/3/7
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل	
الشهادات العلمية:	
- بكالوريوس هندسة كهرياء سنة 1984 من Portland State University / الولايات المتحدة الأمريكية.	
الخبرات العملية:	
- مدير عام المجموعة الهندسية المتطورة – الأردن سنة 2007.	
- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة كوارتز الإلكترونيكانيكية – رأس الخيمة / الإمارات العربية المتحدة سنة 2006.	
- مؤسس وشريك شركة الهندسة الكهربائية المتطورة – قطر سنة 2001.	
- رئيس تنفيذي شركة كيبك – الكويت منذ سنة 1999.	
- مؤسس ورئيس تنفيذي المجموعة الإلكترونيكانيكية القطرية – قطر منذ سنة 1998.	
- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة فدان للمقاولات الكهروميكانيكية – الأردن منذ سنة 1994 – 1997.	
- نائب مدير عام شركة الصناعات الوطنية – الأردن من كانون ثاني 2004 – تموز 2004.	
- نائب مدير عام شركة فدان للتجارة والمقاولات – الكويت من سنة 1984 – 1990.	
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- عضو مجلس إدارة شركة الكابلات المتحدة – الأردن.	
- عضو مؤسس شركة الطاقة النظيفة – الأردن.	
- عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي – فلسطين.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- شركة الصقر للتأمين.	
الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:	
- خبرة في مجال الهندسة تزيد عن 25 سنة في الأردن، الخليج والولايات المتحدة الأمريكية، وتشمل تأسيس وإدارة شركات في عدة بلدان في مختلف التخصصات الهندسية.	
خبرات عملية أخرى:	
- خبرة في إدارة المشاريع وتطوير الأعمال.	



السيد عمار محمود عبدالقادر
أبو ناموس
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الفراغة
الدولية للاستثمارات الصناعية

تاريخ الميلاد: 1968/12/16	تاريخ العضوية: 2011/6/16
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل	
الشهادات العلمية:	
- بكالوريوس حقوق سنة 1992 من الجامعة الأردنية / الأردن.	
الخبرات العملية:	
- يزاوّل مهنة المحاماة من سنة 1994 حتى تاريخه.	

ب. أسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد نقولا يوسف نقولا بهو	تاريخ الميلاد: 1965/7/17	تاريخ التعيين: 2005/5/3
مساعد المدير العام / إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية	الشهادات العلمية:	
	- ماجستير إدارة المؤسسات سنة 2006 من جامعة UK / Durham University.	
	- بكالوريوس علوم مالية ومصرفية سنة 2004 من جامعة عمان الأهلية / الأردن.	
	- دبلوم علوم مالية ومصرفية سنة 1987 من معهد الدراسات المصرفية / الأردن.	
	الخبرات العملية:	
	- مساعداً للمدير العام / إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية في بنك الأردن منذ 2005/5/3.	
	- عمل في بنك HSBC في عدة مناصب إدارية وتنفيذية من سنة 1983 – 2005.	
	- عضو في معهد الإدارة البريطاني Chartered Management Institute of London.	
	العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
	- عضو مجلس إدارة في بنك الأردن – سورية.	
	- عضو مجلس إدارة في شركة تفوّق للاستثمارات المالية.	
	- عضو مجلس إدارة في شركة النفايات السياحية الأردنية (جت).	

السيد سليمان عياش أحمد الزعبي

مساعد المدير العام / تنمية الأعمال المصرفية

تاريخ الميلاد: 1957/1/31	تاريخ التعيين: 1977/8/6
الخبرات العملية:	
- مديراً إقليمياً في بنك الأردن من 2007/1/1 – 2007/6/4.	
- مديراً تنفيذياً في بنك الأردن من 2000/1/1 – 2006/12/31.	
- شغل مناصب مالية ومصرفية متقدمة في بنك الأردن منذ سنة 1977.	
- شارك في عدد من الدورات التدريبية المتخصصة في مجال العمل المصرفي محلية وخارجية.	

السيد جوني سمير حنا زيدان

المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين

تاريخ الميلاد: 1967/7/20	تاريخ التعيين: 2008/4/7
الشهادات العلمية:	
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1990 من جامعة بيت لحم / فلسطين.	
الخبرات العملية:	
- مدير عام في شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري، من كانون الثاني 2006 – نيسان 2008.	
- مدير تطوير القطاع الخاص في USAID، من تشرين الأول 1996 – كانون الثاني 2006.	
- رئيس قسم الرقابة المالية في البنك الأهلي الأردني / فلسطين، من شباط 1996 – تشرين الأول 1996.	
- مدير دائرة الإقراض في UNRWA، من نيسان 1992 – شباط 1996.	
- رئيس قسم تأمين عام في الوكالة العربية للتأمين / فلسطين، من نيسان 1991 – نيسان 1992.	
- مراقب تكاليف في فندق النوتردام – القدس، من أيلول 1989 – نيسان 1991.	
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في فلسطين.	
- عضو مجلس إدارة معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية في فلسطين.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- عضو مجلس إدارة في الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين.	

السيد أسامة سميح أمين سكري

المستشار القانوني للبنك

تاريخ الميلاد: 1955/4/27	تاريخ التعيين كمستشار قانوني ومدير للدائرة القانونية: 1994/4/1
الشهادات العلمية:	
- بكالوريوس حقوق سنة 1977 من جامعة بيروت العربية.	
الخبرات العملية:	
- خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ سنة 1981.	
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.	
- عضو مجلس إدارة الشركة الشامخة للاستثمارات العقارية.	
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.	
- عضو مجلس التأمينات في الضمان الاجتماعي.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- عضو مجلس إدارة الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري.	
- عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية.	
- عضو مجلس إدارة الشركة التكاملية للاستثمارات.	

السيد صالح رجب عليان حماد

المدير التنفيذي / دائرة الامتثال والمخاطر أمين سر مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1962/7/27	تاريخ التعيين: 1994/12/1
الشهادات العلمية:	
- بكالوريوس علوم حاسوب سنة 1985 من الجامعة الأردنية.	
الخبرات العملية:	
- مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن منذ 1994/12/1.	
- خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات.	
- حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل II والامتثال.	
- حاصل على شهادات مهنية: CCO, CORE.	
- مبرمج ومحلل أنظمة آلية في بنك القاهرة عمان من 1987/11/1 – 1994/11/30.	
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- عضو مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.	
- عضو مجلس إدارة شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية م. ع. م.	

السيد سلامة محمود

عبدالفتاح أبو نصير
المدير التنفيذي / دائرة ائتمان الشركات
وال تجارية وفروع فلسطين

تاريخ الميلاد: 1954/10/14	تاريخ التعيين: 2009/11/1
الشهادات العلمية:	
- بكالوريوس محاسبة سنة 1978 من الجامعة الأردنية.	
الخبرات العملية:	
- مدير إقليمي - إدارة ومراقبة ائتمان الشركات الكبرى والتجارية وتمويل المشاريع في بنك الإسكان من سنة 2006 - تشرين الأول 2009.	
- مدير إقليمي - إدارة الخدمات المصرفية للشركات في بنك الإسكان من سنة 1999 - 2005.	
- مدير إقليمي مساعد لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات في البنك الأهلي التجاري / السعودية من سنة 1994 - 1999.	
- رئيس قسم التسليف والتسويق وعلاقات العملاء في البنك الأهلي التجاري / السعودية من سنة 1985 - 1994.	
- محاسب ومدقق داخلي في البنك الأهلي التجاري / السعودية من سنة 1978 - 1985.	
- اجتاز بنجاح العديد من البرامج المهنية وورش العمل المتخصصة.	

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- الشركة الدولية لإنتاج الأقمشة ممثلاً لبنك الإسكان.

- الشركة الأردنية لصناعة الأنابيب ممثلاً لبنك الإسكان.

السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور

المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: 1952/10/9	تاريخ التعيين: 1994/11/1
الشهادات العلمية:	
- بكالوريوس محاسبة سنة 1976 من الجامعة الأردنية.	
الخبرات العملية:	
- خبرة عملية واسعة في مجال التدقيق والعمل المصرفي:	
• مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن اعتباراً من 2007/12/24.	
• مدير فرع عمان في بنك الأردن من 2006/4/25 - 2007/12/23.	
• مدير في دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 1994/11/1 - 2006/4/25.	
• مفتش رئيسي في بنك القاهرة عمان من 1987/1/1 - 1994/10/30.	
• خبرة متنوعة في مجال محاسبة الشركات وتدقيق الحسابات من أبرزها مكتب شاعر للتدقيق.	
• محاضر في عدد من الدورات المتنوعة في مجال العمليات المصرفية والتدقيق في بنك الأردن.	
• حضر العديد من الدورات والندوات الإدارية والمصرفية المتقدمة.	

4. مساهمات كبار المساهمين التي تزيد عن 5% لسنة 2012 والمقارنة مع السنة السابقة 2011 هي كما يلي:

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم 2012	النسبة 2012	عدد الأسهم 2011	النسبة 2011
السيد توفيق شاكر خضر فاخوري	أردنية	36,286,204	23.4%	36,286,204	23.4%
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	أردنية	19,958,077	12.9%	19,989,744	12.9%
شركة الفرعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	أردنية	15,328,427	9.9%	11,828,427	7.6%
شركة العراق للاستثمارات المتعددة	أردنية	9,489,347	6.1%	9,490,041	6.1%

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية:

وردت ضمن أنشطة وإنجازات البنك 2012 (صفحة 18).

6. لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات.

7. - لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.

- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل البنك عليها.

8. - لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

- يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.

- لا تتعلق معايير الجودة الدولية على البنك.

9. أ- الهيكل التنظيمي للبنك والشركات التابعة:

- ورد الهيكل التنظيمي العام لبنك الأردن (صفحة 134).

- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (بنك الأردن - سورية) (صفحة 111).

- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة الأردن للتأجير التمويلي) (صفحة 112).

- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة تفوق للاستثمارات المالية) (صفحة 113).

ب- عدد موظفي البنك والشركات التابعة وفئات مؤهلاتهم:				
المؤهل العلمي	عدد موظفي بنك الأردن	عدد موظفي بنك الأردن - سورية	عدد موظفي شركة الأردن للتأجير التمويلي	عدد موظفي شركة تفوق للاستثمارات المالية
دكتوراه	2	-	-	-
ماجستير	91	7	2	3
دبلوم عالي	5	1	-	-
بكالوريوس	1,096	160	4	4
دبلوم	279	36	1	-
ثانوية عامة	100	7	-	1
دون الثانوية	175	5	1	-
المجموع	1,748	216	8	8

ج- برامج التدريب لسنة 2012 تفصيلها كما يلي:		
البيان	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
الدورات الداخلية (التي نظمتها دائرة التدريب في البنك)	362	7,845
الدورات الخارجية	41	177
المجموع	403	8,022

مجالات الدورات التدريبية تفصيلها كما يلي:		
الموضوع	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
البرنامج التعريفي للموظفين الجدد	76	1,518
مصرفية	143	2,930
إدارة المخاطر والامتثال	81	1,503
إدارية	22	383
التسويق ومهارات البيع	49	1,402
مالية وتدقيق ورقابة	3	4
حاسوبية	5	131
أخرى	24	151
المجموع	403	8,022

10. وصف المخاطر:

ورد ضمن أنشطة وإنجازات البنك (صفحة 23)، وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

- مخاطر الائتمان:

تشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك.

- مخاطر التشغيل:

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة، أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية.

- مخاطر الامتثال:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك (مخالفة/ انتهاك) بالقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

- مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر.

- مخاطر السوق:

هي مخاطر تعرّض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلّب الأسعار في السوق. وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلّب أسعار الفائدة، وعن تقلّب أسعار الأسهم في محافظ الاستثمار سواء لغرض الاتجار أو التداول.

تشأ مخاطر السوق من: التغيرات التي قد تطلّأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأسواق، تقلّبات أسعار الفائدة، تقلّبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً، تقلّبات أسعار العملات الأجنبية، الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير، وحيازة المراكز غير المغلّاة.

- مخاطر أسعار الفائدة:

تتجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة.

- مخاطر العملات الأجنبية:

تشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات. ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية.

- مخاطر أسعار الأسهم:

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم.

11. أنشطة وإنجازات البنك لسنة 2012:

وردت ضمن تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 17)، مدعّمة بالأرقام ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال سنة 2012.

12. لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية 2012 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

13. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق الملكية وسعر إغلاق السهم من سنة 2008 - 2012:

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة (2008 - 2012) المبلغ بآلاف الدنانير							
السنة المالية	حقوق الملكية - مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	صافي الأرباح قبل الضريبة	الأرباح النقدية الموزعة	توزيعات الأسهم المجانية	سعر إغلاق السهم (دينار)	
2008	179,604	11,561	44,297	15,000	15%	-	2.20
2009	192,668	21,455	36,909	15,000	15%	-	2.15
2010	214,408	21,351	45,427	16,500	15%	45,100	2.96
2011	259,194	18,114	49,674	23,265	15%	-	2.05
2012	276,510	14,267	46,222	23,265	15%	-	2.30

2006	تم توزيع أسهم منحة بنسبة 16.279% من رأس المال في 2007/4/4
2010	تم توزيع أسهم منحة بنسبة 41% من رأس المال بتاريخ 2011/4/6

14. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله لسنة 2012:

أدرج في تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 31)، وفيما يلي بيان بأهم النسب المالية:

الرقم	النسبة	2012	2011
1	العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	13.55%	15.22%
2	العائد على رأس المال	21.40%	23.58%
3	العائد على متوسط الموجودات	1.63%	1.82%
4	ربحية الموظف بعد الضريبة	18,987 دينار	20,431 دينار
5	دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	5.92%	5.53%
6	مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	1.63%	1.51%
7	هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	4.29%	4.02%
8	نسبة التسهيلات غير العاملة / إجمالي التسهيلات	9.88%	8.87%

15. التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للبنك:

التطورات المستقبلية ومشروعات البنك وتوجهاته الاستراتيجية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ذكرت ضمن خطة بنك الأردن المستقبلية 2013 التي أدرجت في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 40).

16. مقدار أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة:

البيان	أتعاب التدقيق (دينار)
بنك الأردن	126,017
بنك الأردن - سورية	21,846
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	5,246
شركة الأردن للتأجير التمويلي	1,166
المجموع	154,275

كما بلغت أتعاب الاستشارات الضريبية لمدققي حسابات بنك الأردن- سورية 9,588 ديناراً أردنياً.

17. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك:

أ. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2012	عدد الأسهم 2011
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / المدير العام	أردنية	7,050	7,050
آية شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	5,979	5,754
تالا شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	5,979	5,754
سارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	5,979	5,754
سلمى شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	1,072	847
تماره شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	2,725	2,500
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	91,031	91,031
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	أردنية	8,196	8,196
السيدة شذا عبدالمجيد عبدالله الدباس	الزوجة	أردنية	286	286
ركان وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	16,400	16,175
مريم وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	32,721	32,496
عائشة وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	5,795	5,570
أحمد وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	4,875	4,650
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	أردنية	920,000	867,150
السيدة آمال أمين عزيز الترك	الزوجة	أردنية	200,000	190,350
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	أردنية	107,050	102,470
الدكتورة فريهان فخري حسين البرغوثي	الزوجة	أردنية	39,347	39,347
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	أردنية	228,775	208,775
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	أردنية	316,414	316,414
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطالله المجالي	عضو مجلس إدارة	أردنية	25,847	25,847
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	19,958,077	19,989,744
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	ممثل الشركة	أردنية	-	-
شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقلات العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	43,203	43,203
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	ممثل الشركة	أردنية	-	-
شركة الفراغة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس إدارة	أردنية	15,328,427	11,828,427
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	ممثل الشركة	أردنية	-	-

ب. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2012	عدد الأسهم 2011
السيد محمد أنور مفلح حمدان	نائب المدير العام لغاية 2012/6/30	أردنية	42,835	37,835
السيد نقولا يوسف نقولا بهو	مساعد المدير العام / إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية	أردنية	95,000	37,000
السيد سليمان عياش أحمد الزعبي	مساعد المدير العام / تنمية الأعمال المصرفية	أردنية	535,000	514,000
السيد جوني سمير حنا زيدان	المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين	أردنية	-	-
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	أردنية	18,741	16,691
السيدة نجوى محمد سعيد فوزي منكو	الزوجة	أردنية	84,600	84,600
السيد عصام محمود عبدالفتاح أبو السعود	المدير التنفيذي / دائرة ائتمان الأفراد لغاية 2012/4/10	أردنية	8,601	8,601
السيد صالح محمود أحمد جربوع	المدير التنفيذي / الدائرة المالية لغاية 2012/12/24	أردنية	60,000	50,000
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير التنفيذي / دائرة الامتثال والمخاطر أمين سر المجلس	أردنية	13,755	13,755
السيد سلامة محمود عبدالفتاح أبو نصير	المدير التنفيذي / دائرة ائتمان الشركات والتجارية وفروع فلسطين	أردنية	-	-
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي	أردنية	20,000	5,000

ج. أسماء الشركات المسيطر عليها من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وأشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأقاربهم وعدد الأسهم المملوكة من قبل هذه الشركات في بنك الأردن لسنة 2012 و2011:

الاسم	المنصب	اسم الشركة المسيطر عليها	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2012	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2011
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	شركة التوفيق انفسستمنت هاوس - الأردن	2,483	2,483
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية	-	-
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	شركة ضانا للتجارة العامة والوكالات	-	-
		الشركة العربية الاستشارية للتجارة	-	-
		شركة الفارس للمنتجات الزراعية	-	-
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضو مجلس إدارة	الشركة الدولية للعلوم والتكنولوجيا	-	-
		شركة ألفا للتعبدين والتكنولوجيا	-	-
		شركة تلال اللوييدة للمطاعم السياحية	-	-
السيد أسامة سميح أمين السكري	المستشار القانوني للبنك	شركة أسامة السكري وشركاه/ محامون	-	-

لا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل باقي أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وباقي أشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأقاربهم.

18. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا التنفيذية:

أ. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لسنة 2012:

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية (دينار)	بدل التنقلات السنوية (دينار)	المكافآت السنوية (دينار)	إجمالي المزايا السنوية (دينار)
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / المدير العام	270,000	18,000	485,000	773,000
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	18,000	5,000	23,000
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	-	18,000	5,000	23,000
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	-	24,000	5,000	29,000
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	-	18,000	5,000	23,000
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	-	18,000	5,000	23,000
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	-	18,000	5,000	23,000
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	-	18,000	5,000	23,000
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	-	18,000	5,000	23,000
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقلات العامة	-	18,000	5,000	23,000
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الفراغة الدولية للاستثمارات الصناعية	-	18,000	5,000	23,000
المجموع		270,000	204,000	535,000	1,009,000

ب. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا التنفيذية لسنة 2012:

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية (دينار)	المكافآت السنوية (دينار)	بدل التنقلات السنوية وبدل أمانة سر المجلس (دينار)	إجمالي المزايا السنوية (دينار)
السيد محمد أنور مفلح حمدان	نائب المدير العام لغاية 2012/6/30	88,741	37,104	-	125,845
السيد نقولا يوسف نقولا بهو	مساعد المدير العام/ إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية	179,934	37,124	-	217,058
السيد سليمان عياش أحمد الزعبي	مساعد المدير العام/ تنمية الأعمال المصرفية	138,750	29,492	-	168,242
السيد جوني سمير حنا زبدان	المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين	121,883	7,661	-	129,544
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	108,705	24,718	-	133,423
السيد عصام محمود عبد الفتاح أبو السعود	المدير التنفيذي/ دائرة ائتمان الأفراد لغاية 2012/4/10	17,175	19,516	-	36,691
السيد صالح محمود أحمد جربوع	المدير التنفيذي/ الدائرة المالية لغاية 2012/12/24	77,126	18,789	-	95,915
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير التنفيذي/ دائرة الائتمان والمخاطر أمين سر مجلس الإدارة	62,823	10,970	18,000	91,793
السيد سلامة محمود عبد الفتاح أبو نصير	المدير التنفيذي/ دائرة ائتمان الشركات والتجارية وفروع فلسطين	68,397	13,451	-	81,848
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي	50,670	9,902	-	60,572
المجموع		914,204	208,727	18,000	1,140,931

19. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع:

بلغت التبرعات والمنح ومساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي 239.7 ألف دينار، وتفاصيلها كما يلي:

الجهة/ مجال التبرع	المبلغ (دينار)
تبرع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية	40,397
دعم المتحف الوطني للأطفال	30,000
مبادرة بنك الأردن التعليمية / اتفاقية الشراكة مع "حكايات سمسم"	25,992
دعم شركة النشامي للألعاب والخدمات الترفيهية / رعاية بطولة الشركات	25,000
تبرع لمؤسسة التعاون الدولية / فلسطين	25,000
دعم مؤسسة الحسين للسرطان	18,000
دعم الجمعيات والأنشطة الخيرية والاجتماعية	30,022
دعم التعليم	12,428
دعم الأنشطة الرياضية	10,564
دعم الأنشطة الثقافية	8,085
دعم الأنشطة البيئية	6,200
متفرقات	8,050
المجموع	239,738

20. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:

تقوم شركة تفوّق للاستثمارات المالية، وهي شركة تابعة للبنك، بتنفيذ عمليات بيع وشراء الأوراق المالية لصالح محفظة البنك في بورصة عمان استناداً إلى قرارات لجنة الاستثمار المعتمدة في البنك مقابل العمولات التي تتقاضاها عن كل عملية بيع أو شراء. ولا توجد أي عقود أخرى تم إبرامها مع الشركات التابعة أو الشركات الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام أو أعضاء المجلس أو أي موظف في البنك أو أقاربهم باستثناء المعاملات المصرفية الاعتيادية، والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (38) حول البيانات المالية، وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية، كما إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

21. مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي:

أ. مساهمة البنك في خدمة البيئة:

استمر البنك في خدمة الأنشطة البيئية بتقديم الدعم للعديد من الجهات التي تُعنى بهذا الجانب، حيث بلغت قيمة الدعم المقدم للأنشطة البيئية حوالي 6.2 ألف دينار. وكان أبرزها دعم الملتقى الوطني للتوعية والتطوير والذي يهدف إلى تعزيز الثقافة السياحية، البيئية والمروية لأبناء الوطن وزوار الأردن من خلال المبادرات التي يطلقها، ودعم الجمعية الأردنية لتنمية وتطوير الموارد الطبيعية.

ب. مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي:

استمر البنك بدعم ورعاية العديد من الأنشطة والفعاليات الوطنية والرسمية والشعبية. ويعدّ دعم هذه الأنشطة وسيلةً رئيسةً لتفاعل البنك مع مختلف الفئات والشرائح في المجتمع. إن أبرز إنجازات البنك في خدمة المجتمع اشتملت على استمرار بنك الأردن في تركيزه على قطاع التعليم من خلال اتفاقية الشراكة مع برنامج "حكايات سمس"، كما استمر البنك بتقديم الدعم لمتحف الأطفال الأردني للسنة الرابعة على التوالي، وذلك من خلال تقديم الدعم المادي لمبادرة الأيام المفتوحة، كما قام البنك بتقديم الدعم للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، ولمؤسسة الحسين للسرطان، ولجمعية الخير والعطاء، وفي سياق تركيزه على المساهمة في دعم الأنشطة الرياضية والشباب، فقد قام البنك بدعم شركة النشامي للألعاب من خلال رعايته لبطولة الشركات.

وردت بالتفصيل ضمن أنشطة وإنجازات البنك (صفحة 29).

ج. البيانات المالية السنوية 2012

البيانات المالية السنوية 2012 للبنك والمدققة من مدققي حسابات البنك السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط – الأردن) والمقارنة مع السنة السابقة 2011، وردت في الجزء الثاني من التقرير (صفحة 44).

د. تقرير مدققي حسابات البنك

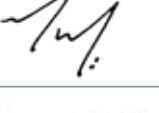
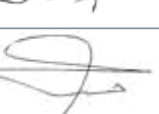
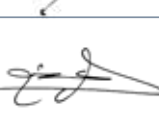
تقرير مدققي حسابات البنك/ السادة ديلويت آند توش حول البيانات المالية السنوية للبنك والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية 2012 (صفحة 43).

هـ. الإقرارات

عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (4) من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة من مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية.

1. يقر مجلس إدارة بنك الأردن وبحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية 2013.

2. يقر مجلس إدارة بنك الأردن بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية لسنة 2012 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعال.

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام	
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقلات العامة	عضو مجلس إدارة	
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس إدارة	

3. يقر رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام والمدير المالي بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير بنك الأردن السنوي لسنة 2012.

المدير المالي
مدير وحدة المحاسبة المركزية والإدارية
نبيل محمود يوسف علي خليفة



رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام
شاكر توفيق شاكر فاخوري



شبكة فروع بنك الأردن

فروعنا في الأردن

الإدارة العامة عمان/ الشميساني

www.bankofjordan.com

هاتف: 5696277 فاكس: 5696291 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فروع منطقة عمان

الفرع الرئيسي/ الشميساني

ش. الشريف عبدالحميد شرف/ رقم البناية: 15

هاتف: 5696329 فاكس: 5696092 ص. ب. 941133 عمان 11194 الأردن

فرع عمان/ ش. الملك فيصل/ رقم البناية: 35

هاتف: 4624348 فاكس: 4657431 ص. ب. 890 عمان 11118 الأردن

فرع السوق التجاري/ ش. قريش/ رقم البناية: 79

هاتف: 4617003 فاكس: 4624498 ص. ب. 7486 عمان 11118 الأردن

فرع المحطة/ ش. الملك عبدالله

هاتف: 4655707 فاكس: 4651728 ص. ب. 4045 عمان 11131 الأردن

فرع ش. اليرموك/ النصر

هاتف: 4910037 فاكس: 4910038 ص. ب. 426137 عمان 11140 الأردن

فرع الدوار الأول/ ش. الكلية العلمية الإسلامية/ رقم البناية: 2

هاتف: 4625131 فاكس: 4653914 ص. ب. 3080 عمان 11181 الأردن

فرع الدوار الثالث/ ش. الأمير محمد/ رقم البناية: 239

هاتف: 4616528 فاكس: 4656632 ص. ب. 815471 عمان 11180 الأردن

فرع الخالدي/ ش. ابن خلدون/ رقم البناية: 52

هاتف: 7 / 4680025 فاكس: 4680028 ص. ب. 815471 عمان 11180 الأردن

فرع جبل الحسين/ ش. خالد بن الوليد/ رقم البناية: 182

هاتف: 4656004 فاكس: 4653403 ص. ب. 8032 عمان 11121 الأردن

فرع الجاردنز/ ش. وصفي التل/ رقم البناية: 98

هاتف: 2 / 5688391 فاكس: 5688416 ص. ب. 961049 عمان 11196 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة/ رقم البناية: 200

هاتف: 5513953 فاكس: 5514938 ص. ب. 5412 عمان 11821 الأردن

فرع جبل اللويبة/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 163

هاتف: 4646980 فاكس: 4615605 ص. ب. 910726 عمان 11191 الأردن

فرع طارق/ ش. طارق/ رقم البناية: 75

هاتف: 5053898 فاكس: 5053908 ص. ب. 222 عمان 11947 الأردن

فرع ماركا الشمالية/ ش. الملك عبدالله الأول

هاتف: 2 / 4893581 فاكس: 4894341 ص. ب. 15150 عمان 11134 الأردن

فرع القويسمة/ ش. مأدبا/ رقم البناية: 82

هاتف: 4778626 فاكس: 4745301 ص. ب. 38328 عمان 11593 الأردن

فرع أبو علندا/ ش. عبدالكريم الحديدي/ رقم البناية: 77

هاتف: 4164204 فاكس: 4162697 ص. ب. 38328 عمان 11593 الأردن

فرع البيادر/ ش. حسني صوبر/ رقم البناية: 2

هاتف: 5852009 فاكس: 5815391 ص. ب. 141640 عمان 11814 الأردن

فرع المنطقة الصناعية/ البيادر ش. الصناعة/ رقم البناية: 101

هاتف: 5861057 فاكس: 5813642 ص. ب. 141362 عمان 11814 الأردن

فرع صويلح/ ش. الأميرة راية بنت الحسين/ رقم البناية: 15

هاتف: 5349823 فاكس: 5342318 ص. ب. 84 عمان 11910 الأردن

فرع الفحيص/ دوار شاكر الطعيمة

هاتف: 4720832 فاكس: 4720831 ص. ب. 80 الفحيص 19153 الأردن

فرع أبو نصير/ ش. ابن هداية

هاتف: 5237481 فاكس: 5249080 ص. ب. 540549 عمان 11937 الأردن

فرع جبل النزهة/ ش. السنهوري

هاتف: 4645933 فاكس: 4645934 ص. ب. 211950 عمان 11121 الأردن

فرع وادي السير/ ش. عراق الأمير/ رقم البناية: 40

هاتف: 5814255 فاكس: 5816552 ص. ب. 10 عمان 11810 الأردن

فرع راس العين/ ش. القدس/ رقم البناية: 138

هاتف: 4748314 فاكس: 4786311 ص. ب. 710289 عمان 11171 الأردن

فرع ضاحية الياسمين/ ش. جبل عرفات

هاتف: 4392693 فاكس: 4391242 ص. ب. 710289 عمان 11171 الأردن

فرع مرج الحمام/ ش. الأميرة تغريد

هاتف: 5713568 فاكس: 5713569 ص. ب. 739 عمان 11732 الأردن

فرع الصويفية/ ش. علي نصوح الطاهر/ رقم البناية: 22

هاتف: 6 / 5861235 فاكس: 5861237 ص. ب. 851510 عمان 11185 الأردن

فرع الوحدات/ ش. المثنى بن حارثة (صحابي)

هاتف: 4780281 فاكس: 4778982 ص. ب. 16047 عمان 11152 الأردن

فرع ش. مكة/ ش. عبدالله غوشة

هاتف: 38 / 5826647 فاكس: 5826649 ص. ب. 3322 عمان 11821 الأردن

فرع خلدا/ ش. عامر بن مالك/ رقم البناية: 65

هاتف: 5534367 فاكس: 5534593 ص. ب. 3477 عمان 11821 الأردن

فرع الجبيهة/ ش. الملكة رانيا العبدالله/ رقم البناية: 292

هاتف: 5357189 فاكس: 5354739 ص. ب. 1005 عمان 11941 الأردن

فرع الجامعة الأردنية/ حرم الجامعة الأردنية

هاتف: 5355975 فاكس: 5355974 ص. ب. 13067 عمان 11942 الأردن

فرع سيتي مول/ ش. المدينة الطبية

هاتف: 5823512 فاكس: 5857684 ص. ب. 691 عمان 11821 الأردن

فرع الرابية/ ش. عبدالله بن رواحة (صحابي)/ رقم

البناية: 14

هاتف: 5523195 فاكس: 5521653 ص. ب. 17540 عمان 11195 الأردن

فرع عبدون/ ش. مازن سيدو الكردي

هاتف: 5929860 فاكس: 5929872 ص. ب. 852419 عمان 11185 الأردن

فرع الرونق/ ش. وهيب الأفيوني

هاتف: 5829503 فاكس: 5829042 ص. ب. 852417 عمان 11185 الأردن

فرع ش. الحرية/ المقابلين

هاتف: 4203178 فاكس: 4203376 ص. ب. 709 عمان 11623 الأردن

فرع المدينة الرياضية/ ش. جريس عميش

هاتف: 5159214 فاكس: 5159304 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع تاج مول/ ش. سعد عبدو شموط

هاتف: 5930241 فاكس: 5930517 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الهاشمي الشمالي/ ش. البطحاء/ رقم البناية: 100

هاتف: 5051398 فاكس: 5051648 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فروع منطقة الوسط

فرع السلط/ ش. اليرموك

هاتف: 05/3554901 فاكس: 05/3554902 ص. ب. 161 السلط 19110 الأردن

فرع الزرقاء/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 92

هاتف: 05/3985091/2 فاكس: 05/3984741 ص. ب. 5572 الزرقاء 13111 الأردن

فرع ش. فيصل/ الزرقاء/ ش. الملك فيصل

هاتف: 05/3936725 فاكس: 05/3936728 ص. ب. 5760 الزرقاء 13111 الأردن

فرع الزرقاء الجديدة/ ش. مكة المكرمة/ رقم البناية: 121

هاتف: 05/3862581 فاكس: 05/3862583 ص. ب. 12256 الزرقاء 13112 الأردن

فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء/ ش. الملك حسين

هاتف: 05/3826193 فاكس: 05/3826194 ص. ب. 54 الزرقاء 13134 الأردن

فرع الرصيفة/ ش. الملك حسين

هاتف: 05/3746923 فاكس: 05/3746913 ص. ب. 2102 الرصيفة 13710 الأردن

فرع المطار/ مطار الملكة علياء الدولي

هاتف: 4451155 فاكس: 4451156 ص. ب. 39005 عمان 11104 الأردن

فرع الجيزة/ أتوستراد عمان – العقبة

هاتف: 4460179 فاكس: 4460133 ص. ب. 140 عمان 16010 الأردن

فرع مأدبا/ ش. الملك عبدالله الأول

هاتف: 05/3244081 فاكس: 05/3244723 ص. ب. 38 مأدبا 17110 الأردن

فروع شمال الأردن

فرع إربد/ ش. الملك حسين (ش. بغداد سابقاً)

هاتف: 02/7242347 فاكس: 02/7276760 ص. ب. 96 إربد 21110 الأردن

فرع ش. الحصن/ إربد/ ش.الملك عبدالله الثاني

هاتف: 02/7279066/5 فاكس: 02/7270496 ص. ب. 3762 إربد 21110 الأردن

فرع ش. إيدون/ إربد/ ش. شفيق ارشيدات

هاتف: 02/7276403 فاكس: 02/7276504 ص. ب. 3779 إربد 21110 الأردن

فرع ش. الثلاثين/ إربد/ مجمع الروسان

هاتف: 02/7246636 فاكس: 02/7248772 ص. ب. 4506 إربد 21110 الأردن

فرع ش. حكما/ إربد/ ش. حكما

هاتف: 02/7400018 فاكس: 02/7406375 ص. ب. 1844 إربد 21110 الأردن

فرع المدينة الصناعية/ إربد/ ش. جمال اشقيرات

هاتف: 02/7409863 فاكس: 02/7409864 ص. ب. 1844 إربد 21110 الأردن

فرع دير أبي سعيد/ إربد/ ش. الملك حسين

هاتف: 02/6521351 فاكس: 02/6521350 ص. ب. 28 إربد 21710 الأردن

فرع الرمثا/ ش. المتنبي/ رقم البناية: 72

هاتف: 02/7383706 فاكس: 02/7381388 ص. ب. 7 الرمثا 21410 الأردن

فرع الطرة/ الرمثا/ ش. وصفي التل

هاتف: 02/7360011 فاكس: 02/7360200 ص. ب. 9 الرمثا 21310 الأردن

فرع عجلون/ ش. الحسين بن علي
هاتف: 02/6420039 فاكس: 02/6420841 ص. ب. 22 عجلون 26810 الأردن

فرع كفرنجة/ ش. الأمراء
هاتف: 02/6454973 فاكس: 02/6454053 ص. ب. 9 عجلون 26873 الأردن

فرع جرش/ ش. الملك عبدالله
هاتف: 02/6351453 فاكس: 02/6351433 ص. ب. 21 جرش 26110 الأردن

فرع المفرق/ ش. الملك فيصل الأول/ رقم البناية: 17
هاتف: 02/6233317 فاكس: 02/6233316 ص. ب. 40 المفرق 25110 الأردن

فرع الشونة الشمالية/ ش. الملك حسين
هاتف: 02/6587177 فاكس: 02/6587377 ص. ب. 48 الشونة الشمالية 28110 الأردن

فرع الأزرق الشمالي/ ش. بغداد
هاتف: 05/3834308 فاكس: 05/3834307 ص. ب. 9 الأزرق 41111 الأردن

فروع منطقة الجنوب
فرع الكرك/ ش. النهضة

هاتف: 03/2351043 فاكس: 03/2353451 ص. ب. 43 الكرك 61110 الأردن

فرع معان/ ش. فلسطين
هاتف: 03/2132090 فاكس: 03/2131855 ص. ب. 24 معان 71110 الأردن

فرع العقبة/ ش. الحمامات التونسية
هاتف: 03/2013118 فاكس: 03/2014733 ص. ب. 57 العقبة 77110 الأردن

مكاتب الصرافة في الأردن

مكتب حدود جابر/ القادمين
هاتف: 02/6254074

مكتب حدود جابر/ المغادرين
هاتف: 02/6254073

مكتب حدود الرمثا/ المسافرين
هاتف: 02/7382425

مكتب الرويشد/ الكرامة
هاتف: 02/6295320

مكتب العمري/ المسافرين
هاتف: 05/3838014

مكتب صالة القادمين والمغادرين/ ميناء العقبة
هاتف: 03/2022702

مكتب ترانزيت/ المطار/ البوابات
هاتف: 4451559 فاكس: 4451156

مكتب ترانزيت/ السوق الحرة/ المطار
هاتف: 4451574 فاكس: 4451156

مكتب جسر الشيخ حسين/ المعبر الشمالي/ المغادرين والقادمين
هاتف: 02/6550473

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى القادمين
هاتف: 05/3581146 فاكس: 05/3581147

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى المغادرين
هاتف: 05/3539138 فاكس: 05/3581147

فروعنا في فلسطين

الإدارة الإقليمية/ رام الله/ البيرة

هاتف: 0097022952703/2 فاكس: 0097022952705 ص. ب. 1328

فرع رام الله/ ش. المعارف

هاتف: 0097022958686 فاكس: 0097022958684 ص. ب. 1829

فرع نابلس/ ش. الشهيد ظافر المصري

هاتف: 0097092381120/5 فاكس: 0097092381126 ص. ب. 107

فرع جنين/ ش. الملك فيصل

هاتف: 0097042505403 فاكس: 0097042505402 ص. ب. 183

مكتب بلدية جنين/ ش. نابلس

هاتف: 0097042505233 فاكس: 0097042505231 ص. ب. 183

فرع قباطية/ بلدة قباطية/ ش. الرئيسي

هاتف: 0097042512482 فاكس: 0097042512483 ص. ب. 183

فرع غزة/ ش. عمر المختار

هاتف: 0097082865281 فاكس: 0097082824341 ص. ب. 528

فرع النصر/ ش. النصر

هاتف: 0097082857230 فاكس: 0097082859258 ص. ب. 528

فرع الخليل/ ش. الملك فيصل

هاتف: 0097022224351 فاكس: 0097022224350 ص. ب. 494

فرع الرام/ القدس/ الرام

هاتف: 0097022343840 فاكس: 0097022343842 ص. ب. 1328

فرع العيزرية/ القدس/ العيزرية

هاتف: 0097022790243 فاكس: 0097022790245 ص. ب. 148

فرع المنطقة الصناعية/ رام الله/ ش. بيتونيا الرئيسي

هاتف: 0097022963785 فاكس: 0097022963788 ص. ب. 1484

فرع طولكرم/ ش. نابلس

هاتف: 0097092687882 فاكس: 0097092687884 ص. ب. 18

فرع بيت لحم/ ش. القدس الخليل

هاتف: 0097022749938 فاكس: 0097022749941 ص. ب. 207

فرع عرابة/ ش. البلدية

هاتف: 0097042469444 فاكس: 0097042469442 ص. ب. 183

فرع رفيديا/ ش. الرئيسي

هاتف: 0097092343647 فاكس: 0097092343747 ص. ب. 107

الهيكل التنظيمي العام

